

السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي

(2012 – 1991)

**Iran's foreign Policy and its Impact on the
Arab Gulf Security**

(2012 – 1991)

إعداد الطالب

فؤاد عاطف العبادي

الرقم الجامعي: 401110263

إشراف

الدكتور محمد جميل الشبخلي

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2012

تفويض

أنا الطالب فؤاد عاطف العبادي أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد

نسخ من رسالتي ورقية وإلكترونية إلى المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص المعنيين بالأبحاث

والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فؤاد عاطف العبادي

التاريخ: 2013, 5, 18

Foad
Alabadi

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة و عنوانها " السياسية الخارجية الايرانية وأثرها على أمن الخليج العربي "

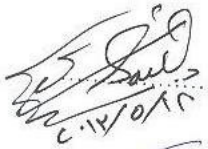
و أجازت بتاريخ 20 / 1 / 2013

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة :



د. محمد جميل الشخيلي (رئيساً و مشرفاً)


٢٠١٣/٥/١٢

د. محمد صالح بني عيسى (عضواً)



د. محمد عوض هزايمة (ممتحناً خارجياً)

٢٠١٣/٥/١٢

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد
صلى الله عليه وسلم واله الطاهرين الطيبين وصحبه الأخيار. أحمدته على
سائر نعمه, وتوفيقى في إتمام هذه الرسالة.

أتقدم بفائق الشكر والتقدير لأستاذى الدكتور محمد الشبخلى الذى
أشرف على رسالتى وعلى ما بذله من جهد ونصيحه وتوجيه خلال اعداد
هذه الرسالة.

كما اقدم شكري وتقديرى للاساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين
لقبولهم مناقشة رسالتى.

والله ولي التوفيق

الباحث

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة

وروح المرحومة شقيقتي أسماء العبادي

إلى ابنتي أسماء

إلى زوجتي أنتيا العبادي

إلى والدتي

إلى إخواني ... فريد ... عايد ... محمد ... أحمد ...

فارس

وأخواتي

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ح	الملخص العربي
ي	الملخص الإنجليزي
الفصل الأول	
المقدمة العامة	
1	المقدمة
3	مشكلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
5	فرضيات الدراسة
6	حدود الدراسة
6	مصطلحات الدراسة
8	الإطار النظري
11	الدراسات السابقة
17	منهجية الدراسة
الفصل الثاني	
مقومات السياسة الخارجية لإيران وعلاقتها مع دول الخليج العربي	
18	مقدمة
20	المبحث الأول: مقومات السياسة الخارجية الإيرانية
22	المطلب الأول: عامل الموقع الجغرافي والسكان والوضع الاقتصادي
33	المطلب الثاني: النظام السياسي الإيراني والقدرة العسكرية
41	المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية الخليجية وعوامل التقارب والتنافر
41	المطلب الأول: العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربي
56	المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية وأسبابها

57	المطلب الثالث: عوامل التقارب والتنافر بين إيران ودول الخليج العربي
	الفصل الثالث السياسة الخارجية الإيرانية والخليج العربي
67	مقدمة
69	المبحث الأول: عناصر السياسة الخارجية الإيرانية
69	المطلب الأول: الأبعاد الأمنية والعسكرية
84	المطلب الثاني: توجهات النخبة السياسية الإيرانية ومنطقة الخليج
91	المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية الإيرانية
91	المطلب الأول: احتلال الجزر العربية الثلاث والمفاعل النووي
101	المطلب الثاني: الخطر النووي الإيراني
107	المطلب الثالث: (السياسة الناعمة) العلاقات الدبلوماسية والتبادل التجاري والثقافي مع دول منطقة الخليج العربي
	الفصل الرابع أثر السياسة الخارجية على أمن الخليج العربي
119	مقدمة
121	المبحث الأول: الأبعاد الأيديولوجية الثورية الدينية
122	المطلب الأول: استنهاض الأقليات الشيعية في دول الخليج العربي
134	المطلب الثاني: تصاعد التسلح الإيراني
138	المبحث الثاني: الجهود الخليجية في تحقيق مبدأ توازن القوى في منطقة الخليج
138	المطلب الأول: برنامج التسلح الخليجي
143	المطلب الثاني: الدبلوماسية الخليجية لإستقطاب الحلفاء والمؤيدين
	الفصل الخامس الدبلوماسية الخليجية لإستقطاب الحلفاء والمؤيدين
154	الخاتمة والنتائج والتوصيات
159	قائمة المصادر والمراجع

السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي

(1991 - 2012)

إعداد

فؤاد عاطف العبادي

إشراف

الدكتور محمد جميل الشبخلي

ملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991-2012)، والذي امتاز بشكل واضح التقارب والتنافر في العلاقات الإيرانية الخليجية ومدى تأثير أمن الخليج العربي لعدة أسباب مقوماتها السياسة الخارجية الإيرانية، ويعزى ذلك الصراع الطويل في المنطقة لحساسية الموقع الإيراني والخليجي، وغنى المنطقة بمصادر الطاقة والغاز، والتي فتحت الباب على مصراعيه من أجل التدخل الأجنبي، وبسبب توجهات النخبة السياسية الإيرانية الخارجية اللامسؤولة وأهدافها التوسعية وبسط النفوذ باستخدام مصطلحات جديدة لتصدير الثورة (السياحة الدينية)، وتعديل سياستها الواضحة بعد حرب الخليج الثانية حيث أصبحت معتدلة وبرجماتية، واستخدام الدبلوماسية الناعمة من أجل التقارب، ومن ثم تصدر بعض التصرفات فتنتهي بالتنافر على الرغم أن التقارب الاقتصادي لم يتأثر بين إيران والخليج العربي.

وقد استغلت إيران ما يحدث بالعراق بسبب الاحتلال الأمريكي ومن ثم الزحف الشيعي الإيراني والطائفية التي عصفت بالعراق لمنحنى خطير، وتأتي سياسة إيران الخارجية محاولة منها لتصدير هموم إيران الداخلية وفتح آفاق جديدة للخروج من المأزق بسبب توازن القوى التي تسعى إليه، ورفضها للتدخل الأجنبي الذي قاومته دول منطقة الخليج من البداية إلا أن وبعد

الحرب الخليجية الثانية سمحت بتواجد قوات لحفظ أمن الخليج، في الوقت نفسه رفضت إيران ذلك وأصبحت تعمل على زيادة قدراتها العسكرية وخاصة النووية منها حتى أصبح من مقومات المؤثرة على أمن الخليج العربي والسعي لإيجاد حلفاء جدد وهذا ما فعلته دول الخليج العربي لما تواجهه حالياً ومن سنين القلائل وزعزعت أمن الدول الخليجية الداخلية بسبب المد الشيوعي.

وقد تطرقنا في الدراسة الحالية إلى العناصر السياسة الخارجية الإيرانية، وأدوات السياسة الخارجية الإيرانية، والأبعاد الأيديولوجية الثورية الدينية، والجهود الخليجية في تحقيق مبدأ توازن القوى في منطقة الخليج، حيث كانت عوامل مؤثرة على أمن الخليج العربي سعت إيران من خلال سياستها الخارجية وبكل طاقاتها من أجل بسط النفوذ وحماية الخليج مع دول الخليج العربي كبديل عن العراق.

The impact of Iranian foreign policy on security of Arabian Gulf countries

(1991 – 2012)

Prepared by:

Fouad Atef al-Abadi

Supervision by:

Dr. Mohammed Jamil Sheikhly

Abstract

The study aims to get to know Iran's foreign policy and its impact on the security of Arabian Gulf Countries (1991 – 2012), which clearly was distinguished in convergence and dissonance in relations between Iran and Arabian Gulf to many reasons based on Iran's foreign policy; the long conflict attributed in the region of the sensitivity of the location of the Iranian and Gulf, rich the region with petroleum and gas. That opened the door to foreign interference due orientations of the political elite Iranian Foreign irresponsible and expansionist goals and influence using the new terms for export of revolution (religious tourism), and modify its policy after the second Gulf War, where were moderate and pragmatic, used soft diplomacy for convergence. It then issued some actions and end with disharmony despite economic convergence has not been affected between Iran and the Arabian Gulf.

Iran took advantage of what is happening in Iraq because of the U.S. occupation and then Iranian Shiite crawl and sectarianism that swept Iraq to a dangerous curve, the Iranian foreign policy in an attempt to export Iran's internal concerns, And new horizons to break the impasse because of the balance of forces that seek to, and rejection of foreign interference, which resisted the Gulf region from the beginning but after the Second Gulf War allowed the presence of forces to maintain the security of the Gulf, at the same time Iran has rejected this and are working to increase its military capabilities, especially nuclear until it became the affecting ingredients the security of the Arabian Gulf and the seeking to find new allies and that's what did the Arab Gulf states to face years of unrest and destabilized the internal security of the Gulf states because of the Shiite extension.

We have in the current study to elements of Iran's foreign policy, the Iranian foreign policy tools and religious dimensions revolutionary ideology, Gulf countries efforts to achieve principle of balance of power in the Gulf region, Where the influential factors on the security of Arab Gulf, Iran has sought through its foreign policy and its full potential in order to influence and protect the Gulf with the Arab Gulf states as a substitute for Iraq.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية، وبحكم موقعها الجيوبولتيكي ودورها الإقليمي، حيث مكنها من أن تلعب دور (شرطي الخليج) للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في عهد الشاه بهلوي (1953-1979).

وبعد أزمة الخليج الثانية عام (1990-1991)، أتاحت لإيران الفرصة لاستعادة دورها ووزنها على المستويين الإقليمي والدولي. ذلك بكسر العزلة والانفتاح الإيراني على الدول العربية والغربية، وكانت في ذلك الوقت قطيعة بينها وبين السعودية والكويت، أما الإمارات وقطر وسلطنة عمان فقط كان بينها وبين إيران الحد الأدنى من التطبيع دون الوصول لحد العلاقات الوثيقة (المطيري، 2011: 1).

استمرت العلاقات بين دول منطقة الخليج وإيران بالتعقيد رغم وجود علاقات إقتصادية وتجارية هامة بين الطرفين، إلا أنه هناك العديد من المسائل العالقة تطبع العلاقة بنوع من التآزم، إذ بقيت قضية احتلال الجزر الثلاث الإماراتية من الأمور الثابتة التي تناقش لدى دول المنطقة، وقد طغى في الفترة الأخيرة البرنامج النووي الإيراني على العديد من القضايا باعتباره يعطي بعداً استراتيجياً وحيوياً لإيران بدأ واضحاً في سياستها الخارجية، ويعتبر مطلباً قومياً على المستوى الرسمي، والشعبي الإيراني، وفي المقابل يشكل على الدول الخليجية قلق وتوجس للعديد من الاعتبارات، لأنه يجعل ميزان قوى في صالح إيران لامتلاكها سلاحاً استراتيجياً مهماً (حسين، 2009: 12).

يعد أمن الخليج أمنًا متغيراً ومتحولاً ومتأثراً، وذا قدرة فاعلة في التأثير على الأمن العالمي، حيث استطاع الأمن القومي الخليجي بناء علاقة تبادلية بين الأمن القومي الخليجي والأمن العالمي، وفي مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فإن نظرية أمن الخليج العربي بدأت تبنى على أسس من الشراكة والتعاون والتفاعل تهدف إلى التعايش الإيجابي والسلمي في عصر العولمة (المطيري، 2011: 2).

إن التحدي الإيراني ليس استثنائياً وله علاقة بالجوانب الجيوبولتيكية، والاستعداد والإعداد له يعد من صميم الأمن الوطني والقومي، ذلك أن السياسة الخارجية لها أطماع بعيدة، ومشاريع تسلح عسكري ونووي، وتدخل استخباراتي وتعبئة وتحريض ديني في إطار ولاية الفقيه، وهي ولاية سياسية دينية بالمنظور الإيراني، فوجود الشيعة في العراق والبحرين تزيد من التحديات الداخلية والخارجية التي تفرض على منطقة الخليج بناء الاستراتيجيات الوطنية والقومية لمواجهة تحديات السياسة الخارجية الإيرانية (الجرابعة، 2012: 3).

ومن المعروف أن منطقة الخليج العربي تضم كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين، الكويت، عمان، الإمارات، قطر والسعودية)، إضافة إلى إيران والعراق، وهي تعتبر أكثر بؤر العالم أهمية بسبب وجود البترول وهو المصدر الرئيسي لإمدادات الطاقة للعالم، وبسبب العلاقات الإيرانية والأمريكية المتنافره، وما أحدثه الاحتلال الأمريكي للعراق من تداعيات إقليمية وداخلية، أدى إلى انتقال الصراع التاريخي باتجاه منطقة الخليج العربي حديثاً مع تنامي احتمالات المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، مما يهدد أمن الخليج العربي والخوف من وقف تصدير النفط من مضيق هرمز (المطيري، 2011: 2-3).

وأشار أboatalebi (2007: 32) إلى أهمية تأمين أمن الخليج العربي على المدى الطويل، من خلال الترتيبات الأمنية الإقليمية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بالإضافة إلى الدول العربية.

ومما سبق سيقوم الباحث في الكشف عن السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991-2012) وذلك بإبراز مقومات السياسة الخارجية لإيران والأمن الخليجي، وعلاقتها في أمن الخليج العربي، وتحديد السياسة الخارجية الإيرانية والخليج العربي، من خلال عناصر السياسة الخارجية الإيرانية، والأبعاد الأمنية والعسكرية، وتوجهات النخبة السياسية الإيرانية من منطقة الخليج، والأدوات السياسية الخارجية الإيرانية من خلال احتلال الجزر العربية الثلاث والمفاعل النووي، واستخدام العلاقات الدبلوماسية والتبادل التجاري والثقافي مع دول منطقة الخليج العربي، ومن ثم إبراز أثر السياسة الخارجية على أمن الخليج العربي، ومدى تأثير دول الخليج العربي من السياسة الخارجية الإيرانية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير السياسة الخارجية الإيرانية على أمن الخليج العربي، حيث تشكل إيران تهديداً بعد أن زاد نفوذها الإقليمي على أمن الخليج العربي خاصة بعد حرب الخليج الثانية 1991، مما دعا دول الخليج العربي للأخذ بالحيطه والحذر من النفوذ الإيراني في الخليج العربي، واتخاذ الإجراءات اللازمة من حيث التعاون المشترك، والأمن الوطني والقومي، والتوجه من أجل كسب حلفاء ومؤيدين من أجل مواجهة التهديد والسياسة الخارجية الإيرانية، وتوجهات النخبة السياسية الإيرانية من منطقة الخليج العربي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أثر السياسة الخارجية الإيرانية على أمن الخليج العربي (1991-2012)، فبعد حرب الخليج الثانية اختلفت السياسة الخارجية الإيرانية حتى تعدت الأبعاد الأيديولوجية، وأصبح هناك تهديد إيراني ضمن وقائع وحقائق لمنطقة الخليج العربي تكشف عن سياسة بعيدة المدى، ولا بد من تسليط الضوء على السياسة الخارجية بعناصرها وأبعادها ومقوماتها وتوجهات النخبة السياسية في إيران، من أجل وضع اليد على التهديد الحقيقي لمنطقة الخليج العربي ومدى تأثير أمن الخليج بالسياسة الخارجية لإيران، فرغم السياسة الخارجية المنفتحة التي تمارسها إيران مع دول منطقة الخليج العربي والمجتمع الدولي إلا أنها ما زالت تتخبط، وتصرح وتدعي مما يجعل دول الخليج تتوجس خيفة منها، رغم التعاون الاقتصادي أو التجاري أو الثقافي الذي يسود بعلاقتها مع دول الجوار الخليجي.

كما تبرز أهمية الدراسة في كونها تضيف بعداً أكاديمياً في مجال الأمن السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي، وتحديد مصادر التهديد في ظل التغييرات الأخيرة الحاصلة على الساحة الخليجية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحديد أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي.
- 2- معرفة أثر السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن في منطقة الخليج العربي.
- 3- تسليط الضوء على توجهات النخبة السياسية الإيرانية من منطقة الخليج العربي.

4- توضيح الإجراءات السياسية والأمنية التي تتبناها إيران لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي.

5- تحديد الإجراءات السياسية والأمنية التي تتخذها دول الخليج العربي لمواجهة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية والمشروع النووي.

فرضيات الدراسة

ستقوم الدراسة الحالية بالكشف عن السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991-2012) من خلال الإجابة عن فرضيات الدراسة الآتية:

تتعلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها "ما مدى تأثير السياسة الخارجية الإيرانية

على أمن الخليج العربي (1991-2012)"،

1. ما أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي؟
2. ما هي توجهات النخبة السياسية الإيرانية من منطقة الخليج العربي؟
3. ما الإجراءات السياسية والأمنية التي تتبناها إيران لبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي؟
4. ما الإجراءات السياسية والأمنية التي تتخذها دول الخليج العربي لمواجهة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية والمشروع النووي؟

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تسلط الدراسة الضوء على طبيعة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وتأثيرها على أمن الخليج العربي (1991-2012) لما تحمله من أفكار ايدولوجية دينية تتناقض وتتعارض مع توجهات دول الخليج العربية الدينية، لاسيما وأنها بدأت بعد حرب الخليج الثانية، وأصبح التأثير واضحاً على أمن الخليج العربي.

- الحدود الزمانية: سيتم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي الثاني 2012-2013.
- الحدود المكانية: جمهورية إيران الإسلامية ومنطقة الخليج العربي.

مصطلحات الدراسة

1. الأثر: القدرة على تحقيق نتائج مستهدفة وتتأثر هذه القدرة بمدى النجاح في اختيار واستخدام مزيد مناسب ومتناسب للمدخلات أو الموارد دون إهدار أو إسراف (حنفي، 1995: 50).
- عرف الباحث الأثر تعريفاً إجرائياً بأنه "مجموعة عوامل متداخلة ومتشابكة للسياسة تستند على أساسها التأثير بالمتغير الآخر وهذا ما تطمح إليه السياسة الخارجية الإيرانية على دول الخليج العربي".
2. السياسة الخارجية: مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم (الكياي، 1979: 26)
- عرف الباحث السياسة الخارجية تعريفاً إجرائياً بأنها "مجموعة من البرامج تعدها دولة إيران للتواصل مع الدول الخارجية وما ينبثق عن هذه السياسات من إجراءات إدارية وقانونية وإعلامية ومالية للمساعدة في تنفيذ الخطط السياسية لدولة إيران".

3. الأمن: قدرة الدولة على حماية أراضيها وقيمها الأساسية والجوهرية من التهديدات الخارجية وبخاصة العسكرية منها باعتبار أن تأمين أراضي الدولة ضد العدوان الأجنبي وحماية مواطنيها ضد محاولات إيقاع الضرر بهم وبممتلكاتهم ومعتقداتهم وقيمهم ومع تطور مفهوم قدرة الدولة أوسع مفهوم الأمن القومي إلى (القدرة الشاملة للدولة والمؤثرة على حماية قيمها ومصالحها من التهديدات الخارجية والداخلية) (الكياي، 1979، 27).

عرف الباحث الأمن تعريفاً اجرائياً بأنه "استعداد الدولة التام على تأمين الحماية للدولة وذلك من خلال الاستعدادات العسكرية واللوجستية والأمنية وعقد اتفاقات مع دول صديقة في المنطقة أو خارجها لتأمين الأمن للدولة".

4. الخليج العربي: الخليج الواقع بين الجزيرة العربية وإيران، وتطلق عليه عدة مسميات منها "الخليج العربي"، و"الخليج الفارسي (باركنسن، 1990، 55).

عرف الباحث الخليج العربي تعريفاً اجرائياً بأنه "المنطقة الواقعة بين الجزيرة العربية وإيران وهي منطقة ذات نفوذ اقتصادي وموقع استراتيجي".

أمن الخليج العربي: التحديات الأمنية التي تواجه دول منطقة الخليج العربي مثل إثارة الإضطرابات الداخلية في الفترة الممتدة منذ العام 1990 مع اندلاع أزمة الخليج بين العراق والكويت ودول الخليج الأخرى التي تصاعدت بغزو العراق للكويت في شهر آب من العام نفسه (المطيري، 2011: 8).

الإطار النظري

من خلال مراجعة تحليلية للسياسات الخارجية الإيرانية منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1979 الخروج باستنتاج عام بأن هذه السياسات لم تتسم بالثبات أو التماسك، فقد مرت فترات كان فيها العامل الثوري العنصر الأساسي الموجّه للسياسة الخارجية، بينما سيطر العامل الأمني والتماسك الوطني الداخلي ومنع التفتت الداخلي بين مكونات المجتمع الإيراني كهاجس أساسي في علاقات إيران مع محيطها الإقليمي، تشكل هواجس إيران الأمنية عنصراً متقدماً في رسم التوجه الأساسي للسياسة الخارجية الإيرانية، ومن هنا تبرز أهمية دور المؤسسات الدفاعية والأمنية في رسم النزعة الدائمة للسياسة الخارجية، خصوصاً لجهة البحث عن الخيارات التي يمكن اعتمادها لمواجهة التهديدات المحتملة. لكن لا بد من التمييز بين الجهة المخولة تحديد الأهداف الوطنية وتحديد الأولويات فيما بينها، حيث لا تلعب المؤسسات الدفاعية والأمنية أي دور في صياغتها، بل يقتصر دورها على المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية التي وضعتها السلطة العليا المتمثلة بالإمام على خامنئي ومجلس تخطيط مصلحة النظام ومجلس الأمن القومي.

ترتبط إيران مع دول الخليج بعلاقات وثيقة في مختلف المجالات. وكانت هذه العلاقات قد استمرت في التطور منذ منتصف التسعينيات بعد حرب الخليج الثانية 1991. لكن شهدت هذه العلاقات مراحل من المد والجزر، وذلك يعود إلى التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها إيران، بالإضافة إلى التطورات الإقليمية وتأثيرات المتغيرات الدولية. إن التطور الإيجابي الذي شهدته علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة مرشح للتباطؤ مع استمرار الأوضاع في التدهور داخل العراق، وزيادة التوتر بين واشنطن وطهران على خلفية الملف النووي الإيراني (لونغ، 1998: 161).

وتشهد العلاقات الإيرانية الخليجية بعد الثورة الإسلامية حالة من التوتر والعداء على خلفية السياسات الإيرانية الهادفة إلى تصدير نموذج الثورة الإسلامية إلى الداخل الخليجي، واتهام طهران للأنظمة في الخليج العربي بالفساد، كما دعمت بعض الحركات الشيعية المتطرفة داخل دول الخليج للتحرك وخلق الأوضاع الاجتماعية القائمة، كما سعت إيران في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي إلى منافسة المملكة العربية السعودية على الدور الريادي الذي تمارسه المملكة في العالم الإسلامي. فمنذ حرب الخليج الثانية عام 1991 أخذت السياسة الإيرانية الخارجية منحى جديد، بسبب ما تعانیه من أزمة داخلية اقتصادية واجتماعية، وأصبح لابد لها من مواكبة التغييرات السياسية فهي ليست ثابتة، فبدأت سياسة معتدلة في عهد الرئيس خاتمي 1997 بالتحول، فأخذ يعمل على التقارب بين الطرف الإيراني ودول الخليج العربي، إلا أن هذا التقارب كان له عوامل تتافر بين الطرفين بسبب ازدواجية السياسة الخارجية الإيرانية، وانعدام الثقة بين الطرفين، للعديد من الأسباب وكان من أهمها توجهات النخبة السياسية والتي ما انفكت من تطبيق مبادئ الثورة بمسميات مختلفة فبدلاً من تصدير الثورة أصبحت السياحة الدينية، وأخذت بالتقارب بينها وبين الخليج العربي من أجل التدخل بشؤونها الخارجية بالدرجة الأولى وزعزعة الأمن الداخلي لديهم (المطيري، 2011: 10-).

ومن المعروف أن النظام السياسي لإيران يرفض بتحدي مناقشة الجزر الثلاث الإماراتية المحتلة، وما زالت القضية عالقة وعائقاً أما التجاذب والثقة بين الطرفين، وأيضاً سعي إيران باستمرار وبقوة لزيادة قدرتها العسكرية التي وصلت إلى بناء مفاعل نووي وتخصيب اليورانيوم مما أثار الرعب في نفوس دول الخليج العربي، والقيام بالمناورات التي تكون على أعلى مستوى وبجاهزية عالية مما يثير القلق بالمنطقة، والتحدي الكبير الذي تبديه إيران للولايات المتحدة

الأمريكية مما يؤدي إلى توتر العلاقات فيؤثر على أمن الخليج العربي والقلق الدائم والحاصل بسبب التصريحات الإيرانية والتحدي المستمر للجميع (الخرابشة، 2003: 35).

ويظل التقدم نحو إيجاد صيغة لتوازن الأمن لكل من إيران ودول الخليج العربي معاً وليس لأحد على حساب الآخر رهناً بإرادة كل من الطرفين، بالإضافة إلى خطوات تطمينية حقيقية وجادة تتخذها إيران من ناحية أخرى (الشيخ، 2010: 38-49).

ولابد من توضيح أن حالة توازن القوى تؤدي إلى استقرار التفاعلات السياسية الدولية، وعدم توازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب، ويكون ضمن أسباب عديدة إما لتحقيق المصالح وأهداف توسعية أو طلباً لاستعادة حالة التوازن، لذا فإن توازن القوى يبدو وكأنه قانون داخل العلاقات الدولية، وهناك ما يسمى بالتوازن النووي وهي حالة لا يملك فيها أي طرف تدمير الطرف الآخر، خوفاً من التدمير المتبادل، ولا يتطلب ذلك تكافؤ عددي ولكن وجود الحد الأدنى يعد كافياً لحدوث هذا التوازن، وقد ينشأ هذه التوازن في غياب توازن القوى، وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤدي إلى نوع من الاستقرار في حالة توفره (العزاوي، 2010: 5)

وتأسيساً على ما تقدم إن أمن الخليج العربي يعد جزءاً من الأمن والسلم الدوليين، كما أنه يشكل عمقاً استراتيجياً للدول الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت منذ عام 1991 أن تكون اللاعب السياسي الدولي في منطقة الخليج العربي من خلال إقامة قواعد عسكرية وتوقيع اتفاقيات أمنية مع دول المنطقة الأمر الذي يجعل السياسة الخارجية الإيرانية أن تكثر من زيادة الاضطرابات وزعزعة الأمن في المنطقة لتحقيق أهدافها، وسنقوم بالتعرف على أثر السياسة الخارجية الإيرانية على أمن الخليج العربي.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

- دراسة مبيضين، مخلد، (2007)، دراسة بعنوان "العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 - 2006 (السعودية حالة دراسة)". تهدف هذه الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية حالةً دراسية منذ حكم الرئيس خاتمي (1997 - 2006)، وحتى رئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وتوضيح العناصر المفصلية في عمليتي التقارب والتباعد التي شكلت تلك العلاقات، والتطورات الإقليمية والدولية التي أثرت على عمليتي التقارب والتنافر بين قطبي الخليج، السعودية وإيران. وتوصلت الدراسة إلى أن تطور الأوضاع الإقليمية والدولية، وبخاصة الوضع في العراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدى إلى تذبذب في العلاقات الخليجية الإيرانية، مع أن السمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب.

- دراسة المنصور، عبد العزيز شحادة (2009) بعنوان "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات". يتناول البحث أمن الخليج العربي بعد التحولات الكبرى التي شهدتها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وهي تفوق في حجمها وتطورها وتأثيراتها مجمل ما شهده الإقليم طوال تاريخه. فالتحديات لم تقتصر على تهديدات من قوة إقليمية أو دولية، بل امتدت لتشمل تهديدات أمنية مباشرة تنبع أساساً من الداخل وتتمثل في تصاعد موجة العنف و"الإرهاب". ويستعرض البحث مختلف الرؤى والمشروعات الجديدة المطروحة لأمن الخليج العربي، ويأتي في مقدمتها الرؤية الأمريكية، والتي يمكن الحديث في إطارها عن تصورات أمريكية خاصة بالنظام الأمني الفعال والأكفأ من منظور المصالح الأمريكية. أول هذه التصورات، تصور التحول الديمقراطي، وثانيها إقامة "ناتو" شرق أوسطي،

وثالثها سيادة أمنية مشتركة في الخليج العربي على غرار تجارب السيطرة الخليج، وذلك من خلال إنشاء حلف دفاعي إيراني-عربي وهذا ما عبر عنه الرئيس "أحمدي بنجاد" لدى مشاركته في الدورة الـ 26 لمجلس التعاون الخليجي أواخر 2007 ثم تتحدث الدراسة عن غياب الرؤية العربية - الخليجية لأمن الخليج، ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي صاحبه تعاضم الدور الأمريكي وازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة، وهذا ما فرض على الدول العربية والخليجية خصوصاً المزيد من الضغوط. وتنتهي الدراسة بالتساؤل عن كيفية مواجهة هذه الرؤى والمشروعات، وتشير إلى وجود عدة استراتيجيات يمكن لدول الخليج العربية أن تتبناها لهذه المرحلة، لأنها أصبحت على مفترق طرق، فالمشروعات المطروحة لأمن الخليج لا تخدم سوى مصالح أصحاب هذه المشروعات. وعلى الدول العربية أن تدرك أن المظلة الأمنية الأمريكية، رغم ما قد تحققه لها من ميزات على المدى القصير، إلا أن مخاطرها سوف تتصاعد على المدى الطويل. ولهذا، فإن اتجاه دول الخليج إلى تحسين قدراتها الذاتية أصبح أمراً لا مفر منه، وأن الولايات المتحدة إذا ما تعارضت مصالحها مع مصالح دول الخليج العربي فهي قد تضحي بأنظمة الخليج العربية مثلما فعلت مع نظام الرئيس السابق "صدام حسين".

- دراسة الصمادي، وبنو ملحم، (2009)، بعنوان "البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي (دراسة تحليلية)". هدفت الدراسة الى بيان وجهات النظر حول البرنامج النووي الإيراني، واعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج العلمي التكاملي، الذي يشتمل على عدة مناهج علمية. وتوصلت الدراسة إلى إن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجة إلى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولية ومتطلبات أمن دول المنطقة. لذلك فإن خيار المشاركة الجادة من قبل الجميع لبناء تلك الإستراتيجية أصبح أمراً ملحاً لتجنب قيام حرب مدمرة جديدة في المنطقة.

- المطيري، عبد الله فاتح (2011) بعنوان "أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني". هدفت الدراسة إلى الحديث عن موضوع أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، والذي يلقي بظلاله على العلاقات الخليجية الإيرانية ومدى تأثيرها سلباً بسبب هذا الصراع في منطقة حساسة كم هذا العالم بموقعها المتميز وغناها بمصادر الطاقة (النفط والغاز) ومدى حاجة هذه المنطقة إلى الاستقرار ورخاء شعوبها بعيداً عن التدخل الأجنبي، الذي تدفع إليه السياسات من بعض القيادات من الجانب الإيراني. وتوصلت الدراسة إلى إنشاء وحدة خليجية على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، وإعادة الثقة بين دول الخليج العربي ودول الجوار وإبدال التنافس والصراع بعلاقات إقتصادية وتجارية، وضرورة إحترام إيران المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية والكف عن التصريحات الاستفزازية التي من شأنها خلق التوتر في المنطقة الخليجية.

- دراسة المطيري، نواف، (2012)، بعنوان "اثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989-2008)". هدفت الدراسة في تحديد أثر متغير النخبة على السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربية، اعتمدت الدراسة على منهجية علمية تمثلت في استخدام منهج النخبة في دراسة النخبة الإيرانية ذات الصلة بالسياسة الخارجية من خلال أسلوب المناصب الرسمية، واستخدم كذلك منهج تحليل النظم (Is System Analyze) ويقوم هذا المنهج علي افتراض أن النظام هو تفاعل بين وحدات معينة وأنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن رجال نخبة رجال الدين مؤثرة على مجمل الأحداث على مر العصور وتمثل الحوزات الدينية في إيران الأساس والركيزة الأساسية لتكوين النخب وتنشئتها مما جعلها تستقطب الجماهير الإيرانية.

- دراسة الجرابعة، رجائي سلامة (2012) بعنوان "الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011)". هدفت الدراسة إلى التعرف على الأثر الاستراتيجي الإيراني تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الواقعة من (1979-2011)، وبعدها الفترة التي أصبح خلالها الدور الإيراني يشكل تهديداً متنامياً له الذي له الأثر الأبرز في التأثير على السياسات الخارجية التي تنفذها دول المنطقة. بسبب السلوك السياسي الذي تتخذه القيادة الإيرانية والعقيدة الدينية التي تتبناها والتي تركت فراغاً فكرياً للشعب الإيراني، وتبنت سياسة متناقضة مبنية على الصراع مع دول المنطقة الخليجية والعربية. وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم الاستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية لا يستند على مفهوم الشراكة الجماعية الفعلية مع دول المنطقة على قاعدة قومية دينية مذهبية تستند على المذهب الشيعي الذي تتبناه القيادة الإيرانية، وأن العرب بالمقابل لا يرتكزون على قاعدة دينية ولا قومية محددة، ولا حتى على مفهوم واستراتيجية أمنية مشتركة بل على أطروحات متعددة لدول ربما تكون أحياناً متناقضة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- دراسة (Grogan, 2000) بعنوان "ضرورات الأمن القومي والواقعية الجديدة للدولة: إيران والواقعية السياسية". هدفت الدراسة إلى حد الواقعية الجديدة في إيران والعزلة الدولية وسبل فتح باب التعاون الاقتصادي والتجاري وتبادل وإعادة الروابط الدينية والثقافية، وحماية متبادلة لعلاقات مفيدة مع القوى المؤثرة في المنطقة، هي الأسس الحقيقية للأمن القومي الإيراني والتأثيرات الأجنبية في صنع القرار السياسي. ولا تزال تركز على مصالح الأمن القومي واقعية من الدولة القومية نائب نموذج إمكانات الأيديولوجية لنشر علامتها التجارية من الثورة

الإسلامية في الخارج. أسباب هذه الجماعات الثورية الإسلامية، مهما كانت نبيلة في إيران في عين القيادات الإيرانية، لا تفوق أكثر كلاسيكية عملية صنع القرار في الدولة القومية أن الحكومة الإيرانية يخضع عندما يحدد أفضل مسار للعمل على القضية من وزير الخارجية و/أو سياسة الأمن القومي أو السياسة الواقعية. هذا هو الواقعية الجديدة النهج الذي يفوز دائما في مسائل الأمن القومي للدولة. قدم أربعة دراسات حالة من علاقات إيران مع أذربيجان وتركيا وإسرائيل، وأربعة من الخليج الفارسي الولايات (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان، والمملكة العربية السعودية). كل ما يكشف هي إيران الإسلامية التي سياسة اتخاذ القرارات والإجراءات مضطرة من قبل الدولة، عقلاني من فكر وليس بالواقعية الجديدة.

- دراسة (Tabe & Khalili, 2008) بعنوان "بناء أسس الأمن في الخليج الفارسي: انتهاج سياسة الأمن القومي غي إيران" هدفت الدراسة إلى التعريف بأن الأمن في الخليج الفارسي هو قضية الدول الدولية الكبرى وللدول الإقليمية هو قضية وطنية للدول المطلة عليه، وبصورة رئيسية بالنسبة لإيران. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية هي رأس الأولويات عندما يتعلق الأمر الإقليمي "ببناء الأمن". وتحقيقا لهذه الغاية، وأنسب آلية لتحديد التقارب الإقليمي هو توسيع العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية ودول أخرى في المنطقة. هو الحل الأمثل، ويمكن على هذا النحو زيادة تسهيل تشكيل شراكه شاملة للجميع والمنظمات المحلية و"الشراكة الأمنية نظام" قائم على القيم الأصلية.

- دراسة (Kayhan Barzegar, 2008)، دراسة بعنوان "ميزان القوى في الخليج الفارسي: جهة النظر الإيرانية". هدفت الدراسة إلى الإشارة إلى الترتيبات الامنية الخليجية ومدى الحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة. وخلصت الدراسة إلى أهمية التوازن في الخليج العربي والنظر بشدة على المتغيرات الإقليمية وغير الإقليمية، ويجب اتخاذ تدابير أمنية جديدة قائمة على أساس

تعريف جديد وإجراء تقييم أكثر ملاءمة الطبيعة الحقيقية ومصادر التهديد، فضلا عن اعتراف أكثر ملاءمة للأدوار للجهات الفاعلة الرئيسية". وتحقيق مثل هذا النظام يتطلب أيضا وجود تطور في تقييم وتصور للتهديدات القديمة والناشئة. و يتطلب الأمر أيضا وضع تعريفات جديدة لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي.

- دراسة (Dehboneh, 2011) بعنوان "النهج الجديد لأسباب التفكك لإيران الفارسية ودول مجلس التعاون الخليجي". هدفت الدراسة إلى البحث في إن علاقات إيران الخارجية مع دول الخليج الفارسي ومجلس التعاون في صعود وهبوط، حتى أنه في بعض الفترات، وخصوصا خلال التسرع في الحرب ضد إيران، والعلاقات العدائية والتوتر بين إيران وهذه الدول وقد شهد. في هذا الصدد، عدة نظريات تحاول تفسير العلاقات الدولية مع مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي كانت أساسا حول نظريات الوظيفة والتكامل الإقليمي. وركزت على أنها تعد أسباب خارجية وداخلية مثل سياسية البناء الهيكلي والإداري للدولة، والتأثير في شكل النظام الدولي والدور الكبير لأمريكا وإسرائيل في دول العالم الثالث.

الدراسة الحالية وما يميزها عن الدراسات السابقة:

جاءت الدراسات لتوضح سمات سياسة الخارجية الإيرانية على أمن الخليج العربي في حين أن هذه الدراسة ستبحث في أثر السياسة الخارجية الإيرانية على الأمن في دول الخليج العربي.

وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في تكوين فكرة واضحة عن توجيهات السياسة الخارجية الإيرانية والأثر الذي تتركه على أمن الخليج العربي، وبيان لما تحمله من أفكار ومعتقدات دينية تتناقض مع أفكار ومعتقدات دول الخليج العربي.

منهجية الدراسة

تقوم منهجية هذه الدراسة على الجمع بين المنهج التاريخ والمنهج الوصفي التحليلي. وقد اعتمد الباحث على مصادر المعلومات والمراجع الأولية والثانوية والتي تتمثل في تحليل الوثائق التي تتعلق بالسياسة الخارجية لإيران وأمن الخليج العربي، والمراجع الثانوية، والتي تشمل الكتب، والأبحاث المنشورة في المجلات الدورية المتخصصة، والرسائل والأطروحات الجامعية، والصحف اليومية.

الفصل الثاني

مقومات السياسة الخارجية لإيران وعلاقتها مع دول الخليج العربي

مقدمة

تعد السياسة الخارجية خريطة الدول من أجل ترقب الحدث، حيث أن السياسة الخارجية تؤثر وبشكل مباشر في السياسة الداخلية للدول، مما يستدعي وجود سياسة خارجية قوية قادرة على مواكبة التغيرات والأحداث، لأنها تحتاج إلى صناعة القرار لمواجهة الخصوم، وجمع الحلفاء، ورؤيا للعالم بناء على الأيديولوجية ومتطلباتها الداخلية والمصلحة السياسية كما تقتضيها الأهداف.

إن السياسة الخارجية الإيرانية متمثلة بالثورة الإيرانية التي تعتبر أنجح ثورة إسلامية في العصر الحديث، هي التي كان لها بالغ الأثر على سياستها الخارجية وتوجهاتها، ويأتي ذلك التغيير الحادث في داخل إيران وفي رؤيتها للعالم الخارجي ولتغيير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية، ومنذ ذلك الوقت عانى صانعو القرار الإيراني من الحيرة والتخبط، وأصبح بين تحقيق المصلحة القومية ومتطلباتها، وبين متطلبات الأهداف الأيديولوجية والتحول الحاصل في التهديد للدولة الإيرانية والفرص المتاحة أمام النظام الإيراني. جاءت مرحلة ما بعد الحرب العراقية لتكون مرحلة تحقيق الأهداف الاقتصادية ضمن منظور ثقافي في عهد رافسنجاني، والاستثمار الأجنبي الذي تحتاجه إيران بشدة للوقوف من جديد واصلاح ما دمرته الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمان سنوات، ولم تعد السياسة الخارجية الإيرانية تقوم على رفض أو تأييد شيء، إنما بناء على موقف مدروس وتحليلها الخاص للمجتمع الدولي، وهذا ما فعلته عند تصدير الثورة لدول الخليج العربي والذي عانت من إيفاد أقليات شيعية خاصة في البحرين ثم السعودية والكويت، فالخليج العربي يعتبر من أولويات الأجندة الإيرانية (الشرقاوي، 2001: 1-2). وقد عانى العراق من المد الشيعي بعد حرب الخليج الثالثة والحرب الطائفية التي سيطرت على الدولة.

وأشار المهري (2010: 14) أن الرؤى السياسية حول مضمون أمن الخليج تختلف باختلاف الأطراف المؤثرة فيه، قديماً وحديثاً، التي تتفق على أنه ينطلق مما يحقق مصالحها، وباختلاف هذه المصالح يختلف المفهوم، وهو يختلف باختلاف المرحلة الزمنية، ومن ثم فهو متحرك وبعيد عن الثبات ومتأثر باللاعبيين والزمان مع ثبات الملعب وهو الخليج".

ويرتبط أمن الخليج العربي بدول الجوار، حيث تتفاعل الدول المطلة على الخليج العربي الثمانية بشكل يجعل أمن الخليج العربي من مسؤولية هذه الدول، إلا أن الوضع الحاصل أن هناك نزاع بين هذه الدول وعدم اتفاق على الأمن في الخليج لأسباب عديدة أهمها الأطماع التي قد تقود خاصة إيران من أجل زعزعة الأمن في الخليج وليس الحفاظ عليه واستقراره، وذلك بسبب سياستها الخارجية المتخبطة والمزدوجة، ورغم ذلك فإن إيران عملت بعد حرب الخليج الثانية على توطيد العلاقات بينها وبين دول الجوار الخليجي (المهري، 2010: 86).

وعليه فإن السياسة الإيرانية لا منأى لها عن الخليج العربي الذي يعتبر من أهم المواضيع التي تبت فيها، ولابد من معرفة العوامل الدافعة في السياسة الخارجية الإيرانية، والسياسة الخارجية لإيران ومقوماتها، والعلاقات الخليجية الإيرانية؛ وهي عناوين مقسمة على مبحثين، في كل مبحث مطلبين؛ سيتم عرضها كالاتي:

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية الإيرانية (ملاحمها والعوامل الدافعة لها)

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: العوامل الدافعة في السياسة الخارجية الإيرانية

المبحث الثاني: مقومات السياسة الخارجية الإيرانية وعلاقتها في أمن الخليج العربي

المطلب الأول: مقومات السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الثاني: العلاقات الخليجية الإيرانية

المبحث الأول

مقومات السياسة الخارجية الإيرانية

تعتبر إيران (بلاد فارس) ومنطقة الخليج العربي منذ الفتح الإسلامي عبارة عن منطقة جغرافية واحدة ضمن الدولة الإسلامية في كافة العصور، وقد كان هناك تواصل حضاري وثقافي وتجاري بحكم الجوار بين هذه المناطق، وبعد انهيار الدولة العثمانية والدولة الصفوية وخضوع هذه المناطق تحت الاحتلال البريطاني ومن ثم التحرر، خلف الاستعمار دول مقسمة تتنازع حدودياً؛ إلى أن هذا الخلاف لم يقف أمام العلاقات الاقتصادية والتجارية، وقد شهدت انتعاشاً كبيراً، وكانت العلاقات السكانية بين دول هذه المنطقة متبادلة، حيث تركزت العديد من العائلات من أصول فارسية في منطقة الخليج العربي، وأيضاً عائلات من أصل عربي انصهرت ضمن النسيج الاجتماعي للمجتمع الإيراني. (المطيري، 2011: 20).

وعلى الرغم من ذلك إلا أن العلاقات بين إيران والخليج العربي يسودها الحذر، والسياسة الخارجية الإيرانية دعت منطقة الخليج العربي للقيام بأخذ الحيطة لصنع الأمن الداخلي والخارجي لها بسبب سياسة إيران الخارجية والتي تعمل ضمن مقومات خاصة تعود لخصوصية السياسة الخارجية الإيرانية بعد حرب الخليج الثانية.

فدول الخليج العربي كانت تنظر إلى الأمن من زاوية داخلية أكثر منها خارجية نظراً للوجود البريطاني في المنطقة؛ ولكن بعد خروج البريطانيين شعر أهل المنطقة أن الأوضاع غير مستقرة، في الجنوب العربي، فذهب حكام الخليج إلى بناء أمني للمنطقة من أجل حمايتها، وكانت ركائزه قائمة على حماية وتأمين الممرات المائية التي تعد الشريان الحيوي لنقل البترول، ولما لها من أهمية اقتصادية، وحمايتها وضمان أمنها يكون لشراكة دولية لا يقتصر على دول الخليج فقط. وعملت دول منطقة الخليج العربي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحل

الخلافات بالطرق السلمية، ومبدأ التعايش السلمي والأمن الجماعي، وإبعاد النفوذ الأجنبي عن المنطقة، وتبني سياسة الحياد (الكيلاني، 1996: 53-55).

وتتكون منطقة الخليج العربي بسبب الجوار الخليجي من ثمانية أعضاء للنظام الإقليمي الخليجي تربطهم منطقة جغرافية واحدة وهي منطقة الخليج العربي، ويربط بين أعضاء النظام جوار جغرافي يمتد من إيران إلى العراق فالسعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين؛ ومن المعروف أن إيران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والاعتبار داخل هذا النظام (المهيري، 2010: 32).

هناك مقومات لا بد من التطرق لها كانت الدافعة وعوامل مساعدة لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية، ومؤثرة على العلاقات الإيرانية الخليجية، وعلى أمن الخليج العربي بشكل عام. وقد أسهمت أزمة الخليج العربي الثانية في تقاوم أثر التغيرات الشاملة الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتي، فبعد الحرب مثلاً تزايد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي بحدّة وتمثل هذا الوجود في الاسطول الخامس. كذلك الأمر بالنسبة إلى دول الخليج العربية التي كانت في الماضي مترددة بشأن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد غيرت موقفها ووقعت اتفاقيات تعاون مع الغرب ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد كانت إيران أكثر الدول تضرراً بهذه التغيرات، لأن علاقاتها تتصف بالعداء الشديد مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قامت الثانية باتهام إيران بدعم الإرهاب كوسيلة ضغط على إيران، ولا بد بالذكر أن إيران تم استبعادها من الترتيبات الخاصة بالأمن الخليجي والذي سمي "إعلان دمشق"، ورغم التحالفات إلا أنه لم يوجد نظام أمّني جديد في ذلك الوقت لمنطقة الخليج العربي (هنتر، 2001: 14-15).

وسنقوم بتناول مقومات السياسة الخارجية لإيران، لما لتلك المقومات من عوامل تأثير في السياسة الخارجية الإيرانية تتمثل بالقوة والضعف، وفي نفس الوقت مؤثرة في الخليج العربي، وسيتم عرضها من خلال المطلب الأول لهذا المبحث.

المطلب الأول: عامل الموقع الجغرافي والسكان والوضع الاقتصادي:

ترتبط السياسة الخارجية الإيرانية بعدة عوامل ومقومات لتحقيق أهدافها السياسية ضمن خططها المستقبلية، حيث تعتبر منطقة الخليج العربي ضمن أولويات النظام الإيراني، وهذا ما أحدثته التغيرات الحاصلة منذ حرب الخليج الثانية (1991) والوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي، حيث أن من ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية منذ الثورة رفض الوجود الأجنبي في منطقة الخليج؛ وذلك لاضطلاع إيران بدور قيادي مهيم طارد لأي وجود قوي من قبل قوة أخرى من المنطقة، بل وخارج النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج العربي مما أدى إلى تنذب العلاقات بين دول منطقة الخليج العربي (الشرقاوي، 2001: 2).

ويعتبر موقع إيران الاستراتيجي الحساس المطل على كل من الخليج العربي وبحر قزوين أقرب إلى أن يكون عائقاً منه إلى أن يكون ميزة؛ وذلك بسبب الضغوطات الأمريكية على إيران خاصة المأزق الإيراني المتمثل في معارضة الولايات المتحدة الأمريكية القوية لتصدير أي جزء من نפט أو غاز بحر قزوين عن طريق إيران في أي شكل من الأشكال، والممرات التي يسعى الاتحاد الأوروبي بإنشائه لربط الشرق والغرب بدون أن يمر بإيران؛ وهذا يجعل من السياسة الخارجية الإيرانية توجه أنظارها لزيادة الهيمنة على منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز كنوع من الضغط لحماية مصالحها الاقتصادية وخاصة الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز. إن أسلوب إيران في التعامل مع جيرانها القدماء والجدد خاصة بعد أزمة الخليج الثانية تتسم بثلاث سمات وهي (الحدز

والتركيز على المصالحة، والتركيز على المصالح الاقتصادية والأمنية بدلاً من التطلعات الأيديولوجية، وتوسعة التعاون الاقتصادي والإقليمي)، وكان لهذا الأسلوب بعض النتائج الإيجابية في العلاقات، ولكن العيوب في الأسلوب الإيراني الذي عمل على تقويض علاقات إيران الإقليمية، ومنعتها من الاستفادة إلى أقصى درجة من المزايا الاستراتيجية والمزايا الأخرى، وسببت لها انتكاسات خطيرة (هنتر، 2001: 13، 37).

1- الموقع الجغرافي

تتميز إيران بموقع جيوسياسي في ثلاث مجالات آسيا (غرب ووسط وجنوب)، يحدها من الشمال أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان، وتطل إيران على بحر فزوين، وهو بحر داخلي وكازاخستان وروسيا هي أيضاً الدول المجاورة لإيران مباشرة إلى الشمال، يحدها من الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، ومن الغرب العراق وعلى الشمال الغربي تركيا (ويكيبيديا، 2013).

ويمكن أن تشمل حدود إيران على الخليج العربي بعض جزر الخليج والمواطن الساحلية في الجزيرة العربية، حيث يقوى التأثير الإيراني، وإلى الجنوب الغربي تتضمن أرض إيران منطقة عربستان، وهي ذلك القسم من سهول وادي الرافدين والذي يقع تاريخياً تحت الحكم الإيراني (ليمبرت، 1992: 12).

إن دراسة موقع أي دولة لا يعني تحديد مكانها الجغرافي فقط المجرد، وليس مرتبط بتحديدات فلكية أو وصفية، إنما تهدف الجغرافية السياسية من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي (رينوفان وباتيت، د.ت: 28).

ومن المعروف أن هذا الأمر تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة، وتعتبر القيمة السياسية والاستراتيجية متغيرة بصفة مستمرة نتيجة التطورات التقنية ولاسيما فيما يتعلق بوسائل النقل والحركة، وهذا يعني أن موقع الدولة لا يرتبط بثبوتها، ومن خلال الموقع الجغرافي يمكن إبراز البعد الاستراتيجي والجانب الجغرافي السياسي التي يتمتع بها موقع إيران الجغرافي، ويبرز أيضاً تأثير دلالات الموقع (الفلكي، بالنسبة لليابس والماء، والجوار الاستراتيجي) في قوة إيران وتأثيرها على دول الجوار، وقد تزايدت أهمية موقع إيران عبر التاريخ مما جعلها ضمن استراتيجيات الدول الكبرى ومن هذه المواقع الآتي (خورشيد، 1996: 135):

1- **الموقع الفلكي:** ونعني به موقع الدولة بالنسبة إلى خطوط الطول ودوائر العرض، أي خط الطول الرئيسي (جرينتش) شرقاً أو غرباً، وبالنسبة لدائرة خط الاستواء شمالاً أو جنوباً، فخطوط الطول لا يعول عليها الكثير في تحديد قوة الدولة وتقتصر فائدتها على معرفة الزمن وتبايناته، أما الموقع بالنسبة لدوائر العرض فهي أكثر أهمية، لتأثيره الواضح على المناخ بوجه عام اعتدالاً أو تطرفاً، ومن ثم يحدد نوع الحياة النباتية الطبيعية والزراعية وحرف الإنسان وتوزيعه وشكله ولونه وطباعه، ومزاجه وهذه أمور مهمة تشترك في تشكيل اتجاهات الدولة، وأهميتها في العمليات العسكرية (خورشيد، 2002: 274-301).

تقع أغلب أراضيها ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة وهذا يعني امتداد إيران على (15 دائرة عرض)، حيث تقع إيران بين دائرتي عرض (25 و 40) شمال خط الاستواء وبين خطي طول (44 و 63) شرقي خط جرينتش، وقد كان لهذا الامتداد الأثر الكبير في تنوع الأقاليم المناخية وتنوع النبات الطبيعي. ومن ثم أثر في تباين توزيع السكان ونشاطهم الاقتصادي، إذ يتركز السكان في الجهات الشمالية والغربية حيث المناخ المعتدل والسهول الخصبة على حين

ينتشتت السكان في المناطق الداخلية والشرقية الجافة والوعرة ليكون النشاط الاقتصادي الرئيس للسكان هو النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني (حسين، 1990: 161).

إلا أن القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الخفيفة في إيران لا يزال معطلين، نتيجة عدة عوامل مجتمعة، تتمثل بالثورة ونشوب الحرب الإيرانية-العراقية، وسوء الإدارة من قبل القيادة الدينية الإيرانية، ولا تزال البنية التحتية ونظام التعليم يعانيان من فوضى شديدة، كما تعاني إيران من مشاكل خطيرة نتيجة للبطالة وقلة استغلال الأيدي العاملة، وتعتمد إيران على استيراد المواد الغذائية رغم مواردها المائية الداخلية المتجددة، والنفقات العسكرية الإيرانية المتزايدة (السويدي، 1996: 300).

2- الموقع بالنسبة لكتل اليابس والماء: تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطاً قوياً بموقعها الجغرافي (ويكيبيديا، 2013)، وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم ثلاث مسطحات مائية هي الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية (2524 كم) وبنسبة (32.66%) من مجموع الحدود الكلية البالغة (5204 كم) وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ (1180 كم) وبنسبة (46.75%) من مجموع السواحل البحرية وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ (700 كم) وبنسبة (27.37%) من السواحل البحرية وعلى بحر قزوين بـ (644 كم) وبنسبة (25.51%) من مجموع السواحل البحرية.

إن السواحل الإيرانية المطلّة على الخليج العربية وخليج عمان لها قيمة غير اعتيادية في إعطاء إيران وزناً جيوبولتيكياً مميزاً، حيث تعد من العوامل التي تساعد الدولة في بناء قوتها

البحرية خاصة، ويعد الخليجين ربط عالم المحيط الاطلسي بالمحيط الهندي في نظرية الفريد ماهان عن دور القوة البحرية في السيطرة على العالم (عباس، 1976: 227).

ومن خلال القواعد البحرية التي قامت إيران ببنائها، مما أعطها قوة يحسب لها حساب في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، من هذه القواعد بندر عباس، وبوشهر، وجزيرة خرج، وبندر خميني، وعبادان، وجاه بهار (القاعدة الرئيسية ثلاثية الأدوار التي تحتوي على تسهيلات للقوات البرية والبحرية والجوية)، وهذا يعطي إيران القدرة على التدخل والتأثير في إمدادات النفط والحركة التجارية والحركة الحربية في الخليج العربي (القصاب، 2000: 125-126).

وأشار الناهي (1999: 150) على حد قوله "تمتلك إيران موقعاً جغرافياً مهماً عبر مختلف الأزمنة التاريخية، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبمناخ ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط، لذلك أطلق عليها بمفتاح الشرق، وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول لأنها الطريق الحيوي في الاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب، لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام (1869)، مما حدا بإيران على زيادة توجهها صوب الخليج العربي والذي يتمتع بأهمية اقتصادية واستراتيجية تتزايد يوماً بعد يوم في خريطة الاهتمامات الدولية.

وهذا ما عبر عنه بعض الكتاب صراحة (لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج العربي، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية، وما من نقطة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد العالم واستقراره) (الإبراهيمي، 1989: 123).

ويحتل موقع إيران الجغرافي أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الإستراتيجية، إذ أنه يقع ضمن نظريته (النطاق الأرضي) لـ (سبايك مان) التي مفادها من يحكم سيطرته على منطقته

الأطراف- المناطق الساحلية - يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم (عبد الوهاب، د.ت: 185).

وتقع إيران ضمن منطقه الهلال الداخلي في نظريه (قلب الأرض) التي وضعها (هالفورد ماكندر) والتي تتلخص بأن من يسيطر على منطقه الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض. ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها (فيرجريف) والتي أسماها منطقة التصادم والارتطام (الهيبي، 1976: 17).

ولقد أسهم وجود واستخراج النفط عام (1908) في تعزيز مكانة إيران السياسية، إذ يبلغ احتياطيها النفطي لعام 2000 (89.7 مليار برميل)؛ ويضاف إلى ذلك وقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط تتمثل الأولى وهي غرباً بالخليج العربي الذي يكتسب أهمية كبيرة لإحتوائه على أكبر احتياطي نفطي في العالم (643 مليار برميل) والثانية شمالاً تتمثل ببحر قزوين الذي يحظى بأهمية اقتصادية بحيث وصفته بأنه خليج عربي ثاني (الشمري، 2003: 13، 17، 26)، إذ يبلغ الاحتياطي النفطي فيها (8 - 16 مليار برميل) ولنفس العام (شهاب، 2002: 413).

وقد اكتسب موقع إيران أهمية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه، وإذ يعد هذا المضيق من أهم المعابر المائية عالمياً، ويعبر خلاله يوماً أكثر من 100 سفينة أي بمعدل سفينة واحدة كل 15 دقيقة، مما أدى إلى إزدیاد أهمية إيران لاسيما وأنها قوة تشرف وتسيطر على المضيق والجزر الواقعة فيه وهذا يزيد من أهمية إيران الاستراتيجية، لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلة والخارجة من الخليج العربي (الراوي، 2001: 7).

إن تلك المعطيات التي يتمتع بها موقع إيران الجغرافي جعل منها قوة مؤثرة في الخليج العربي، وجعل لها أهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى، فقد تسارعت أمريكا والاتحاد السوفيتي

المحاولة من أجل إحكام السيطرة، إلا أن إيران اتجهت إلى الجمهوريات الإسلامية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي لملء الفراغ الناشء من زواله هذا من جهة، ومحاولة إيران القيام بدور مهم لاسيما في مجال الأمن على افتراض (أن أمن الخليج العربي مسؤولية إيران ودول الخليج العربي من دون تدخل قوى أخرى غير خليجية سواء كانت عربية أو غير عربية) من جهة ثانية (الكعبي، 2001: 330).

والموقع الجغرافي لإيران يعطي للسياسة الخارجية لها بعداً عميقاً خاصة وأن منطقة الخليج العربي تحمل خصائص جغرافية مهمة، وهذا المعطى الجغرافي بعناصره يعتبر بعداً جوهرياً على مستوى أمن الخليج، خاصة وأن إيران تحكم السيطرة على مضيق هرمز، وتمتد سواحلها إلى بحر العرب وهذا يعطيها ميزة خاصة، وتعتبر من مقومات القوة في سياستها الخارجية المؤثرة في الخليج العربي (المرهون، 2007: 32).

ومما سبق يتضح أن لإيران موقعاً استراتيجياً متزايداً في الأهمية عبر التاريخ وهذا ما أكدته النظريات الاستراتيجية وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، مما جعل لها تأثير كبير في منطقة الخليج العربي، وقد أثرت إيران على دول منطقة الخليج لامتدادها الواسع على طول السواحل الخليجية وبحر العرب، مما يجعلها تعمل كبرج مراقبة على الجميع، وبدعم أهدافها السياسة الخارجية وظهور مما سبق تأثيره الواضح على أمن الخليج العربي. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عامل ضعف في قوة إيران تتلخص في المشاكل التي تعاني منها إيران الحدودية بسبب تعدد الدول المجاورة لها، ولعل أبرزها مشاكل الحدود بين العراق وإيران والتي شغلتها طويلاً عن التقدم، وهذا يشكل عامل ضعف في قوة إيران.

2- السكان (التركيب السكاني، الديانة)

يبلغ عدد 'سكان إيران' حالياً ما يقارب 73 مليون نسمة، ربعهم تحت عمر 15 سنة. ويسكن معظمهم في جنوب بحر قزوين وفي شمال غرب إيران. أكبر مدن إيران هي طهران (10 مليون) ثم مشهد (2.5) ثم أصفهان (2.3) ثم تبريز (1.4) ثم شيراز (1.2).

تحاول حكومة إيران عدم نشر إحصائية رسمية بالتوزع العرقي، بسبب سياستها القائمة على تفضيل العرق الفارسي، لكن تقديرات أميركية هو كما يلي: فرس 51% و آذربيين (أتراك) 24% وجيلاك و مازندرانيون 8% و أكراد 7% و عرب 3%، لور 2%، بلوش 2%، تركمان 2%، أعراق أخرى 1%. وهناك تقدير آخر: فرس 49%، آذربيين (أتراك) 18%، أكراد 10%، جيلاك 6%، مازندرانيون 4%، عرب 2.4%، لور 4%، بختياري 1.9%، تركمان 1.6%، أرمن 0.7% (Kjeilen, 2013).

لكن دراسة قام بها الباحث الإيراني يوسف عزيزي قالت أن العرب يشكلون أكثر من 7.7% من سكان إيران. منهم 3.5 مليون في محافظة خوزستان وما تبع لها (غالبيتهم شيعة ويتكلمون بلهجة أحوازية القريبة من اللهجة العراقية)، و 1.5 عرب في سواحل الخليج العربي خاصة لنجة (سنة يتكلمون لهجة خليجية)، و 0.5 مليون متفرقين. وهذا العدد طبعاً لا يتضمن اللاجئين والمنفيين من العراق. كما يقدر عدد أكراد إيران بنحو 10% من سكان إيران (عزيزي، 2002).

أما التوزيع السكاني وفق إحصاء سنة 1399 هـ - 1979 م (شاكر، 2012: 13)

1. الفرس 63%

2. الأتراك (الأذر و التركمان) 20%

3. العرب 8%

4. الأكراد 6%

5. البلوش 2%

6. جماعات أخرى 2%

يدين معظم الإيرانيين بالإسلام، ويتبع أغلبية كبيرة من السكان المذهب الشيعي الجعفري والمعروف أيضاً بالمذهب الإمامي أو الإثنى عشري. ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السني. ثم ديانات أخرى مثل البهائية واليهودية والزرذشتية والمسيحية. تاريخياً كان أهل السنة (الشافعية والحنفية) الأكثرية في إيران (نافع، 2006). وكان الشيعة أقلية، محصورة في بعض المدن الإيرانية، مثل قم، وقاشان، ونيسابور، ولما وصل الشاه إسماعيل الصفوي إلى الحكم سنة 907 هـ أجبر أهل السنة على التشيع حين خيرهم بينه، وبين الموت.

تعتبر إيران في المرتبة العشرين عالمياً من حيث العدد، وهي قوة سكانية لها وزنها في العالم، وقد أشار رئيس منظمة الإحصاء الإيرانية عام 2006 أن عدد السكان إيران ارتفع منذ الثورة الإسلامية إلى الضعف تقريباً، ويتوقع معدل النمو البالغ 3.9% سنوياً للتراجع بحلول عام 2015 نتيجة لارتفاع مستويات التعليم عند المرأة الإيرانية، وكذا ارتفاع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي في ظل السياسة الجديدة التي أوجدتها الحكومة الإصلاحية برئاسة خاتمي، حيث أولت هذه الحكومة المرأة اهتماماً كبيراً. ويأتي عدد السكان في إيران ما يعادل ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق وأيضاً أكثر من ثلاثة أضعاف سكان دول الخليج مجتمعة (الرشيدي، 2007: 1-3). ومما سبق فإن من مقومات إيران القوية العدد السكاني الذي يتضاعف بشكل ملحوظ وكبير، وهذا ما يجعل من إيران قوة مؤثرة على منطقة الخليج العربي وعلى أمن الخليج، فيحسب حسابها في جميع الميادين لما تمتلكه من طاقة بشرية تجعلها تتخذة ضمن منهجها السياسي الخارجي في توطيد العلاقات بين الدول المجاورة من أجل تبادل القوى البشري والتجاري والاستثماري.

3- الأوضاع الاقتصادية والطاقة النفطية والصناعية

تمتلك إيران الموارد الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة: الفحم، الغاز الطبيعي، خام الحديد، الرصاص، النحاس، المنجنيز، الزنك، الكبريت، وقابضة على احتياطات نفطية ضخمة، وتبلغ مساحتها 1.648 مليون كم²، منها 1.636 مليون كم² يابسة، و12000 كم² مياه. لذا، فإن إيران تمتلك من المقومات ما يؤهلها بأن تصبح قطباً إقليمياً فاعلاً رغم أنها بلد نامي (الشايجي، 2000: 86-87).

ولإيران حضوراً قوياً في أسواق الطاقة العالمية إلا أنها لم تصل حتى الآن للمكانة التي تتناسب مع إمكانياتها الكبيرة في مجالي النفط والغاز الطبيعي، وتأتي إيران كثاني دولة في الخليج العربي من حيث الاحتياطات بعد المملكة العربية السعودية، وتأتي أهميتها الاستراتيجية المكتسبة والتي بالمقابل تأتي ضمن السياسة الخارجية لإيران من وقوع إيران وسط أكبر تمركز للطاقة أي الخليج العربي ومنطقة بحر قزوين، مما جعلها همزة الوصل بين هاتين المنطقتين (فر ونسي، 2005).

إلا أن الوضع الاقتصادي بإيران في الوقت ليس بالبعيد يعتبر من عوامل الضعف لها بسبب الاقتصاد الثوري الإيراني، والذي لا يعطي أهمية للنهوض بالأحوال الاقتصادية للبلاد، والاستمرار بالتقشف الاقتصادي على مدى سنوات طويلة بعد الثورة وحتى حرب الخليج الثانية (ليمبرت، 1992: 29، 31).

تعتمد إيران على صادراتها النفطية بشكل مباشر حيث يؤمن لها 90% من إيراداتها من العملة الصعبة وأكثر من 80% من إجمالي صادراتها، وهذا يدعو للقلق إذا لم يحصل تغير كبير في صادراتها غير النفطية التي ما تزال تتكون من السجاد والفسق والفواكه المجففة والكافيار والجلود وبعض المنتجات الحديدية والمعدنية، وقد كانت إيران تعتمد على صادراتها إلى أمريكا،

إلا أن توتر العلاقات بين أمريكا وإغلاق السوق الأمريكية وضع إيران بوضع حرج اقتصادياً. وتستطيع إيران الاستفادة من احتياطها الغاز الذي يبلغ 12% من الاحتياطي العالمي في الاستعمالات المنزلية والصناعية إلا أن توسعة أنابيب الغاز وتمديدتها يحتاج إلى رؤوس أموال واستثمارات وهذا ما لا تستطيع موارد إيران تلبية (هنتر، 2001: 59).

والنفط يتحكم في إنتاجه ليس المعطيات الفنية فقط، وإنما الضرورات الاقتصادية والتنموية الوطنية، جنباً إلى جنب مع الاعتبارات السياسية؛ إلا أن إيران لم يكن لها توجه اقتصادي كما يجب لما تملكه هذه الدولة من إمكانيات وموارد تجعلها بالصدارة بين دول العالم، وذلك بسبب تفكيرها الثوري في عهد الخميني واتباعها سياسة تصدير الثورة الإسلامية إلى محيطها الإقليمي والدولي، هذا جعل من إيران لا تواكب الركب الاقتصادي وتجديد العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربي إلا بعد حرب الخليج الثانية 1991، والتي قامت باتباع الوسائل الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية في المنطقة والخروج من عزلتها فمدت جسوراً من العلاقات بين الدول العربية في الخليج العربي على وجه الخصوص (المنصور، 2009: 591، 603).

وتتشكل موارد الطاقة من النفط والغاز أحد أهم مقومات السياسة والاقتصادية، إذ عزز موقفها التفاوضي لوحدة المختلفة على المستويات الإقليمية والدولية من ناحية، وزاد من فرص تحقيق الأمن الاجتماعي الداخلي من ناحية أخرى. والرغبة في السيطرة على نفط الخليج وممراته قد ضاعفت في الوقت نفسه من أهمية موقعه في الاستراتيجيات الدولية، وضاعفت من أهمية السيطرة والتحكم في هذه الممرات؛ مما جعل من إيران تتبنى نظرية أمن الخليج لإدراكها خطورة وأهمية الموقع الجغرافي وما تمتلكه منطقة الخليج العربي من طاقة نفطية وغاز تجعلها مطمع للجميع (المهري، 2010: 33).

ومن المعروف أن اجتماع الموقع جيواستراتيجي وفق الكثير من المعايير، أهمية كبرى بيد أن البنية السياسية حملت في آن واحد أشكالاً متقابلة من عناصر القوة والضعف التي تتمثل بوجود موارد عالية من الطاقة وحجم الاستثمارات المرتفع يضاف إلى ذلك الموقع الاستراتيجي الحيوي، كما أن منطقة الخليج العربي تعاني من ضعف في بعض مقومات الدولة وعدد السكان وقدرتها على حماية أمنها في ظل التهديدات الأمنية الخارجية واختراق النسيج الاجتماعي نتيجة ارتفاع معدل العمالة الوافدة، وانتشار المخدرات لعدد من هذه الدول، يعد عاملاً آخر لتهديد الأمن في الخليج العربي (المهيري، 2010: 85).

إن النظام الإيراني المتشدد كان في غفلة عن التغييرات الكبيرة -هذا ما سيتم بيانه لاحقاً- التي جاءت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لفترة طويلة من الزمن، ورغم محاولة الرئيس رفسنجاني وخاتمي بعد توليها بشكل متلاحق لانتهاج المرونة الأيديولوجية، إلا أنهم لم يتمكنوا حتى الآن من التغلب على مقاومة المتشددين، وقد أدت الخلافات المتأصلة في أيديولوجية الثورة في مراحلها الأولى حول أمور الاستثمارات الأجنبية ونطاق الخصخصة ومعدلاتها، إلى عرقلة الإصلاحات الاقتصادية في إيران، ومن ثم ساهمت في مشكلاتها الراهنة وفي ببطء التقدم في إعادة بنائها الاقتصادي وتطويرها (هنتر، 2001: 66).

المطلب الثاني: النظام السياسي الإيراني والقدرة العسكرية

1- النظام السياسي في إيران

يمكن وصف النظام في الجمهورية الإيرانية بأنه "نظام ثوري"، ويسعى النظام الإيراني إلى تصدير الثورة لفرض نموذج على الجوار، كما يمكن وصفه بأن نظام "أيديولوجي إسلامي راديكالي" يطرح الرسالة العالمية للإسلام، ويرفع شعارات تدفعه دائماً للتصادم مع دول الجوار،

وبطبيعة النظام السياسي في إيران القائم على مبدأ "البراءة والموالاة" وهو نبذ الاستكبار ومعاداته ومواجهته من ناحية أخرى، وموالاة المستضعفين ودعمهم على مستوى العالم، يؤدي هذا المبدأ إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتغلغل داخلها والتحالف مع قوى سياسية داخلية والدخول في صدامات مع أطراف دولية وإقليمية أخرى (الجرابعة، 2012: 92).

إن النظام الإيراني يفرض الخصوصية نفسها على الإدراك السياسي العربي، وهو نظام معقد، وتحالفاته وصراعاته التي تثير قلق دول الجوار، تؤدي إلى إدراكهم بأن إيران مصدر تهديد لأمن الخليج العربي أو حليفاً استراتيجياً محتملاً.

كما أن النظام الإيراني يوصف على أنه نظام "طائفي مذهبي"، وهذا ما نصت عليه مواد الدستور الإيراني مثل المادة (13) "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو الجعفري الإثنا عشري"، والمادة (76) من الدستور الخاصة برئيس الجمهورية على "أن يكون إيراني الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد". وتأتي هذه المواد لإثبات مدى طائفية إيران، وعدم احترامها لباقي الطوائف وأن احتمالية خلق النزاعات والصراعات الطائفية محتملة لتغذية أفكارهم ومبادئهم الطائفية، والتي تسعى لنشرها من خلال الأيدي الخفية التي تدخل إلى نسيج الدول المجاورة وتعمل على تقوية الأواصل الشيعية العربية والإيرانية خاصة وأنها تعتبر المرجعية الشيعية للشيعية على مستوى العالم، وهذا يترك الباب مفتوحاً لعدم الثقة المتبادلة بين الدول المجاورة في منطقة الخليج العربي وبين إيران التي تحاول ضمن مفهومها الثوري الطائفي (الجرابعة، 2012: 92).

وترتكز الجمهورية الإيرانية على دعامين من حيث الاسم: الجمهورية (أي المصلحة) والإسلامية أي (الأيدولوجيا) وهي مزيج من الدولة والمجتمع الإيراني بتاريخه الطويل والعميق والممتد وتجاربه والدور التاريخي للشعب الإيراني في الثقافة والحضارة العالمية ثم الإسلامية، ومن

الإسلام كأيدولوجية، وعلى المستوى الرسمي هناك نفي قاطع للاتهامات الموجهة لمشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنه مشروع شيعي طائفي، إلا أن الممارسات العملية الإيرانية تكشف عن دور مهم للمحدد الطائفي في صنع السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً (النبالي، 2003: 133).

ومن المعروف على مستوى المجتمع الدولي ومنطقة الجوار لإيران خاصة دول منطقة الخليج العربي أن مصالح إيران الدولة والمجتمع والحضارة والتاريخ والدور هو لصنع جمهورية إسلامية إيرانية، بغض النظر عن كونها إسلامية أو غير إسلامية، إنما هي ملتزمة بمشروع إسلامي عالمي له التزاماته بغض النظر عن كونه مذهبياً، حيث أن هذه المذهبية الشيعية ما هي إلا أعباء والتزامات على كاهل الجمهورية (الجرابعة، 2012: 93).

وتستند سياسة إيران الخارجية بعد حرب الخليج الثانية ضمن مبادئ وترتيبات الأمن في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، وأن تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها، وتحمل دول الخليج الثماني نفقات إعداد الترتيبات (المنصور، 2009: 606).

إلا أن هذا التوجه الأمني لا يلاقي استحسان دول الخليج فعلاقتها مع إيران تتسم بالحذر والمصالحة بأن واحد، والدلالات إيجابية على تطور العلاقات الإيرانية الخليجية - كما سيتم ذكره لاحقاً-، إلا أن العلاقات بينهم غير واضحة، حيث أنه لا ينبغي النظر إلى التوجه ببناء الثقة والمصالحة بصفته أمراً ثابتاً لا يتغير، أضف إلى أن إيران لم تحصل على أي أمن حقيقي أو منافع اقتصادية من دبلوماسية المصالحة التي تبنتها (هنتر، 2001: 46).

تشكل هواجس إيران الأمنية عنصراً متقدماً في رسم التوجه الأساسي للسياسة الخارجية الإيرانية، ومن هنا تبرز أهمية دور المؤسسات الدفاعية والأمنية في رسم النزعة الدائمة للسياسة الخارجية، خصوصاً لجهة البحث عن الخيارات التي يمكن اعتمادها لمواجهة التهديدات المحتملة. لكن لا بد من التمييز بين الجهة المخولة تحديد الأهداف الوطنية وتحديد الأولويات فيما بينها، حيث لا تلعب المؤسسات الدفاعية والأمنية أي دور في صياغتها، بل يقتصر دورها على المشاركة في صنع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية التي وضعتها السلطة العليا المتمثلة بالإمام على خامنئي ومجلس تخطيط مصلحة النظام ومجلس الأمن القومي (النبالي، 2005م: 55).

ومما سبق فإنه رغم وصول الإصلاحيين للحكم إلا أنه من الصعب أن يسلموا للهزيمة بسهولة، وهذا الوصول ما هو إلا انعكاساً لتأييد ورغبة الشعب للتغيير، وقد بدأ واضحاً الاعتدال المتدرج والمتفاوت في السلوك الخارجي لإيران خاصة موقفها أثناء أزمة الخليج الثانية. ورغم ذلك إلا أنه هناك حالة من عدم ثقة الجوار للسياسة الخارجية الإيرانية على الرغم من التقارب بين إيران ودول الجوار منطقة الخليج العربي، ويأتي ذلك لازدواجية السياسة الإيرانية والصراع الداخلي في النظام السياسي والأيدولوجي الإيراني، والمبادئ التي قامت مع الثورة الطائفية منها وتصدير الثورة وغيرها من المبادئ التي تقلق الجوار على وجه الخصوص والعالم بشكل عام.

وقد أشار السويدي (1996: 279) أن المجتمع الإيراني ينقسم على نفسه سياسياً وثقافياً، وهذا المزيج من عدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية يسبب مشاكل خطيرة للدول المجاورة لإيران، والدول ذات المصالح الاستراتيجية في منطقة الخليج، ويرجع ذلك للطبيعة الثورية لإيران، التي توجب توخي الحذر تجاه أي محاولة للتنبؤ بسلوكها ومستقبلها، وهذا لا يترك الخيار لجيرانها في منطقة الخليج خاصة سوى التركيز على قدراتها العسكرية الحالية والمحتملة، بدلاً من التركيز على نواياها السياسية، سواء كانت القيادة الإيرانية براجماتية أو غير براجماتية، وبصرف النظر عن

التباين الشديد بين مزايا الاحتواء السياسي والاحتواء الاقتصادي، فإن أوجه الغموض هذه تشكل حافزاً قوياً لـ القدرة العسكرية الإيرانية، وشحنات الأسلحة إلى إيران، ومنع حصولها على التقنيات المهمة ذات الاستخدام المزدوج، ولا يهم ما تمثله إيران اليوم أو غداً، فالجميع يعاملها على أنها مصدر تهديد لأمن المنطقة، وخطر استراتيجي لدول الخليج العربي، ولا تملك دول المنطقة حرية الاختيار بين إيران والعراق، بل يجب اعتبار كلا الدولتين خطراً إقليمياً محتملاً إلى أن يثبت العكس عبر سنين من حسن السيرة والجوار.

ومما سبق فإن السياسة الإيرانية الخارجية تسودها الغموض حتى يومنا هذا، لما لها من تشعبات وازدواجية في المنهج السياسي الخارجي، وتضارب المواقف لديها -كما سوف نبين لاحقاً- ويمكن القول أن إيران بمقوماتها تملك أن تكون طرفاً لتوازن القوى، فموقعها الجغرافي بعناصره وما تملكه من الطاقة النفطية والسكانية والترسانة العسكرية جعلت منها مؤثر قوي على أمن الخليج العربي، رغم مقومات الضعف التي ظهرت في العديد من الجوانب الاجتماعية التي تم بيانها ضمن العناصر السابقة، وتعود أسبابها إلى طبيعة نظام الحكم بإيران ومحاولاته لتعطيل التنمية والإصلاحات، وغموض إيران تجاه سياستها الخارجية جعلت من دول الجوار يعتبرونها مصدر الخطر على أمن الخليج العربي وهذا ما سيتم تأكيده من العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربي.

2- القدرات العسكرية

تعمل إيران على رفع مستوى قدراتها العسكرية منذ انتهاء الحرب العراقية -الإيرانية، ولا تكفي إيران على زيادة مخزونها من الأسلحة فحسب بل تعمل على تطوير كفاءة ترسانتها العسكرية معتمدة بشكل مباشر على الصين وكوريا الشمالية وروسيا، ورغم الضغوطات التي تمارس من الولايات المتحدة بوقف تسليح إيران إلا أن هذه الدول قاومت هذه الضغوطات، ويمكن

برنامج تحديث القدرات العسكرية على الأنظمة البحرية والطائرات المتطورة، مع التشديد بدرجة أقل على معدات القوات البرية، على الرغم أن العراق كانت تعتمد على السلاح البري وقد أحرزت انتصارات كبيرة برياً على الرغم أن القدرات البشرية ومخزون السلاح تصل إلى حوالي 40% فقط مما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية عام 1991 وهو ما يعد كافياً لصد هجوم إيراني إلا أنه لا يكفي لشن هجوم على النظام الإيراني. وترى الاستخبارات الأمريكية الأمر على نحو مختلف فقد ذكر مدير الاستخبارات الأسبق (آر جيمس ولسي) أن رغبة إيران في صد اعتداءات العراق لا تقل عن رغبتها في تخويف دول الخليج، ويرى العديد من المحللين الغربيين أن رغبة إيران لامتلاك القدرة اللازمة للسيطرة على الخليج، أو على الأقل ردع القوات المعادية عن دخوله، ويبدو أن العناصر الأساسية لبرنامج تحديث القدرات العسكرية الإيرانية تتوافق مع أهداف إيران العسكرية والسياسية (السويدي، 1996: 276).

وقد ركزت إيران على الأنظمة البحرية الجديدة والتي كانت تحصل عليها من روسيا حيث رفعت مستوى القوات البحرية الإيرانية بعد حصولها على ثلاث غواصات، ويمثل وجود غواصات (كيلو) في الخليج تهديداً لم يكن موجوداً من قبل، وفي الوقت نفسه من الصعب على دول الخليج العربي التعامل لوحدها مع الغواصات الإيرانية، وما يؤثر على أمن الخليج بوجود الغواصات قدرتها على زراعة الألغام بأعماق يتعذر كشفها على كاسحات الألغام. (Finnegan, Holzer & Munro 1994: 1-2). ويعتقد بعض المحللين أن بمقدور إيران سد مضيق هرمز بهذه الألغام (Ashraf, 1993: 8). وهناك الغواصات الصغيرة التي باعها كوريا الشمالية لإيران والتي يصعب اكتشافها مما تشكل مشكلة إضافية أمام القوات البحرية في الخليج.

وتكمن الدعامة الثانية لبرنامج تحديث القدرات العسكرية الإيرانية في شراء طائرات متطورة، وقد قامت إيران بذلك لسد النقص الشديد في الطائرات المتطورة والتي فشلت إيران سابقاً

في الهجمات البحرية ضد الولايات المتحدة، أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، وحصولها على الطائرات الجديدة سوف يزودها بقدرة متزايدة على مهاجمة السفن التجارية أو السفن الحربية المعادية، والهدف من حصولها على الطائرات من روسيا وصواريخ متطورة لهذه الطائرات لمواجهة القوات البحرية الأمريكية، وهذا يدعو إلى تهديد أمن الخليج العربي، وعدم اهتمام إيران بالمعدات البرية وقد كان تسليحها بطيئاً في رفع مستوى القوات البرية وذلك لاعتقادها أن القدرات العسكرية العراقية لا تمثل تهديداً مباشراً لأمن إيران. واهتمت إيران أيضاً باقتناء صواريخ بالستية لتخويف خصومها في الخليج بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وقد زودتها بها كوريا الشمالية والصين، وهذه الصواريخ طويلة المدى وقصيرة المدى، وعلى الرغم لعدم جدوى هذه الصواريخ إلا أن أمريكا فسرت حصول إيران عليها للاستفادة منها على شكل أسلحة إرهاب فعالة (السويدي، 1996: 280-282؛ 6: 1992, Jehl).

إن برامج أسلحة الدمار الشامل لا تمثل تهديداً مباشراً لدول الخليج، باستثناء قدرات إيران المحتملة في مجال الأسلحة الكيماوية، حيث أن إيران قد أعلنت في عهد نجاد بأنها تمتلك التقنية النووية مما أثار الرعب عند دول الجوار في منطقة الخليج العربي، ويأتي ذلك عند إعلانه عن بدء برنامج الطاقة النووية، وهو الذي أقلق دول الخليج العربي (العبدروس، 2002: 354).

ولابد من التطرق للحرس الثوري الإيراني والذي تتعدد مهامه فالحرس قوة عسكرية وقوة أمن داخلي، وأيضاً يتولى تصدير الثورة، مما يبعد قواته المسلحة عن الاحتراف، كما أن قدراته التخريبية تعتبر خطراً مباشراً إضافياً على دول الخليج، فكل عمل تخريبي في دول الخليج العربي كما هو في البحرين سابقاً وبروز الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ويدعمها الحرس الثوري، وأيضاً الأعمال التخريبية التي نالت الكويت حيث كاد الحرس أن ينجحوا في تحقيق ما فشلوا فيه في البحرين من خلال حزب الدعوة الإسلامية والذي يدعمه الحرس الثوري ويموله حيث يعتبر

حليفاً له كما هو حليف لحزب الله، وتحفظ إيران بجماعات قوية إلى درجة مثيرة للقلق في المنطقة الشرقية في السعودية؛ ومع أن الحرس الثوري الإيراني ذو مظهر عسكري تقليدي، إلا أنه يجمع بين الروح القومية الإيرانية والمثل الإسلامية الراديكالية للثورة التي أسست هذا التنظيم العسكري. ولا يزال قاداته ناشطين وراديكاليين وأقوياء، بل كان الحرس القوة الرائدة في الحشد العسكري الإيراني على الجزر الواقعة في الخليج خلال فترة 1994-1995 (السويدي، 1996: 291-292).

ومما سبق فإنه من المرجح أن تحديث إيران لقدراتها العسكرية وأسلحة الدمار الشامل، كتقييم النوايا العسكرية السياسية الإيرانية قد يكون كنوع من الخوف الدفاعي من أن تتعرض للتطويق من جانب القوى المعادية لها، وقد ترى إيران أن برامج أسلحة الدمار الشامل لديها هي أساساً رادع ضد الهجمات وليست أدوات للترويع، ومن الناحية السياسية لا يتساوى نفوذ الجيش النظامي والحرس الثوري في الهيكل العسكري لإيران، فالحرس على الصعيد السياسي أقوى من كل العناصر الأخرى داخل المؤسسة العسكرية الإيرانية، رغم عدم الثقة بين النظام الحاكم والجيش النظامي، وعليه فإن هذه القدرة العسكرية تشكل مقومات القوة لإيران وذات تأثير على أمن منطقة الخليج العربي. فالقيادة الإيرانية منقسمة على نفسها ومن الصعب جداً التنبؤ بتركيباتها.

المبحث الثاني

العلاقات الإيرانية الخليجية وعوامل التقارب والتنافر

إيران دولة لها أهمية لافتة بحكم تاريخها وموقعها الجغرافي ومساحتها وتقلها السكاني وقوتها العسكرية، ومواردها وثرواتها خاصة النفطية وقيادتها للمذهب الشيعي، وتستطيع وفقاً لذلك أن تتبوأ مكانة إقليمية ودولية بارزة، وأن تكون مؤثرة في العالم الإسلامي وفاعلة، إلا أن سياسات إيران الداخلية والخارجية أدت إلى دخولها في نزاعات وصراعات مع الكثير من الدول الإسلامية وغيرها ودول الجوار خاصة حيث أدى هذا إلى جعل منطقة الخليج العربي أو "الفارسي" كما تسميه إيران منطقة توتر واضطراب. وسنقوم بالتعرف على طبيعة العلاقات الإيرانية ودول منطقة الخليج العربي، للوصول إلى التأثير الواضح من جانب السياسية الإيرانية والمؤثر فيه على دول خليج العربي وعلى أمن الخليج، من خلال أيضاً التعرف على عوامل التقارب والتنافر بين إيران ودول منطقة الخليج العربي ومن خلالها سيتم التطرق لأسباب هذه العوامل.

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربي

وسنقوم بتناول دول الخليج وعلاقتها مع إيران نلخصها بالآتي:

1- المملكة العربية السعودية

لا بد من ذكر عقيدة أن المسلم السني هو العدو الأول، فإننا نستطيع تفسير العلاقات المتوترة التي كانت تميز علاقات إيران بالدول الإسلامية، ومنطقة الخليج خاصة، واستغلال الأقليات الشيعية المتواجدة هناك للإضرار ببلدانها. وهذا ما كانت تسير علاقات إيران بالسعودية حتى وصل الأمر إلى إرسال إيران لعشرات الآلاف من عناصر الحرس الثوري إلى أرض

الحرمين الشريفين في موسم الحج لعام 1407هـ (1987م) وقاموا بتنظيم المظاهرات، والتخريب في مكة المكرمة وصرف الناس عن مناسك الحج (الراصد نت، 1428هـ).

ولابد من ذكر أهم سمات التوتر في العلاقات الإيرانية-السعودية طوال عقود بالآتي (الجرابعة، 2012: 74):

1- محاولات إيران باختراق دول الخليج العربي للتأثير على توجهاتها بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة، وهذا ما تتصدى وترفضه المملكة العربية السعودية لأنه تعدي على نفوذها الاستراتيجي في نطاق دائرة الجوار المباشر للملكة.

2- التغلغل الإيراني في المنطقة العربية واتساع نطاق تأثيره على العلاقات العربية، وعلى الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية والأوضاع في العراق، وهذا من المنظور السعودي محاولة للتأثير السلبي على الدور السعودي في الدائرة العربية، وإلحاق الأضرار بالمصالح العربية.

3- من وجهة نظر السعودية فإنها ترى إيران منافساً في زعامة العالم الإسلامي، وأن إيران تحاول إضعاف دور السعودية في نطاق هذه الدائرة المهمة بالنسبة للمملكة.

4- خلق إيران القلاقل الداخلية في المملكة السعودية حيث أن لإيران الدور المباشر وغير المباشر في إثارة هذه القلاقل، ودور الإعلام الإيراني من أجل تبني مواقف قوى المعارضة الشيعية، وتشجيع الشيعة السعوديين لإبراز مواقفهم، وتهيج الأحداث الداخلية التي تقع في الداخل السعودي، ويكون من أطرافها أبناء شيعة سعوديين، وقد كانت الأحداث العديدة التي وقعت سواء في مكة المكرمة وما حدث من تصادم بين الشيعة والسلطات السعودية، وغيرها من مناطق السعودية والتي تحركت على أثرها قوى المعارضة الشيعية السعودية، بصورة غير معهوده بالسعودية، وأصدرت بيانات الاحتجاج، ونظمت المظاهرات في القطيف وبعض مدن المنطقة

الشرقية التي يقطنها عدد كبير من المواطنين السعوديين الشيعة، وصدور بيانات من قم ولبنان و بيانات للحكومة السعودية من أجل حماية أبنائهم الشيعة، وأصدر ما يسمى (بحزب الله الحجاز) بياناً شديداً اللهجة يشتمل على تحريض واضح لشيعة السعودية موجهاً نقداً للحكومة المملكة، ومن الملاحظ أن الإعلام الإيراني الذي يبيت باللغة العربية كثف تغطية واسعة لهذا الحدث وكانت التغطية بشكل مباشر وعلى مواقع الإنترنت.

أن قيام الثورة الإسلامية على يد الخميني في إيران شكل هاجساً وتوتراً في العلاقات السعودية الإيرانية، لما كان لهذه الثورة من أبعادٍ أيديولوجية واضحة المعالم، وخاصةً أيضاً بعد الحرب العراقية الإيرانية ودعم السعودية للعراق الأمر الذي تأزمت العلاقات بين الجانبين، والفكرة التي خرجت فيها الثورة بتصدير الثورة والقلق من جرائها جعل العلاقات بين إيران ودول المنطقة ككل تأخذ منعطف من التوتر والحيلة والحذر (بيومي، 2009: 153).

ويرى الجرابعة (2012: 76) أن إيران ترى قضية الأمن في منطقة الخليج العربي قضية تخص الدول المطلة عليه، ويأتي هذا من منطلق رفضها للوجود الأجنبي، والذي يشكل من منظورها مصدر التهديد الأساسي، وأنه لا بد من عدم وجود عسكري في الخليج إلا لدول منطقة الخليج العربي الكامنة في (إيران، السعودية، العراق، الكويت، عمان، قطر، البحرين، الإمارات)، وقد رفضت إيران التحالفات الدفاعية التي عقدتها بعض دول الخليج مع بعض الدول الغربية، واعترضت على صيغة إعلان دمشق، لأنها تتجاهل الدور الإيراني وتعطي لمصر وسوريا وهما دولتان غير خليجيتين دوراً في أمن الخليج.

لا بد للإشارة هنا أن هناك بعض الدول العربية تخشى من السياسة الإيرانية تجاه الخليج، وتعتبرها مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج العربي في غياب توازن استراتيجي عربي خليجي إيراني، في الوقت الراهن، مما يزيد من قوة هذا الإدراك العربي من اتجاه إيران نحو تعظيم قوتها

العسكرية التقليدية وغير التقليدية، بينما ترى إيران أنها قوة لضمان أمن الخليج، وهذا الأمر يزيد من التخوف العربي للتزاوج الحاصل بين القوة العسكرية والأهداف الأيديولوجية الإيرانية، بعد غياب القوة العراقية (مهتدي، 2004: 839-840).

ورغم تواصل سياسة الانفراج بعهد الرئيس محمود نجاد مع الدول العربية ودول الخليج خاصة والسعودية على وجه الخصوص إلا أن العلاقات بدأت تتدهور بعد أن وصل محمود نجاد إلى الإعلان عن بدء برنامج الطاقة النووية، وهو الذي أقلق الرياض من تصرفات ذلك الرئيس، واتهام الرياض لإيران مجدداً بتصدير الثورة وإشعال الصراع بين السنة والشيعة، وخاصة بعد محاولة اختراق التشيع في العالم العربي بأغلبية سنوية تهدد أمنها، ومازالت مستمرة (العيدروس، 2002: 354).

وأشار الجرابعة (2012: 76) إلى ازدياد توتر العلاقات السعودية الإيرانية أخيراً نظراً لموقفهما المتناقض للأحداث السورية، فمن وجهة نظر إيران هي تمرد شعبي وبالمقابل تدعم إيران دعمها الإقليمي للنظام السوري، أما بالنسبة للسعودية فهي تقف بالكامل ضد النظام السوري الحاكم، وداعمة للثورة الشعبية في سوريا.

2- العلاقات الإيرانية البحرينية

تعد التصريحات الإيرانية بشأن مملكة البحرين تصريحات قديمة حديثة، فهي تدور حول أن البحرين كانت تخضع للسيطرة الإيرانية، وتشكك باستقلالها وانتمائها العربي، ولا تستند إيران بادعاءاتها بأي أسانيد قانونية أو تاريخية، ومن المعروف أن مملكة البحرين استقلت خلال استفتاء شعبي بإشراف وتنفيذ الأمم المتحدة، واكتسبت العضوية بسند شرعي قانوني باعتراف المجتمع الدولي بدولة البحرين كدولة مستقلة وذات سيادة، وحصلت على عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ولاشك أن إيران اعترفت باستقلال البحرين وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها، ووقع بين

البلدين العديد من الاتفاقيات التي تنظم العمل في مجالات التعاون المختلفة بينهما، بما في ذلك الجانب الأمني، والتزام الجانبين بهذه الاتفاقية، على المستوى الرسمي، والتزمت البحرين بحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، إلا أن الأوساط الإيرانية لم تترك فرصة إلا وأثارت الموضوع من فترة إلى أخرى (الجرابعة، 2012: 69).

لقد شهدت الساحة البحرينية في السنوات الأخيرة تزايداً واضحاً في معدل إثارة هذه الإدعاءات، على الرغم أن هذه الادعاءات كانت تأتي في فترات متباعدة إلا أنها تكررت وبشكل متلاحق على مدى زمني محدود، والمصدر يكون من أشخاص خارج النظام لهم صلة واضحة برأس النظام، كالمرشد العام للثورة الإسلامية، أو عناصر من داخل النظام الإيراني ذاته. ففي عام 2007 أدلى شريعت مداري مستشار المرشد العام، بتصريحات صحفية تحدث فيها عن التبعية التاريخية للبحرين لإيران، وأن البحرينيين يتحسرون لعدم العودة وضياع الفرصة لعودتهم لإيران؛ وفي مطلع 2009 تكرر هذا الكلام من النائب الإيراني قنبر بنفس المعنى، وأن الشعب البحريني لو استفتى فسيختار الانتماء إلى إيران، وهذا الأمر أدى إلى اعتراضات واسعة بين الأوساط السياسية بمملكة البحرين وقاموا بتأكيد الولاء للأمة العربية والإسلامية، وعدم التشكيك بوطنية الشعب البحريني بوطنه الأم، واحترامهم للشعب الإيراني وهذا لا يعني بالسماح لهم بالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبحرين (المزعل، 2009: 9-12).

وقد أشار في العديد من المحافل عن انتماء البحرين لإيران، وهذا ما صرح فيه ناطق نوري المرشد العام والمفتش العام في مكتب قائد الثورة الإسلامية بالروابط السكانية والمذهبية والطائفية التي تربط بين الشعب البحريني وإيران، وأنها كانت المحافظة الإيرانية الرابعة عشر، وفي المقابل أثار حديث نوري ردود أفعال قوية على الصعيد المحلي والعربي والدولي، الأمر الذي دفع بالإدارة الإيرانية للتحرك من أجل احتواء الأزمة، والرد على نوري أن هذه التصريحات تم

نقلها بعيداً عن السياق الذي قبلت فيه، والسلطات الإيرانية أكدت على أن ما قاله نوري لا يعبر عن الموقف الرسمي الإيراني، مؤكدة احترامها لسيادة البحرين واستقلالها وحرصها على العلاقات الأخوية والتعاون والعمل المشترك (الجرابعة، 2012: 71).

ومن الملاحظ أن العقلية الإيرانية في زمن الشاه تنتمي إلى نفس فكر جمهورية إيران الإسلامية، وأن المراهنة على عروبة البحرين ما زالت ولا تزال مرتع النظام الإيراني، على الرغم من أن الإجماع البحريني سنة وشيعة يجتمعون على الولاء والانتماء والعروبة (رشيد، 2009: 15).

وقد شهدت العلاقات البحرينية الإيرانية توتر في السنوات الأخيرة بسبب الاتهامات البحرينية لإيران بدعم الحركات الانقلابية ضد الحكم وإثارة الشيعة البحرينيين، وكانت مملكة البحرين تخفض مستوى العلاقات مع إيران إلى مستوى قائم بالأعمال خاصة بعد اتهام البحرين لإيران بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية التي جرت في نهاية عام 1996، إلا أن الدولتين استطاعتا تخطي هذه الأزمة ورفعت مستوى التمثيل الإيراني في البحرين وزيارة وزير الخارجية البحريني إلى إيران عام 1999 (الحماد، 2002: 167).

وما زال التدخل الإيراني واضح المعالم في السياسة الداخلية لمملكة البحرين وما يحصل في الوقت الراهن من زعزعة للأمن الداخلي لها، وما يثيره شيعة البحرين من مشاكل مدعومة من إيران، وهذا ما زاد التوتر بين الطرفين في الفترات الأخيرة ودعوة البحرين لإيران بالكف عن مناهضة النزعة الطائفية بين أبناء الشعب البحريني الواحد السني والشيوعي فيهم.

3- العلاقات الإيرانية الكويتية

تعتبر العلاقات الكويتية الإيرانية علاقة صعود وهبوط في عدة مراحل مختلفة شأنها شأن العلاقات الدولية بشكل عام، إلا أن العلاقات الكويتية- الإيرانية كانت تتسم بالإيجابية في أغلب

مراحلها، وقد كانت فترات التوتر بينهما والأزمات هي فترة الحرب العراقية - الإيرانية على مدى ثمان سنوات، ولما كانت المصلحة هي من سمات العلاقة بين الطرفين بسبب ما تمتاز به إيران من ثقلها السياسي وموقعها المتميز، ومن ناحية أخرى فإن الكويت تقع على مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعودية، مما جعل لها ميزة تنظر إليها إيران بعين المصلحة، خاصة وأن الكويت تمتلك مخزون نفطي هائل، جعل منها قيمة كبيرة اقتصادياً ومادياً، وقد كانت من أكثر العلاقات بين دول الخليج العربي مع إيران تسودها الحيوية لأن كلا من الدولتين بهما الكثير من المصالح والتحديات المشتركة التي تواجههما (كشك، 2008: 33).

وقد شهدت العلاقات في تبادل الوفود الرسمية والشعبية بين البلدين عام 1992، وزادت العلاقات والتبادل الرسمي وغير الرسمي عند تولي الرئيس الإيراني خاتمي عام 1997 الحكم، وانطلاقة لفتح الحوار والسياسة المفتوحة على المنطقة الخليجية، وحسن الجوار والتعايش السلمي مع دول الخليج العربي؛ وقد سارعت الدولتان في عام 2002 إلى تجاذب المصالح والزيارات الرسمية خاصة التي قام بها وزير الدفاع الإيراني شمخاتي وعبر فيها عن الإرادة الواحدة والتعاون المشترك والتصدي لأي طرف يحاول تكرار ما حدث، إشارة منه إلى الغزو العراقي للكويت عام 1990، ومن قبله العدوان العراقي الإيراني عام 1980. وقام رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي بزيارة لإيران على رأس وفد برلماني، ودعا الخرافي إلى تشييد نظام إقليمي آمن ومستقر ليكون الخطوة الأولى على طريق الخروج من دائرة القلق على المستقبل، وبالمقابل صرح أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني أن طهران لن تستخدم القوة العسكرية إلا لمصلحة المنطقة وأمن جيرانها (الجريدة، 2012: 73).

هناك العديد من التصورات التي توضح أن الزعزعة الأمنية الحاصلة في الكويت هي من تخطيط خارجي مدسوس بأيادي داخلية كويتية، وقد تصاعدت المشاكل في الفترة الأخيرة ووصلت

إلى التصريحات من أشخاص سياسية وبرلمانية في الكويت سلطت الاتهامات والمناهضات ضد الحكومة الكويتية، ووصلت الأمور إلى التطاول على الأمراء في العائلة الحاكمة، وهذا التطاول هو عمل خارجي بالدس للداخل يأتي من عدة مصادر ولم تكن إيران بريئة عن هذه المصادر.

4- العلاقات الإيرانية الإماراتية

إن الخلاف الإماراتي الإيراني يكمن حول الجزر التي تم احتلالها 1971، وقد ارتبطت أهمية احتلال الجزر بارتباط وثيق بأمن الخليج العربي واستقرار المنطقة، حيث أن النزاع مازال قائم بدون حل يرضي جميع الأطراف، وبقائه على هذا الوضع يبقي المنطقة قابلة للانفجار في أية لحظة، وهذا بالمقابل يهدد أمن الخليج العربي ككل (القاسمي، 1997: 87).

ورغم النزاع على الجزر الثلاثة إلا أن التطبيع بين الإمارات وإيران قائم بحدود أدنى في العلاقات ويأتي ذلك لرؤية الإمارات وغيرها من الدول في الخليج العربي بعدم جدوى ومن غير المصلحة في اشتباكها في علاقة عدا مع إيران، نجد في الإمارات أن المكون الفارسي هو أحد أهم مكونات التركيبة السكانية للمجتمع الإماراتي والتي تسيطر بشكل كبير على التجارة والاقتصاد. وتعد الإمارات أكبر شريك تجاري لإيران في المنطقة بتبادل تجاري سنوي. وتتنظر إيران إلى العلاقات الاقتصادية التي تربطها بالإمارات باعتبارها الرئة الاقتصادية، التي يمكن أن تتنفس منها إيران في حال ازدادت الضغوط التجارية والمالية، التي تتعرض لها من الدول الغربية بسبب طموحاتها النووية (العزبي، 2007: 3).

إلا أن العلاقات الإيرانية الإماراتية ما زالت في توتر مستمر بسبب الجزر الثلاثة، والذي يزيد من التوتر تصرفات النظام الإيراني المستفز والمضطرب سياسياً، ويبدو جلياً ذلك عند زيارة الرئيس الإيراني أحمدني نجاد للجزر في مطلع عام 2012 والتي عدت قمة التحديات الإيرانية

للإمارات ، مما اضطر مجلس التعاون الخليجي إلى صدور بيان يندد ويدين هذه الزيارة (الجرابعة، 2012: 72).

5- العلاقات الإيرانية العمانية

تعتبر السياسة العمانية بعلاقتها مع الجوار سياسة حسن الحوار مع الجميع، وقد كان هناك استقرار دائم بين إيران وعمان، لما للدولتين علاقة مميزة بين السكان تعود إلى سنوات عديدة، والاكتشافات الأثرية التي تبين عمق العلاقات الحميمة بينهما، والتواصل والارتباط بين الجارين كان سائداً قبل ظهور الإسلام أيضاً (عيسى، 2011).

وقد كانت سياسة عمان ما قبل السلطان قابوس تسودها العزلة، إلا أن مع جلوس السلطان قابوس فإنه فتح باب التواصل وبناء العلاقات مع الجوار والدول ككل، وقد كانت تربطهم المصالح المشتركة والثقة المتبادلة بين الجانبين، ووصلت العلاقات التي تخطت العلاقات الطبيعية بين الدول لتدخل مرحلة التعاون الاستراتيجي والأمني بينهما، وتسعى إلى التعاون من أجل توفير أمن مضيق هرمز، وإبرام اتفاقيات ومذكرات التفاهم حول التعاون المشترك، وقام الرئيس نجاد بزيارة سلطنة عمان، والعديد من الرؤساء الإيرانيين من قبله قاموا بزيارة السلطنة، وقام السلطان قابوس بزيارة إيران رداً على دعوة من الرئيس الإيراني، وهذا دليل على مدى قوة العلاقات العمانية الإيرانية، والروابط بينهما والعلاقات المميزة التي تربط البلدين (الجرابعة، 2012: 76-79).

فقد استطاعت الدولتان في ظل إطار مرونة السياسة الخارجية تفعيل العلاقات الثنائية إلى مستوى التعاون العسكري وهي درجة من التعاون لم تتحقق بين إيران وأي من دول الخليج العربي الأخرى، وأدت زيارة قائد القوات الطيران العماني بن محفوظ لإيران لبحث التعاون العسكري بين الدولتين وأسفرت الزيارة عن توقيع اتفاق للتعاون العسكري بين الدولتين وتبادل الخبرات العسكرية والقوات الجوية والتصنيع الحربي (الحماد، 2002: 161).

6- العلاقات الإيرانية القطرية

تعد العلاقات القطرية الإيرانية من أفضل العلاقات الثنائية بين دول منطقة الخليج العربي، وعلى مدى عمر جمهورية إيران الثلاث عقود لم تشهد العلاقات بين قطر وإيران أي خلاف بارز سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي الذي لم ينقطع التواصل بين الشعبين، حيث تعيش الجاليات الإيرانية في الدوحة وتحظى بمعاملة حسنة منفتحة للعيش والاستقرار، وقد دل على حسن العلاقات تصريحات أمير قطر عام 2009 والذي نفى وجود مشاكل بين إيران ودول مجلس التعاون باستثناء الإمارات للخلاف بينها وبين إيران على الجزر الثلاث. ويمارس الشيعة في قطر شعائرهم الدينية بكل حرية ويتمتعون بحقوق المواطنة دون تمييز، وتكثرت هذه العلاقات بزيارة أمير قطر حمد آل ثاني إلى طهران عام 2000، وهي علامة بارزة للتقارب بين البلدين، وبين إيران وبقية دول الخليج، حيث تعتبر الزيارة الأولى الذي يقوم بها حاكم خليجي منذ عشرين عام لطهران، وكان الزيارة الثانية عام 2006 وقد كانت الظروف عصيبة بالمنطقة، خاصة فترة تواجد الرئيس المتشدد أحمددي نجاد (الجرابعة، 2012: 80).

وقد كان موقف قطر من الملف النووي الإيراني بدعوة قطر إلى أهمية حل كافة القضايا والخلافات بين الدول بالطرق السلمية، وأعربت عن وجهة نظرها في هذا الملف يعد حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي وفي نفس الوقت حق المنطقة أيضاً أن تعيش في أمن واستقرار (إسماعيل، 2010).

7- العلاقات الإيرانية العراقية

إن العلاقات الإيرانية العراقية مليئة بالجروح والآثار التي خلفتها الحرب الطويلة بينهما دامت ثمان سنوات، والتي كان لها الأثر الكبير في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والاجتماعية، وقد كان لهذه الحرب أثر كبير على دول المنطقة بشكل عام، والعديد من دول العالم،

وقد اعتقدت دول الخليج العربي أن نهاية الحرب ستضمن لهم الاستقرار والأمن الخليجي، وقد انعكست الحرب على من حولها واختلطت المصالح (إبراهيم، 1993: 98-101).

أدى احتلال العراق عام (2003) إلى انشقاق واضح في صفوف الشعب العراقي الذي كان متماسكاً إلى حد ما، وأصبح بعد الاحتلال شيعياً وأحزاباً متناحرة، وبفعل العوامل النفسية الداخلية لدول الخليج العربي تناست مكانة العراق الإقليمية، وموقعه الجغرافي الحساس، وتأثيره الواضح على دول الجوار جميعها (الجرابعة، 2012: 40).

والتأزم الحاصل بين إيران والعراق ليس بسبب حرب الخليج الأولى التي بدأت عام 1980، إنما تتمثل في نظام العراق الذي بدأ عام 1979 الراديكالي نظام قوي يحكمه شاب بخصائص شخصية معروفة، وكان يتطلع لتحقيق الإنتصارات والإنجازات الكبيرة، وهو صدام حسين (سالنجر ولوران، 1993: 83-85).

وقد كان الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت متين عززه تأمين النفط، ويتمتع النظام الراديكالي أيضاً بجيش قوي مدرب، وتجهيزات عسكرية متينة، وعلاقات النظام الاستراتيجية مع الدولة العظمى آن ذك الاتحاد السوفييتي المصدر الأول للسلاح العراقي، والشراكة الاقتصادية والنفطية مع الدول المهمة في العالم، جعلت من العراق دولة تتطلع دول الجوار في منطقة الخليج العربي على أنها أمن الخليج (الجرابعة، 2012: 41). أما إيران فقد حصل فيها تغير دراماتيكي في نفس العام الذي تغير فيه الحكم العراقي، وعاد الخميني بعد ثورته الإسلامية مدعومة بمشاعر الملايين من الشعب الإيراني، المنقذ لهم من غطرسة الشاه وعلمانيته، فقد كان حالماً بالهيمنة على منطقة الخليج كلها، ومحالفاً للغرب، وقد خلف وراءه جيشاً إيرانياً قوياً يعتبر خامس جيش في العالم، وخلف أيضاً ثروة كبيرة نتيجة لصعود أسعار النفط (جيمس بيل، 2003: 52).

وأشار هيكل (1992: 123-124) أنه تكمن الخطورة في الخميني على الدول المجاورة بشكل خاص، في رفعها شعار تصدير الثورة، مما يعني أن إيران ستعمل على نقل أفكار الخميني إلى جيرانها ومن ثم إلى الأقطار الأبعد، بمعنى أنها ستوسع حلقات الثورة شيئاً فشيئاً. وأشار إلى أن إيران تنتظر إلى الخليج العربي الذي مازالت تعدّه الخليج الفارسي، وأن الدول على ضفافه تابعة لها، ولم تغير الثورة الإيرانية نظرتها إلى دول الخليج العربي ومازالت تحتل جزء الإمارات وتمسكة بها.

إن إيران مازالت تحتل خوزستان العراقي، وتعالق المطالبات العراقية من أجل استرجاعها، حيث لا توجد حتى الآن معاهدة سلام بين إيران والعراق، ولا ترسيم حدود بينهما (هنتر، 2001: 47).

ومن ناحية أخرى تعد زيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي إلى العراق عام 2000 التي تمت جواً في خطوة ذات دلالات كثيرة فقد جاء كسر الوزير الإيراني الحظر الجوي المفروض على العراق حاملاً ثلاث رسائل، الأولى أن إيران على استعداد حقيقي للتقارب مع العراق، والثانية هي إظهار التحدي للإدارة الأمريكية والتي يعنيه الحصار أكثر من غيرها، والثالثة مفادها أن إيران تسعى جدياً لخلق بيئة إقليمية جديدة في الخليج أساسها التعاون (حماد، 2002: 158).

وبعد إعلان الرئيس محمود نجاد إلى الاستمرار بسياسة الانفراج والانفتاح على الدول العربية وخصوصاً مع العراق بعد استئناف العلاقات الإيرانية العراقية الكاملة عام (2004) معلناً استمرار سياسة التقارب مع الدول العربية الخليجية (المطيري، 2011: 38).

ويأتي ذلك بسبب المكاسب التي حصلت عليها إيران بغزو الولايات المتحدة للعراق، وأن إيران هي المستفيدة الكبرى من هذا الغزو، حيث أنها تخلصت من عدوها (صدام حسين) الذي

كلف إيران حرب استمرت ثمان سنوات لا يزال الاقتصاد الإيراني يعاني من آثارها الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن، وقد ساهمت أمريكا بغرس الطائفية الذي اعتمدته أمريكا منذ اليوم الأول لها في العراق، خاصة بعد صعود القوى الشيعية في العراق على حساب السنة، وهو ما صب في المقام الأول في صالح إيران التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع شيعة العراق. وعلى الرغم من الوجود الأمريكي والذي أصبح يمارس ضغوط على إيران والقواعد العسكرية المنتشرة في الخليج، إلا أن هذا التصور لم يكن غائباً عن إيران وهي تراه وجهاً إيجابياً لهذه الصورة فالوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة ربما يعطي إيران ميزة مهمة في حالة المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة، حيث أن قواتها أصبحت في مرمى الصواريخ الإيرانية، وما يستدل من كلمة رفسنجاني عندما سئل عما ستفعله إيران وهي محاطة بالجيوش الأمريكية من كل الاتجاهات، فأجاب إجابته الشهيرة: "لا ندري من يحاصر من؟"، وهذه الإجابة تكشف إلى مدى كانت إيران تراهن على حلفائها داخل العراق، ونظرتها إلى القوات الأمريكية باعتبارها أشبه بالرهائن (المنصور، 2009: 605).

وأشار آل سعود (2006: 117) "أن إيران لم تؤكد انحيازها للغزو الأمريكي للعراق فقط، بل انحازت إلى السياسات الأمريكية في العراق على الأقل في الفترة من (2003-2005) بسبب المكاسب -السابقة الذكر-، وبسبب أيضاً أن السياسة الأمريكية حققت لإيران من منظور المصلحة ومن منظور مكونات المشروع الإيراني في العراق، وعلى الأخص منع قيام نظام عدو لإيران في بغداد، وفرض حلفاء إيران على رأس السلطة في العراق. لكن الخلاف ثم الصدام أخذ يظهر بين إيران وأمريكا في العراق بسبب تنامي التناقض في المصالح، بعد أن أدركت واشنطن خطورة انحيازها المطلق للشيعية على حساب السنة، مما أدى أولاً إلى تنامي ظاهرة التشيع السياسي في المنطقة، وصعود دور الشيعة سياسياً في الدولة المجاورة، وأدى ثانياً إلى تحول السنة في العراق

إلى مؤيد وداعم وحام للمقاومة، وتحول السنة خارج العراق إلى معارضين للاحتلال الأمريكي وللمشروع الأمريكي في العراق". ولا بد للإشارة أن إيران عادت للمناهضة لأمريكا في العراق خاصة بعد عام 2005، وهذا يدل على ازدواجية المبادئ الظاهرة في السياسة الخارجية الإيرانية. وبسبب الأوضاع السائدة في العراق وعجز الولايات المتحدة من تحقيق النظام والاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي وفي العراق خاصة عملت الإدارة الأمريكية مضطرة في بداية عام 2007 للإعلان عن استراتيجية جديد بزيادة قواتها 20 ألف جندي إضافي، ثم قامت بتعديل الخطة بإعلان الرئيس أوباما بالانسحاب من العراق، وقامت بتحديد وقت سحب القوات القتالية الأمريكية، وقد تم سحب القوات في عام 2010 قبل الموعد المحدد (المهري، 2010: 82). ويأتي ذلك إلى تدخل إيران في الشؤون الداخلية بشكل مباشر وغير مباشر، ومحاولة توطيد إيران علاقتها مع جاراتها في منطقة الخليج العربي، والتدخل أيضاً بالشؤون الداخلية للجوار بهدف التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني إلا أنه كان تدخل طائفي، وقد سادت القلاقل وزعزعة أمن العراق مما دعا بالولايات المتحدة عدم الاستمرار في احتلالها للعراق.

ومما سبق يرى الباحث أنه وبسبب العداء القديم بين الدولتين، ومحاولة إيران استغلال الفرص بتوازن القوى بعد خروج العراق من هذه المعادلة بسبب الإحتلال الأمريكي لها، إلا أن العراق مازالت تتوخى الحذر من إيران والمد الشيوعي الذي يخترق الشؤون الداخلية ويزعزع الأمن فيها والاستقرار، والهيمنة الشيعية وامتدادها الخطير للنظام الإيراني، جعل من الشارع العراقي السني يتفجر بسبب هذه الانتهاكات الصريحة، ومحاولات إيران تغيير الهوية العراقية، ومساعدة أمريكا التي بدأت بغرس الطائفية بالعراق من خلال السياحة الدينية التي تقوم بها إيران للعراق خاصة كربلاء، وربط الزعامة العراقية بالزعامة الإيرانية بأفكار ثورية إيرانية مليئة بالشوائب التي تخل في تماسك النسيج العراقي. وهذا ما لا يدعو للثقة بين البلدين وما نراه من حراك اجتماعي

سني في العراق لإنهاء التصدير الإيراني. وقد بدأ واضحاً تأثر العراق بسبب السياسة الخارجية الإيرانية، ووجود الشيعة في السلطة، يحكمون بلداً كان من الحلم أن يصل الشيعة فيها إلى مصدر السلطة.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية وأسبابها

هناك عدة عوامل دفعت باتجاه التقارب وتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية عامة، والسعودية خاصة، وتبقى قضية الجزر الإماراتية الثلاث العقبة الرئيسية في إعاقة هذا التقارب؛ إذ توجد مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد في حين توجد مسببات تدعو إلى التقارب والائتلاف، وفي كل الأحيان كانت المبادرة إيرانية من أجل التقارب (صلاح، 1999: 20-28).

اعتمدت إيران على أسلوب تقديم المبادرات مع دول الخليج العربية، وهو أسلوب إيران في التقارب، وكانت أول المبادرات في عهد الرئيس خاتمي، وبخاصة بعد تبني إيران حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي خاصة، وذلك نتيجة للحرص الإيراني على التقارب بعد أن خططت لها معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول؛ وقناعة إيران بحقها بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى؛ وكان الاتجاه الإيراني مبني على التضامن والتعاون بين دول المنطقة، والقضاء على الخلافات بين هذه الدول خاصة منها الحدودية، والخلاف المذهبي، والعرقي، والأيدولوجي، والنظرية الأمنية الإيرانية لها عناصرها لتحقيق هذا المشروع وهو الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، وعدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عبد المؤمن، 2005: 13-17).

وكان من أبرز المظاهر التي تبدي الاهتمام المشترك بين الدول الخليجية وإيران الزيارات الرسمية والغير الرسمية بين الجانبين، وتوقيع اتفاقات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، وبما يهدف إلى تنشيط التبادلات التجارية البينية وتفعيل الاستثمارات

المشتركة، وتبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة، بجانب التنسيق المستمر في إطار منظمة الأوبك.

إن التقارب الحاصل بين إيران والسعودية وصل إلى أعلى المستويات وهو غير مرتبط على الأغلب بصعود تيار معين للسلطة في إيران، والاتجاه نحو هذه العلاقات مع السعودية يسير نحو الحالة الاستراتيجية وليس التكتيكية وبعيداً عن النزعة المزاجية لأي تيار أو حزب، والزيارات المتعددة والنوعية من كلا الطرفين تعكس تحركاً دبلوماسياً من نوع جديد أسهمت للتقارب بين البلدين؛ وكان هذا التقرب السعودي الإيراني بمشاريع اقتصادية مهمة دون وسيط كمان كان الوضع في الماضي، فقد وصل التبادل التجاري الأول بينهما إلى 150 مليون دولار سنة 1999. ولقد شكل النفط تأثيراً واضحاً على عملية التقارب لما له أهمية اقتصادية كبيرة لدول الخليج العربي، وبسبب هذا التقارب استطاعت السعودية وإيران والتعاون مع بعض الدول النفطية إلى استقرار سعر برميل النفط ضمن منظمة الأوبك، وهذا التعاون المشترك وفاعلية إيران مع السعودية وبعض الدول الخليجية أدى إلى استقرار السوق النفطية بما يحول من الضرر الاقتصادي لتلك الدول عند انهيار الأسعار. وبرز التعاون الثقافي بين السعودية وإيران، وانتهت صراع زعامة العالم الإسلامي بينهما التي كانت حتى عهد الإمام الخميني؛ ويأتي نهاية هذا الصراع لقناعة البلدين بعدم جدوى هذا الصراع، صراع الشرعيات بينهما، وهذا الصراع لا يؤدي إلا إلى عدم الاستقرار في المنطقة، وقد كان هذا نتيجة التقارب (الجرابعة، 2012: 59-61).

المطلب الثالث: عوامل التقارب والتنافر بين إيران ودول الخليج العربي

أشار ميشيل (2005: 89-92) إلى عوامل التقارب عامة بين إيران والسعودية خاصة

ودول الخليج العربي على النحو الآتي:

1- الأطروحات الخاصة للرئيس خاتمي بحوار الحضارات والانفتاح على ول العالم عامة، ودول الجوار الجغرافي خاصة، ويأتي ذلك من خلال الدعوة لفكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضا للغرب وحضارته، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازن الخاصة بكل دولة. وتعد هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران، والتي كانت تعتمد بذلك الوقت "تصدير الثورة"؛ ونتيجة لذلك، فقد وصف الرئيس خاتمي خلال زيارته لدولة قطر العمالة الإيرانية في دول الخليج بأنها "رسل المحبة والسلام"، وتأتي تلك الإشارات كدور لهذه العمالة في إذابة الخلافات العربية الخليجية الإيرانية.

2- تحول إيران من الثورة إلى الدولة وهذا ما يسمى لتحول الأيديولوجية الداخلية الإيرانية، ويأتي هذا التحول لإنهاء الإلتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق طويل بين دول الخليج، ويأتي ذلك بانتهاج القيادة الإيرانية المنهج الإصلاحية والبراجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية بعد رحيل الخميني، وأدى هذا إلى الوصول بين إيران ودول الخليج العربي إلى حد أدنى من تطبيع العلاقات بغض النظر لوجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة الإيرانية، ولم يقف هذا الأمر إلى التقارب ضمن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تربط بين الطرفين.

3- ومن العوامل التي دفعت السياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ومحاولة الأولى فرض العزلة الدولية والإقليمية عليهما، وأخيراً السياسة الأمريكية إزاء العراق والتي وصلت إلى احتلالها وفرض سياسات الأمر الواقع عليه. وقد أنتت تحسين العلاقات الإيرانية مع الجوار للعمل على الاستقرار في المنطقة وضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية،

وتتسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لاستقرار أسعار النفط، لاعتبار أنه المحور الرئيس للاقتصاد في المنطقة.

4- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وبدأت واضحة المعالم عند زيارة الرئيس الإيراني خاتمي للسعودية 1999، وهذا مؤشر جديد لمزيد من التقارب الحاصل بين البلدين خاصة أن هذه الزيارة جاءت ضمن ظروف دولية وإقليمية معقدة بفعل تطورات المسألة العراقية.

5- محاولة من أجل التخفيف من الإنفاق العسكري في المنطقة، ضمن فرضية تطبيع العلاقات مع دول الخليج لتخفيف حدة التوترات السياسية مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق العسكري.

6- الصراع العربي الإسرائيلي، والتطورات الحاصلة في المنطقة الإقليمية والدولية، والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بعد تدمير القوة العراقية، الدور الأمريكي المتعظم، واليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية، كل هذه العوامل دفعت السياسة الخارجية الإيرانية للتقارب مع دول الخليج.

7- الإنتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في 25 مايو 2000 وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب لبنان في حربه حتى الانتصار، وذلك من خلال تقديمه الدعم المباشر من خلال حزب الله ومقاومته طيلة السنوات الماضية واللاحقة، وقد كان لحزب الله الدور الرئيس في هذا الانتصار، بالإضافة إلى دعم إيران للانتفاضة الفلسطينية عام 2000.

8- بروز مسألة أمن الخليج واحتلالها موقعاً مهماً في أجندة العلاقات الإيرانية بين دول الخليج العربي، وكان لا بد من بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين

الفارسية والعربية تحت المظلة الإسلامية الراسخة والواسعة، لأن مفهوم الأمن أضحى يضم العناصر الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية المختلفة.

9- وجود قواسم مشتركة بين دول الخليج وإيران، من خلال المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى الشرعية الدينية، ووجود العديد من وجهات النظر المشتركة بينهم أدت إلى وضع أرضية مشتركة للحوار بينهم.

10- وجود قواسم مشتركة بين إيران والعراق من حيث السياحة الشيعية من خلال حج الشيعة لكربلاء، مما دعا إيران للتقارب مع العراق.

ورغم كل العوامل التي تدعو إلى التقارب بين إيران ودول الخليج العربي إلا أن هناك عوامل تجعل التنافر واضحاً بين العلاقات الإيرانية ودول الخليج العربي، وهناك العديد من العوامل التي تزج العلاقات الخليجية الإيرانية نحو المزيد من التنافر منها (الديني، والثقافي، والسياسي، والأمني)، ومنها ما هو ظروف خارجية، أهمها (زاده، 1996: 101):

1- النزاع الإيراني الإماراتي حول جزر الثلاث: تعد مسألة الخلاف بين الإمارات على الجزر الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى وإيران من أسباب الخلاف والتوتر في منطقة الخليج العربي، حيث أن إيران ترفض مناقشة موضوع الجزر منذ احتلالها لها عام 1997، وكل المحاولات التي تعقد لها الجلسات لحل المشكلة تبوء بالفشل، وكان هذا النزاع عقبة في تطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي، وخاصة في المجال الأمني، واعتقاد الإمارات بعد التقارب السريع الحاصل بين السعودية وإيران أنه سيكون هذا التقارب على حسابها وأن إيران هي من يصعد الأمر في حل القضية، ورفضها لإحالة القضية لمحكمة العدل الدولية، وقد أعلن وزير الدفاع الإيراني شامخاني (2000) بأن إيران ترغب في حل الخلاف الحدودي بينها وبين الإمارات عن طريق الحوار (النجدي، 1999: 13).

2- تأييد إيران لبعض السياسات النفطية المناوئة للسعودية، وبعض السياسات النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحوصص المقررة لها من قبل المنظمة (مزاحم، 2000: 174-176).

3- الخلاف الطائفي بين المذهبين السني الذي تعتقه أغلب دول الخليج العربي، والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران، وهذه قضية تفاقمت حتى وقتنا الحاضر، وكثر فيها اللغظ، إلا أن من الملاحظ التوجه الإيراني والعربي نتيجة لما يحدث، والوعي لنقطة وجوب الاستفادة من إمكانيات الشيعة خاصة أن لهم دولة قوية نسبياً في مواجهة أعداء الإسلام الظاهرين لمواجهة الهجمة على ديار المسلمين أفضل من التناحر الداخلي بين الفرق الإسلامية، فالشيعة في دول الخليج خاصة السعودية التي أعطت لهم كافة الحقوق للتعبير عن رأيهم، وممارسة المواطنة الكاملة فيها والأعمال التجارية وغيرها، والشيعة في السعودية لهم حقوق كبقية الشعب ولا توجد تفرقة في المعاملة كما هي موجودة في بقية الدول الأخرى، ويأتي ذلك بعدما ساد الهدوء في العلاقات السعودية الإيرانية، ولو نظرنا إلى السنة التي تعيش في إيران لوجدنا أنهم كما ذكر العيسى (1996: 54) على النحو الآتي:

1- حرمان أي سني في إيران من ممارسة دوره السياسي أو في السلطة بمعنى لا يوجد في الحكم الإيراني سني واحد، لا وزير ولا سفير ولا أقل الوظائف الإدارية في النظام الإيراني، على الرغم أن ثلثي السكان من أهل السنة، فالحكم في إيراني طائفي.

2- قيام إيران بقتل علماء السنة، وهدم المساجد، ولا يوجد مساجد في العاصمة الإيرانية والمدن الكبرى لأهل السنة، على الرغم من وجود معابد وكنائس لغير الملل المسلمة، على الرغم أن عدد السنة يفوق الأقليات غير المسلمة.

4- المناورات البحرية التي تقوم بها إيران بين الحين والأخر في الخليج عن مضيق هرمز وبحر عمان في محاولة لإثارة الدولة الخليجية وإظهاراً لقوتها.

- 5- الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج خاصة بعد حرب الخليج عام 1991، وتخوف دول منطقة الخليج العربي بعد سقوط بغداد من تقسيم العراق ورفضها لذلك لتخوفهم من وجود عراق ضعيف أو مقسم يؤدي إلى تنافس بعض القوى الأخرى مثل إيران أو تركيا على كسب الأفضلية السياسية والاقتصادية الاستراتيجية في المنطقة، وقد يؤدي إلى التناظر بين دول الخليج العربي، وهذا من تداعيات قلق واشنطن من التقارب الخليجي الإيراني، الذي يعد في غير مصلحة الولايات المتحدة خاصة بعد الفشل الذريع في سياستها ضد إيران وضد العراق بعد احتلاله، ويعد أحداث الحادي عشر من أيلول من أسباب تقارب دول الخليج العربي وإيران لإدراكهم أنها خير وسيلة للحماية من المخططات الأمريكية (مزاحم، 2000: 177-189).
- 6- التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني، وقد أعربت دول المنطقة عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي الإيراني، حيث أن انعكاساته تؤثر على أمن منطقة الخليج وعلى أمن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام أيضاً، ورغم القلق الواضح والمعلن من دول الخليج وكافة الدول العربية إلا أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل حاول تلطيف وتهذئة الوضع مع إيران بعد أزمة المجتمع الدولي لبرنامج إيران النووي (الجرابعة، 2012: 68-69).
- 7- ولا بد بالذكر أن العلاقات العراقية الإيرانية متأزمة بسبب الحرب والتي دامت ثمان سنوات كان لها بالغ الأثر والتأزيم في العلاقات، في ضوء ما خلقتة تلك الحرب من آثار في الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي لدول الخليج من جهة أخرى (الجرابعة، 2012: 40). وما زال التدخل الشيعي الإيراني بالعراق لم يتوقف بحجة الزيارة الدينية أو السياحة الدينية إلا أنها لها أبعادها التي لا تخفى على أحد وهذا ما يؤزم العلاقات بين العراق وإيران.

إن إيران لديها الكثير من أجواء التوتر المشحون، فرغم انتقالها إلى مرحلة الدولة بعد الثورة، لا تزال تتخبط وتثير الكثير من أجواء التوتر المشحونة في المنطقة لدول الخليج خاصة، وعليها أن تتوخى الحذر وعدم الثقة من إزدواجية الخطاب والإرتباك وانتصار الأيدلوجيا المحافظة على المصلحة العليا لإيران، مما ينعكس سلباً ليس على الداخل الإيراني ولكن على الخارج، ويبلد الصورة الإيرانية الضبابية حيث تخسر إيران في مجال العلاقات العامة مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات مميزة سياسياً واقتصادياً (المطيري، 2011: 41-42).

وإزدادات حدة التوتر في العلاقات الإيرانية ودول منطقة الخليج العربي بعد احتلال الولايات المتحدة العراق، وتأتي ضمن عدت أسباب يرجع بعضها إلى التطورات الاستراتيجية المتعلقة بتوازن القوى الإيرانية الخليجية، وعمقت هذه التطورات من الخلل القائم في هذا التوازن لصالح الجانب الإيراني، وتأتي التوجهات الخارجية الأمريكية في المنطقة من أسباب التوتر، خاصة بانسحاب الأمريكي من العراق وتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة، وتبني خيار الحوار المباشر مع إيران للبحث في ملفاتها النووية، والملفات المتعلقة بين البلدين، وهذه الملفات تبلغ من الأهمية بربطها بمستقبل الأوضاع في المنطقة، وهناك سبب مرتبط بالأوضاع الإقليمية في المنطقة خاصة في فلسطين ولبنان والعراق والخلافات العربية، وهذا أعطى الفرصة لإيران بالتدخل لتوظيف هذه الأوضاع والتأثير على توجهاتها ومساراتها بما يتوافق والمصالح الاستراتيجية الإيرانية، وكل هذه الأسباب تتصب في النهاية إلى الأوضاع الداخلية في إيران سواء أكان بسبب الصراع بين المحافظين والإصلاحيين، أو ما يتعلق بالتحولات في مراكز القوة في بنية النظام السياسي الإيراني، وصولاً إلى المشكلات الداخلية المتعلقة بالأوضاع المعيشية للشعب الإيراني وما تعانيه من أوضاع اجتماعية سيئة (الجرابعة، 2012: 57).

وخير مثال على السياسة التي تنهجها إيران وعوامل التوتر الحرب في اليمن (الحوثيين) فالظاهرة الحوثية تمثل في بعض وجوهها إحدى الأوراق الإيرانية في المنطقة للضغط على السعودية من جهة الجنوب، كما أن تدهور الأوضاع في اليمن نتيجة الأزمات العميقة التي تعصف بالبلد، والتي قد تؤدي لتفكك الدولة فتصبح ملاذاً آمناً لتنظيم القاعدة مع كل ما يمثله من خطر على الرياض ومصالح واشنطن في المنطقة. وقد أعلنت الحكومة اليمنية عن مصادرتها لأسلحة كثيرة للحوثيين وهي إيرانية الصنع، وكانت اليمن باستمرار تلمح بدون التصريح بمساعدة إيران للحوثيين، وأنكرت إيران بالطبع المساعدة، وهي لعبة سياسة مفهومة، خاصة في ضوء عقيدة (الفقيه) الاثنى عشرية، والتي تجيز لأصحاب المذهب الكذب دون قيود، وكان زعيم الحوثيين هو عبد الملك الحوثي الذي كان يختار ممثليه في جولات التفاوض مع الحكومة ولجان الوساطة بعد إعلان التمرد، والحوثي يلقى بثقة المؤيدين والداعمين في إيران وبعض الحوزات الشيعية الموالية لطهران في بعض دول الخليج العربي والعراق، وحركة التمرد الحوثية في (صعدة) أخذت طابع على أنها جزء من الثورة الشيعية وتتصدر أجندة النفوذ الإيراني في المنطقة باعتبارها شوكة موجعة على خاصرة السعودية، ومصدر قلق ووسيلة ضغط على اليمن ومصدر إزعاج وقلق للنفوذ والمصالح الأمريكية والأوروبية في منطقة الخليج العربي والبحرين (المهري، 2010: 107).

وعليه فإن طهران لا تخفي طموحها في التواجد القوي في هذه المنطقة في ضوء التصريحات الأخيرة لقائد الحرس الثوري الإيراني عن ضرورة الوجود الإيراني العسكري في خليج عدن لحماية المصالح الإيرانية، مؤكداً بأن صواريخ إيران يمكنها أن تصل إلى أي منطقة، وهذه إشارة واضحة تتم عن تلويح إيراني بمقدرتها على دعم أنصارها في المنطقة عسكرياً إذا لزم الأمر (شامية، 2009). وقد لاقت الحكومة اليمنية تأييداً خليجياً وعربياً غير مسبوق لجهة القضاء

على التمرد في صعدة عسكرياً في حربها السادسة، خاصة وأن القوات السعودية ساندت القوات اليمنية بمقاتلات سعودية في قصف المواقع الحوثية (المهري، 2010: 107-108).

وفي ظل هذه التطورات لا يمكن تجاهل الدور الإيراني عما يحدث في صعدة، حيث أن التمرد بحجم التمرد (الحوثي) عدداً، وعتاداً، وتسليحاً، وتكتيكاً ميدانياً لا بد وأنه يتلقى دعماً خارجياً مادياً ولوجستياً هائلاً مما أعجز الجيش اليمني في خمس جولات من الحروب وأفشل كل محاولات ووسائل السلام لإنهائه أو حسمه، وخلف الدمار والقتل والتهجير والخراب. أما بالنسبة للسعودية فليس لهؤلاء المتمردين المتسللين أي قبول أو تفهم على أي مستوى في المجتمع السعودي، ولم يحققوا أدنى مكسب، وغاية ما عملوه هو أنهم بتصرفاتهم العدوانية والإجرامية المتكررة ضد السعودية وأمنها نبهوا المجتمع السعودي لخطرهم (وخطر من ورائهم) واستعدوه كلياً بتماديهم في عدوانهم وغيهم الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة الاستعداد وتعميق النقمة عليهم، وعمليات التسلل للحدود السعودية تفتح جبهة جديدة تخفف عنهم ضغط هجمات الجيش اليمني، وتخلق خلاف سعودي يمني، وتوجد تفهماً وتعاطفاً لهم وخاصة الإيراني لإيجاد إشكاليات أمنية للسعودية وتوطين بؤرة توتر لها في حدها الجنوبي يستخدمونها عند الحاجة كورقة ضغط لخدمة أجندتهم التوسعية ومساوماتهم الإقليمية والدولية (عبد الملك، 2010).

ويرى الباحث أن هناك أسباب عديدة تجعل من الخلافات تتصاعد بين دول الخليج العربي وإيران وتحتد وتيرة هذه الخلافات وزيادتها أحياناً مما ينعكس سلباً على العلاقات الخليجية الإيرانية، على الرغم أن هذه العلاقات تصل لأحسن حالاتها نتيجة التواصل الاقتصادي والتجاري والاجتماعي والثقافي إلا أن العوامل التي تبعث عدم الثقة بين دول الخليج العربي والنظام الإيراني لسبب التدخلات الإيرانية ومحاولته لإيجاد ما يسمى بلوبي ضاغط داخل دول منطقة الخليج العربي لتنفيذ استراتيجية إيران في التوسع والهيمنة متجاهلة حق دول الخليج في الدفاع عن مصالحها

وسيادتها، وعدم جدية إيران لحل الخلافات العالقة والتي تقف عائقاً في تحسن العلاقة ويجعل هناك نوعاً من الشك والريبة في السلوك الإيراني مما يؤدي إلى عدم استقرار هذه المنطقة.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الإيرانية والخليج العربي

مقدمة

تمثل سياسة إيران الخارجية دائما إشكالية، سواء على المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكا حقيقيا للمتعاملين معها ؛ ومرد ذلك أن طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداولان تلك المسألة، فضلا عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة .

وقد انعكس التطورات في العلاقات بين إيران ودول الجوار بمنطقة الخليج العربي مجموعة من التفاعلات الخليجية التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين ضفتي الخليج، الأمر الذي لم يكن معهودا في السابق. ولوحظ تفاعل العلاقات السعودية الإيرانية الكثيفة بصورة واضحة منذ انتخاب الرئيس الإيراني محمد خاتمي عام 1997م. وقد توجت هذه العلاقات بالاتفاقية الأمنية بين قطبي الخليج؛ السعودية وإيران لتمثل بداية لمرحلة جديدة و متميزة في العلاقات العربية الخليجية - الإيرانية بعامه والعلاقات السعودية- الإيرانية بخاصة. فإيران كانت تسعى للتقارب مع السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، ولكسر حالة الجمود التي اتسمت بها سياستها الخارجية بعد الثورة (حماد، 1999: 181).

ويلاحظ خاصة بعد سقوط النظام العراقي، تصاعدا في النفوذ الإقليمي لإيران ؛ فهي تقبع على موقع جيوبوليتيكي متميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومى في نفس الوقت، بيد أنه، أي الجيوبوليتيكي الإيراني، جعلها أيضا عرضة للمخاطر في منطقة تتسم بالتوتر والاستقرار. وعليه تحاول إيران أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها وإمكاناتها

الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، وإحساسها بالرسالة. وهذا ما يعتبر إحدى الإشكاليات التي واجهت إيران في سياستها الخارجية، حيث راوحت سياستها بين المثالية (العقائدية) والواقعية، بين القول والفعل .

بالإضافة إلى أنها بلد نامي تفنقر إلى الإمكانيات الكافية لتنفيذ دورها الطموح، لاسيما أن هذا النفوذ الإقليمي جاء في كثير من الأوقات على حساب التنمية الإيرانية الداخلية واحتياجات المجتمع الإيراني، بخاصة في ظل الحصار المضروب عليها، فضلا عن الاحتجاجات الداخلية المعارضة لسياسة إيران الخارجية الطموحة ذات الكلفة العالية، وبخاصة تدخلها في لبنان والعراق وفلسطين وغيرها من المناطق والأقاليم الأخرى، حيث استنفذ ذلك من مواردها، وبالتالي لابد للدولة أن يكون لها إستراتيجية لسياستها الخارجية متوائمة مع واقعها وقوتها ووزنها الحقيقي، وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من عوامل الفاعلية. وأي خلل في هذا التوازن بين قوة الدولة الشاملة وسياستها الخارجية يؤدي إلى نتيجتين: الأولى، أن تكون السياسة الخارجية مجردة من الفاعلية إلى حد كبير. والثانية، أن تكون قوة الدولة غير مستغلة تماما في سياستها الخارجية. وسنتناول الموضوع ضمن مبحثين يحتوي كل مبحث على مطلبين كالتالي:

المبحث الأول

عناصر السياسة الخارجية الإيرانية

سنتناول في هذا المبحث مطلبين؛ الأول: الأبعاد الأمنية والعسكرية، والثاني: توجهات النخبة السياسية الإيرانية من منطقة الخليج العربي، ومن المعروف أن من أهم عناصر السياسة الخارجية أبعاد إيران الأمنية والعسكرية، وقد تم الإشارة سابقاً للقدرة العسكرية التي تمتلكها إيران، وسعيها لأخذ مكانها بين توازن القوى العالمي بشكل عام والمنطقة العربية والخليجية بشكل خاص، يرافق ذلك توجهات النخبة الإيرانية والتي لها تأثير كبير في سياسة إيران، حيث تجتمع النخبة السياسية الإيرانية والدينية على هدف واحد وهو أهداف الثورة وتصدير الثورة بمفهومها الجديد، والذي بات يصدر باسم السياحة الدينية، إلا أن هذه النخبة منشقة داخلياً، فهناك الإصلاحيين والمتشددين ويرفض المتشددون لأي مبادرات من الإصلاحيين تخص التعامل مع الدول الأجنبية وأمريكا وأسرائيل على وجه الخصوص، بسبب المرجعية الدينية والتي هي بالحقيقة المرجعية الثورية وما تحتويه من مبادئ تكاد تكون من الأوهام، وتبتعد كل البعد عن الواقع الذي لا بد أن يمارس في سياسة الدولة تجاه العالم والجوار في منطقة الخليج العربي، وعليه فإنه لا بد من الطرق إلى عناصر السياسة الخارجية الإيرانية المتمثلة في الأبعاد الأمنية والعسكرية الإيرانية، وتوجهات النخبة السياسية الإيرانية من منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول: الأبعاد الأمنية والعسكرية

يمكن أن نقيّم السياسة الخارجية الإيرانية، بالرغم أن الأهداف الحيوية هذه تعتبر مفاهيم عامة بحاجة لتحويلها إلى خطوات إجرائية كمية، ومن هنا ندرك مدى الصعوبات التي تواجه أية محاولة لتقييم السياسة الخارجية الإيرانية. فمثلاً إذا لجأنا إلى معيار الأمن، الذي يشكل بدوره أبرز

قضايا السياسة الخارجية الإيرانية الحرجة، ويعتبر بحق الأكثر إلحاحاً لدى الطبقة الحاكمة الإيرانية ذات المصالح السياسية والاقتصادية الواسعة، وقيمتنا سياستها بناءً على هذا المعيار: فهل استطاعت إيران أن تحقق أمنها القومي؟ من هنا كان تساؤلنا المشروعة: ما هو المحدد الرئيس الذي من خلاله يمكن الحكم على نجاح أو فشل السياسات الأمنية لإيران؟ وتحت أي معيار يمكن أن نجيب على ذلك؟ هل حفظ الذات وكيان الجماعة القومية وضمن بقائها ككيان مستقل هو المعيار؟ أم الحفاظ على الطبقة الحاكمة وضمن بقائها في الحكم؟ أم استمرار وديمومة النظام؟ أم التحرر من العدوان؟ سنجيب على هذه التساؤلات في متن هذه الدراسة من خلال المحددات التالية وإبراز:

أ- البعد الأمني:

تبنّت إيران سياسة خارجية ثورية منذ 1979 إذ كانت الطبقة الحاكمة آنذاك محملة برؤية مسبقة تجاه العالم الخارجي انعكست على سياستها الخارجية، جرّت هذه الرؤية عاصفة محملة بعزلة دولية ونظرة سلبية تجاه إيران. إلا أنه مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبداية عقد التسعينات، بدت إيران أكثر واقعية في سياستها الخارجية، لاسيما مع صعود التيار الواقعي. إثر ذلك سعت إيران إلى إعادة هيكلة علاقاتها الإقليمية والدولية مع الاحتفاظ بثوابتها الاستراتيجية، وانتقلت من الدور الثوري في عهد الخميني، إلى الدور المتوازن إذ ركزت على الدبلوماسية الهادئة والتوازن في علاقاتها الخارجية، وحاولت أن تجمع بين القوة الصلبة والناعمة، بعيداً عن إثارة الحساسيات؛ بهدف إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية- الإيرانية. رغم ذلك استمرت دول الجوار تقابل كل سياسة إيرانية بنظرة يكتنفها الشك والحذر الشديد (أحمد، 2000: 52-53).

أما بخصوص علاقتها مع واشنطن، تمكنت الأخيرة من خلق نفوذٍ سياسي وعسكري في الشرق والجنوب والشمال وبعض مناطق الجبهة الغربية لإيران، في كل من أفغانستان والمحيط

الهندي وجمهوريات آسيا الوسطى والخليج العربي وتركيا، وأخير العراق، وبالتالي إحكام الحصار الأمريكي على إيران، وفرض طوق أمني وسياسي وعسكري حولها، بغية عزلها وإبعادها عن أية ترتيبات في محيطها الإقليمي، إذ تشير متابعة السياسة الإيرانية خلال فترة ما بعد الخليج إلى أن هذه السياسة تشهد حالة من الذعر والتوجس من احتمالات تعرض إيران لضربات عسكرية أمريكية أو أمريكية-إسرائيلية. هذه البيئة المضطربة جعلت إيران تستحوذ عليها فكرة استهدافها عسكرياً في إطار ما تسميه واشنطن بـ "محور الشر". ولولا مأزق أمريكا في العراق وأفغانستان لفتحت جبهات أخرى ربما كانت إيران إحدى هذه الجبهات، ومع ذلك ورغم العداء التاريخي بين الطرفين، إلا أنهما لم يصلا حد التناقض الذي لا يمكن أن يتعايش كلاهما معه بحيث يدفع ذلك إلى حرب طاحنة يقضي فيها أحدهما على الآخر، أي أن الواقع التاريخي لتطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية يقول إن الطرفين استطاعا أن يتعايشا في رحم تناقضاتهما وإبقاء الأخيرة كامنة. وبالتالي نستطيع القول: إن سياسة إيران الخارجية استطاعت أن تحافظ على كيانها وحفظ ذاتها واستمرار الطبقة الحاكمة الحفاظ على وجودها وهيمنتها على النظام (توفيق، 2003: 315، 324).

ومع ذلك، ورغم النجاح النسبي في سياستها الأمنية، إلا أن إيران ما تزال في علاقاتها الإقليمية والدولية يفتقرها ثقة عميقة، حيث تواجه 15 دولة، من دول الجوار يغلب على تفاعلاتها سمة التوتر، وهذا ما جعل إيران والأطراف الإقليمية والدولية في حالة شك دائمة، وهذا بالتأكيد سوف ينعكس على فاعلية سياسة إيران الخارجية، وهو ما يعتبر إخفاقاً نسبياً في سياستها الأمنية مما يجعل نجاحها الكامل أمراً مشكوكاً فيه، وبخاصة أن إيران ما انفكت تشعر بأنها مستهدفة من القريب والبعيد، وهذا ينعكس على رؤيتها للعالم بما يحول دون تفاعلها الإيجابي والبناء، وهو ما له تداعيات سلبية على نظام سياستها الخارجية، ولعل العزلة والتهديد الموجه ضد طهران جعلتا التفكير السياسي الإيراني القائم على المؤامرة ربما يمثل القوة المحركة وراء محاولة

الحصول على السلاح النووي (فتحي، 2006: 365). وجدير بالملاحظة أن التهديدات والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران، فرضا على الأخيرة التركيز على سلامتها ووحدها الإقليمية وأيقظت وعي الإيرانيين بأهمية الوضع الإقليمي لإيران.

لا يمكن لكل ذي عقل حصيف أن ينكر أن سياسة إيران الأمنية جعلتها طرفا لا يمكن تجاوزه في ترتيبات المنطقة الأمنية، وبالتالي فإن أي سياسة تحول دون دمج إيران في شبكة طبيعية من العلاقات الدولية والإقليمية، هي سياسة فاشلة وقصيرة الأجل. حيث ترى المجموعة الأوروبية فرصة اقتصادية كبرى في المساعدة على تسوية الخلافات الأمريكية- الإيرانية. وعلى المستوى الداخلي في واشنطن أخذت شركات النفط والمؤسسات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى عدد متنام من الشخصيات السياسية الأمريكية، تنتقد واشنطن لفشلها في حل مشكلاتها مع إيران. وسعت دول عربية خليجية إلى تحسين علاقاتها مع إيران - كما تم ذكره سابقاً - ورفض مشاركتها بأي عمل عسكري ضدها. ولكن يجب على دول الخليج بخاصة امتلاك عناصر القوة الشاملة لجعل علاقاتها مع إيران تقوم على التوازن حتى يمكن تطوير علاقات متوازنة ومنظومة أمنية متناسقة؛ لأنه بدون التوازن الاستراتيجي بين إيران ودول الخليج لن تتبني علاقات متوازنة بل ستكون علاقات مختلة لصالح الطرف الأقوى وهذا يؤدي إلى صراعات مدمرة وعدم استقرار وتوتر دائم لأمن الخليج العربي (الشاجي، 2000: 98-99).

واستطرادا، لا تزال أنشطة إيران الخارجية تُقابل بنظرة من القلق والشك، لاسيما في العراق واليمن باقي ودول منطقة الخليج العربي ومعظم الدول العربية، وهو ما يحول دون تجذر العلاقات الإيرانية- العربية. فتجذر هذه العلاقة يتطلب بناء مؤسسات مشتركة تؤطر تفاعلاتهما، وترعاها جهات نافذة ذات سلطان و نفوذ، حتى يتم التعامل مع هذه العلاقة باعتبارها جزءا من نسق علائقي كامل اقتصادي وثقافي وسياسي، عند ذلك يمكن أن تزال أزمة الثقة بين إيران وجوارها،

وبخاصة أن إيران تعمل جاهدة لتطمين هذه الدول؛ ومن أجل ذلك فقد قام حسن روحاني كبير المفاوضين الإيرانيين بجولة في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2005م بهدف التأكيد على سلمية البرنامج النووي الإيراني (المطيري، 2011: 72).

إن الإستراتيجية الأمريكية المدعومة من الغرب والمؤيدة من قبل بعض الدول العربية والخليجية منها التي ترى أن عزل إيران وتطويقها سوف يؤدي إلى تهدئتها وإلى كبح جماحها، دفع السياسة الخارجية الإيرانية إلى مناكفة القوى المواجهة لها، وعدم الإذعان من خلال محاولات التخريب عليها والتهديد بضرب مصالحها، لعل ذلك هو ما دفع القوى الدولية إلى الاعتراف بالدور الإيراني في منطقة الخليج وإلى الاعتراف بإيران كقوة إقليمية لا يمكن تجاهلها. كما أن سياسة الحصار الأمريكي كانت أضرت بالشركات الأمريكية نفسها من سياسة العقوبات. فوفقاً لتقارير أمريكية فإن 670 شركة أمريكية تم منعها من التعاون مع دول من بينها إيران وهذه الشركات فقدت مصالحها في هذه الدول حيث تشير التقديرات إلى أنه نتيجة سياسة العقوبات هذه فإن الاقتصاد الأمريكي يفقد سنويا 19 مليار دولار، وهو الدخل الذي ذهب إلى الدول الأوروبية والشرق الأدنى وأوروبا الشرقية، ونتيجة لهذا تبخرت إمكانية إيجاد 200 فرصة في الولايات المتحدة (الشايحي، 2000: 100).

خلاصة ذلك، رغم النجاح الذي حققته إيران في هذا الجانب الأمني، إلا أنه لا يمكن الركون إلى المعيار الأمني كمحدد رئيس للحكم على نجاح السياسة الخارجية، لأنه لو اعتبرنا أن حفظ المقومات المادية للذات الإيرانية واستمرارية الطبقة الحاكمة كمعيار وحيد، دليلاً على نجاح السياسة الخارجية لاعتبرنا كل الدول بمن فيها الدول "الفاشلة" ناجحة في سياستها الخارجية. فمثلاً سورية استطاعت بالفعل أن تحفظ النظام، والطبقة الحاكمة، فهل نعتبر هذا مؤشراً على نجاح سياستها الخارجية رغم أنها إلى الآن لم تتجح في تحقيق قضاياها الكبرى؟ ولا يعني هذا أن نقلل

من أهمية المعيار الأمني كمؤشر على نجاح السياسة الخارجية، ولكن الاعتماد عليه كمؤشر وحيد يعتبر خطأ. وهذا ما يدفعنا إلى البحث في المعايير الأخرى، والنظر إلى كافة المعايير من منظور متكامل.

ب- البعد العسكري:

تعتبر إيران الدولة الثانية بعد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك القدرة على إطلاق أقمار اصطناعية، بعد أن وضعت إيران في 4 فبراير 2009 قمرا اصطناعيا صنعتها، حيث أطلقتها بواسطة صاروخ "سفير 2" الذي أفادت وكالة الأنباء الإيرانية أنه بدوره صنع في إيران. من المؤكد أن إطلاق قمر إيراني الصنع بواسطة صاروخ إيراني الصنع أيضاً يعد إنجازاً علمياً وتقنياً تفنقر إليه دول المنطقة. إن امتلاك إيران تكنولوجيا الأقمار الاصطناعية والصواريخ الحاملة لها والتي بدا واضحاً أن إيران حققت فيهما سبقاً على العرب كافة وعلى دول الجوار في منطقة الخليج خاصة، ويعد مصدر قوة تضاف إلى مصادر القوة الأخرى التي تمتلكها إيران وهو ما يعني التقدم نحو تحقيق المشروع الإيراني -تم ذكر القدرة العسكرية الإيرانية سابقاً-. بالإضافة إلى امتلاك إيران لصواريخ شهاب 1، 2، 3، 4، 5 وهناك توجه للتطوير شهاب 6، وصواريخ أخرى مثل "زلزال" و"الفتاح" (المطيري، 2011: 64-65).

تبدل إيران جهداً جباراً في تطوير قدراتها الصاروخية الباليستية والتكنولوجيا العسكرية، وهي تتفوق جزءاً كبيراً من ميزانيتها التسليحية على ترسانة الصواريخ التي تمتلكها وتطورها. فضلاً عن امتلاكها للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وتصنيع الغواصات -تم تفصيلها سابقاً-. لذا تعتبر التكنولوجيا محركاً رئيسياً لسياسة إيران الخارجية، وتوجيه العلاقات الإيرانية الخارجية، ونجاحها أحياناً وإخفاقها أحياناً أخرى، حيث إن إيران في حاجة متزايدة إلى تطوير قدراتها التكنولوجية واللاحق بظفرتها العالمية، والرغبة في تحديث جيشها وإصلاح ما تم تدميره منذ الثورة وأثناء

حربها مع العراق، والرغبة في تحقيق نمو اقتصادي والاعتماد على الذات كأحد المبادئ الأساسية للثورة الإيرانية، في ظل الحصار الأمريكي المضروب عليها، لذا لجأت إيران لتعميق علاقاتها مع الصين وروسيا كبديل عن التكنولوجيا الأمريكية والغربية (الشمري، د.ت: 17). فقد بقيت معادلة البترول الإيراني مقابل التكنولوجيا والتجهيزات العسكرية هي المعادلة المسيطرة على توجه السياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما جعل إيران تتجح في اختراق الحصار الأمريكي المضروب عليها، وهو ما سبب قلقاً أمريكياً وإسرائيلياً. وهذا كله علامة نجاح تحسب لإيران وسياستها الخارجية، رغم القلق الذي بدأ على دول الخليج العربي من تعاضم القوى العسكرية لإيران.

ج – محدد القوة:

لا بد من التطرق إلى محددات القوى لإيران من أجل تفسير سياستها الخارجية ودورها كعامل تأثير ومؤثر في منطقة الخليج العربي نذكرها كالاتي:

أ: القوة والدور الإيراني:

تعتبر القوة من أهم ركائز السياسة الخارجية، ولعل أخطرهما. والقوة هدف أسمى تسعى الدول إلى تحقيقه لضمان مصالحها القومية ومكانتها في النظام الدولي، ومن هنا يصعب فصل القوة عن المصلحة باعتبارها العامل الحاسم في مكانة الدولة بالنسبة للدول الأخرى. والقوة تشمل عناصر مادية وأخرى معنوية. الأولى تتجلى في القدرة الاقتصادية، والقدرة الحيوية (الأرض والإقليم)، والقدرة العسكرية، والقدرة السياسية. التي تشمل العناصر المعنوية: الإرادة القومية، والأهداف الإستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية، والقوة قيمة نسبية، وتخص الكيف وليس الكم فحسب، ومعرفة حقيقة قوة دولة منوط بمقارنتها بدول أخرى، فقوة أو ضعف أي لاعب دولي مرتبط بقوة أو ضعف لاعب دولي آخر. وقد -ذكرنا فيما سبق-، أنه يتعين على الدول أن يكون لها إستراتيجية

لسياستها الخارجية متوائمة مع واقعها وقوتها ووزنها الحقيقي، وما تمتلك من موارد، وإلا أصبحت سياستها الخارجية وحركتها الدولية مجردة إلى حد كبير من العوامل الفاعلة، أو أن تكون قوتها غير مستغلة. والقوة هي القدرة الفعلية للدولة على تحقيق مصالحها وأهدافها، أو القدرة على تحقيق انجاز الأشياء المتصلة بالمصلحة العامة أو الجماعية، ومنع التدخل غير المرغوب ونيل الاحترام والهيبة والسيطرة على الممتلكات والموارد. وهكذا، فإن القوة تعمل من أجل المجتمع ومن أجل تحقيق المصالح العامة فالسياسة صراع من أجل القوة". وبالنسبة لإيران فهي تقبع على موقع استراتيجي في غاية الأهمية، ويغص بالثروات الطبيعية، وتمتاز بموقع استراتيجي حساس، فهي متاخمة لشبه القارة الهندية، وتتمتع بموقع حساس آخر على بوابات الخليج العربي، وما لديها من الموارد الاقتصادية الكبيرة والمتنوعة، والأعداد البشرية بحكم عدد السكان المتضاعف، فإن إيران تمتلك من المقومات ما يؤهلها بأن تصبح قطباً إقليمياً فاعلاً رغم أنها بلد نامي (الشايجي، 2000: 86-87). وهكذا فإن إيران تحوز على عناصر القوة، وتستثمر فعلاً هذه العناصر في اجتراف دور إقليمي، وتسعى لأن تختط لنفسها خطاً سياسياً واستراتيجياً يرمي إلى أن تصبح قوة إقليمية مهابة الجانب في منطقة الخليج العربي والدولي. ولكن المشكلة بالنسبة لإيران هي أنها تسعى إلى دور في غاية الطموح من قبيل أن تصبح قوة عظمى كما يصرح نجاد دائماً. وبالتالي فثمة معيقات كبرى تواجه هذا الدور الطموح وذات الكلفة العالية.

وقبل أن نوضح ذلك لا بد من الإشارة إلى أن الدولة القوية تمتلك سيطرة أكبر على مصائرها من الدول الأقل قوة؛ لجهة امتلاكها للوسائل اللازمة لتنفيذ سياسات ناجعة. لذا خاضت إيران معارك ضاربة في سبيل استقلالها السياسي، وقرارها الذاتي؛ لإدراكها أن التقدم في ظل التبعية مستحيل، وبالتالي لا بد من قطع الروابط العضوية التي تجعل البلد تابعاً للخارج حتى يحدث التقدم والاستقلال. وجدير بالملاحظة أن إيران تتفوق في جميع عناصر القوة على الدول العربية

فرادة، وهو ما يؤدي إلى اختلال التوازن الاستراتيجي بين العرب وإيران والجور في منطقة الخليج العربي. تعتبر تركيا الدولة الوحيدة التي توازن إيران في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتتفوق عليها في أكثر من مجال. وهو ما يعني أن الدولتين القويتين في المنطقة هما إيران وتركيا بجانب إسرائيل. وهو ما ينبئ بمستقبل استراتيجي لإيران في المنطقة وفي إطارها الإقليمي بمنطقة الخليج العربي، يعكس موازين القوة وحقيقة ما تملكه من عناصر القوة. ولكن نجاح دورها منوط في المقام الأول بعدم تعريض مصالح الكبار في المنطقة للخطر، وألا يتعارض هذا الدور مع مصالح القوى العظمى. وهذه شروط في غاية التعقيد والصعوبة بالنسبة لإيران (الشايحي، 2000: 101)، فما الحصار والعزلة المضروبة عليها منذ عقود طويلة مرده هو عدم قبول إيران بذلك. ويبقى السؤال هو: هل تستطيع إيران باجتراح تركيب مناسب يحافظ على دورها ودور القوى الكبرى؟ أم أن ذلك من الصعب في ظل إيديولوجيا الجمهورية الإسلامية؟ هذا التوازن الدقيق والمعقد يمثل المحك على نفاذ واستمرارية سياستها الخارجية.

ب- التصورات الذهنية المهيمنة على الطبقة الثيوقراطية

إن المحلل لقوة إيران، والتصورات الذهنية عن الدور الإيراني الإقليمي والعالمي، يلاحظ أن هناك موارد تساهم في إنفاذ بعض هذه التصورات، وإيران تستثمر فعلا هذه الموارد في إنفاذ مشروعها. ولكن بالضرورة ثمة معيقات تواجهها. أهمها الفجوة بين تصورات الدور وإمكانات تنفيذه. وتتوفر لدى إيران إرادة سياسية قوية، وهي ترغب في لعب دور إقليمي على مستوى منطقة الخليج العربي وعالمي طموح، كما يكرر احمدى نجاد في المحافل الدولية.

وهي ترغب أيضا في إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب، تكون فيه إيران قطباً دولياً محورياً يتحدى الهيمنة الأمريكية أو هيمنة القطب الواحد. ولكن هناك فرق بين الرغبة والحقيقة. فهناك

إشكالية في هذا الصدد. فإيران لديها موارد تؤهلها للعب دور إقليمي ومحوري، ولكن بخصوص التصور والتمثلات (الإيديولوجيا الحاكمة) التي تؤثر بالضرورة في نظام السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، يكتنفها قدرا كبيرا من المبالغة. فهي تعمل على تعظيم الذات وتضخيمها، وترسم لنفسها دورا يفوق دورها كدولة دنيوية يقودها بشر، فهذه الشمولية في التصورات والتمثلات تتضمن بالضرورة الفراغ؛ فهي تفترض أن العالم فراغٌ تسعى إيران لملائته. ففي التصورات الشمولية تنعدم الحركة وتستدعي السكون، لأنها مقاربات ذهنية ناجزة ومكتملة، لا تفترض التعددية التي تتضمن الحركة والسيرورة. ناهيك عن نزعة التوسع القومي. وهكذا تعتبر إيران نفسها مركزا يجب أن يدور العالم من حوله، هذه المركزية، التي لا يمكن اختزالها في شكل محدد، وإضفاء المركزية أو القداسة عليها كما تفعل إيران، فالسلطة (القوة) في كل مكان، وهي في حالة سيرورة بلا ذات. هذه المركزية نراها في تصريحات القيادة الإيرانية من نجاد إلى خامنئي (المطيري، 2011: 73)، وهي مركزية تفترض أن إيران هي المقر الثابت الذي ينتشعب منه الفروع، تنطلق منها الشعاعات إلى بقية العالم. أي أنها مكنتية بذاتها، لا تستمد أي شيء من الغير. خذ على سبيل المثال "نظرية أم القرى"، النظرية التي ترمي إلى جعل قم وطهران هما أم القرى بدلاً من مكة، أي مركز العالم الإسلامية، وعاصمة لكل المسلمين، وسيكون فيها قيادة العالم الإسلامي، لتتزعم الأمة بزعامة ولاية الفقيه. أو ما يصرح به الرئيس الإيراني أحمدني نجاد، عندما تكلم في نيويورك في أيلول من العالم (2005) أن إيران "أمة تمتلك تاريخاً من الحضارة يرجع لآلاف السنين. ويدين لنا العالم بالكثير من القيم الأخلاقية والإنسانية. وما زلنا نمتلك القدرة الكامنة لقيادة العالم إلى تلك القيم الطيبة. والشيء الوحيد الذي نريده لتحقيق هذا الهدف ليس فهم أنفسنا ولكن الإيمان بها" (منبر الحرية، 2011).

ويكفي الدخول إلى موقع وزارة الخارجية الإيرانية على الانترنت، سوف نلاحظ عبارات تزخر بتصوير مكانة إيران وعظمة حضارتها ومدى تميز الإيرانيين وتفردهم عن العالم والحضارات الأخرى، وهم دائماً يعطون ولا يأخذون، عطاءً دائماً وبلا حدود، كأنهم شريان حياة الأمم الأخرى ومصدرها الروحي . هكذا يصورون أنفسهم. وهي تصورات ترمي إلى تعظيم الذات الإيرانية، والرفع من شأنها ومكانتها، وهي تجد مكانة لها في أذهان الإيرانيين. وتظهر بشكل جلي في مدى اعتزاز الإيرانيين بحضارتهم وثقافتهم مثل: "إن النهضة الإيرانية من مراكز الحضارة الإنسانية في العصور التاريخية في قارة آسيا والعالم وتخطي بموقع مهم"، و"تنبؤاً إيران مكانة متميزة في الشرق الأوسط بل في العالم اجمع"، "وزاد من أهميتها موقعها الحضاري العريق علة امتداد التاريخ" و"هذا قيض لإيران بأن تزخر بتجربة حضارية راقية جعلها معلماً للتقدم إنسانياً وسياسياً وثقافياً على المستوي الوطني والإقليمي والدولي". وهي تشيد بدورها وبقدراتها وطاقتها في مجال قطاع الصناعات الثقيلة والانجازات العلمية والتنمية والتكنولوجيا، " الأمر الذي بوأها مكانة متقدمة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وسياحياً وجعلها محط أنظار دول المنطقة والعالم، ورقما صعبا في جميع المعادلات الإقليمية والدولية ". وحتى في مجال الأدب والشعر فايران تعظم من قيمة آدابها وشعرها فنقرأ مثلاً: " بأن الشعر الإيراني القديم منه والحديث قدم صوراً مشرقة وخلاقة"، وهو شعرٌ مميزٌ، فنقرأ أيضاً أن " الشعر الفارسي حفز الإيرانيون على سكب إبداعاتهم الشعرية في قوالب خاصة انفردوا بها ". وهم يعتبرون أنفسهم " أنهم اغنوا الحضارة الإنسانية " (منبر الحرية، 2011).

في ضوء ذلك، من الواضح أن هناك وعياً إيرانياً فيما يخص هوية وموقع ومنزلة إيران بين الأمم، ويظهر ذلك من خلال المفردات التي يستخدمها قياداتها المفعمة بالإشارات إلى المساواة وعدم المساواة في المكانة. فمثلاً يقول الرئيس الإيراني احمدي نجاد: إن منع إيران من تخصيص

اليورانيوم سيمثل حالة من "التمييز النووي" التي تفرضها "بعض الدول القوية التي تستخدم منها تمييزيا". ويقول أيضا: ينبغي "وجود حقوق متساوية للشعوب والأمم في العلاقات الدولية"، وهذا يعني أن "الوصول إلى تقنية سلمية لإنتاج الوقود النووي لا يمكن تقييده بالبعض الذين يحرمون معظم الأمم منها ويقومون بتشكيل احتكارها اقتصادية، ويستخدمونها كأداة لتوسيع هيمنتهم". هذه الحالة من الإشارة إلى عدم المساواة والتمييز ضد إيران، لا تميز القيادة الإيرانية الحالية، بل موجودة عند القيادة الإيرانية منذ زمن بعيد.

فقد جادل محمد مصدق، الذي انقلبت عليه وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A)، للتخلص منه ومن حكومته إثر تأميمه شركة النفط الانجلو - إيرانية، أن التأميم عمل مبرر لأن الملكية البريطانية للشركة تفرض شكلا من "العبودية الاقتصادية على أمة مضطهدة". هذه التصورات والتمثلات، تجد مكانة لها في أذهان الجماهير الإيرانية التي تشير دائما إلى المعايير المزدوجة حول برنامج إيران النووي، والتي وصلت إلى حد انتهاك كرامة البلاد. وفي أعقاب إطلاق قمرها الاصطناعي أوميد، أشارت الصحافة الإيرانية إلى أمر حرصت على إظهاره وهو "أن الأمر يعود إلى الولايات المتحدة كي تتدم على أخطاء الماضي، وأن تقبل الحقيقة أن إيران أصبحت قوة عظمى ذات تطور علمي عظيم دون مساعدة من الغرب" وأشارت أيضا: "إن إطلاق القمر الصناعي والبرنامج النووي الذي يثير قلق العالم، فكانا في نظرهم مصدر فخر، ورداً على العقوبات الدولية المفروضة على إيران لإرغامها على كبح طموحاتها النووية". وفي زيارته الأخيرة إلى نيويورك ألقى أحمدى نجاد كلمته أمام قمة قادة الدول على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، هاجم فيه الرأسمالية العالمية، وأنها "بحاجة إلى العودة إلى الخطة الإلهية وفطرتنا التي من أجلها خلق الإنسان والعودة إلى الحكم العادل والمنصف"، "وان ثمة نوعين من الإدارة، الأولى أمريكية ثبت فشلها، والثانية إيرانية يمثلها ميثاق قورش والتعاليم الإسلامية

السامية"، و" أن بلاده أصبحت القوة العالمية الوحيدة إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، وأضاف: إن العالم يدرك أن هناك قوتين فقط تتمتعان بأقوى نفوذ في العالم، وهما الولايات المتحدة وإيران" (الطنجي، 2011).

من خلال ذلك يتجلى كثير من الأمور أهمها أن الصورة الذهنية الضخمة، التي تقترب إلى حد الأسطورة (أو الخرافة) منها إلى الحقيقة. والمهم هنا، بعد هذا الاستطراد، هو أن هناك فجوة بين هذه التصورات (الصور الذهنية عن الذات وبالتالي الدور) وبين موارد إيران. وهذا يترتب عليه كثير من المعضلات التي تؤثر سلبا على نظام سياستها الخارجية وأمن الخليج العربي. ولكن يمكن أن نفترض أن إيران لديها مقومات كثيرة، وتستثمر فعلا هذه المقومات والإمكانات، ولكن ثمة معوقات تواجهها، أهمها الفجوة بين تصورات الدور وإمكانات تنفيذه. فإيران قوية بالنسبة لمن؟ فهل توازن إيران قوة الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى فرنسا أو إسرائيل؟.

ج- الهوية والدور الإيراني:

بخصوص محدد الهوية في السياسة الخارجية الإيرانية، نلاحظ أن موضوع التنمية في إيران، وسعيها الحثيث للحصول على الهوية، تركز على التقنيات العسكرية والتقنية أكثر من تركيزها على تطوير مؤسساتها الدستورية والسياسية، واحترامها للديمقراطية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، واحترام الاتفاقيات الدولية. كل ذلك يضمن لها احترام المجتمع الدولي، فجميعها تشكل عناصر للهوية والمكانة، التي تمثل قضية محورية في نظم السياسة الخارجية، فالاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي لدولة ما من الدول، لا يكون إلى باستدخال هذه العناصر في بنيتها الدستورية والسياسة. فمن خلال ذلك تحوز الدولة على السمعة الدولية والمكانة الحسنة والمرموقة؛ وهذا ما يجعل للدولة هوية. وتركيا خير مثال على ذلك، من خلال الموقف الأمريكي والأوروبي بخصوص الاستفتاء التركي. فالديمقراطية أصبحت أيقونة العصر، وبدونها لا يمكن لدولة ما أن تحوز على

الهيئة والمكانة. والتحول نحو الديمقراطية، لا يكفيه اصدر دستور وإجراء انتخابات (محمود، 2005: 56).

رغم أن الانتخابات الرئاسية الايرانية التي جرت في 12 حزيران - يونيو 2009، تعد العاشرة التي تجرى في إيران منذ قيام الثورة، هو دليل على حيوية النظام السياسي الإيراني، إلا أن ما جرى بعد الانتخابات أفقد النظام هذه الحيوية، ونال من سمعة وهيبة إيران أمام العالم. فقد شكك في نتائجها ونزاهتها ليس من قبل خصوم إيران فحسب، بل من النخبة الإيرانية ذاتها، ومن أقطاب النظام أنفسهم، ومن داخل المؤسسة الدينية التي اعترتها الفرقة والانقسام. ناهيك عن تفرغ النخب الإيرانية بعضها بعضا، والاتهامات المتبادلة بالغش والفساد والتزوير. فضلا عن الاعتقالات للمعارضين وتعذيبهم. فقد فضحت الانتخابات النخب الإيرانية أيما فضيحة، وكشفت عيوب النظام الإيراني، وهو ما شكل نقطة ضعف خطيرة مست هيبة الدولة ومكانتها الدولية، ونال من حيوية النظام السياسي الإيراني (البطنيجي، 2011)، وهو ما له تأثيرات جمة على سياسة إيران الخارجية. وهكذا، إذا كان للحالة الديمقراطية في إيران أوجه، فإن بها أيضا قسما للدكتاتورية، مثل وضع المرشد صاحب الصلاحيات الواسعة جدا، وسيطرة وتحكم مجلس صيانة الدستور في العملية الانتخابية باختيار الشخصيات المرشحة للانتخابات الإيرانية البرلمانية والرئاسية. فضلا عن تقييد صلاحيات رئيس الجمهورية. بلا شك كل ذلك ينقص كثيرا من الديمقراطية الإيرانية، والنموذج الإيراني.

كما أن المأزق الداخلي للنظام سيؤثر على أولوياته في الخارج، وسيجد النظام نفسه أمام صعوبات جما في بلورة الإجماع الوطني حول سياسته الخارجية في الوقت الذي يحتاج إلى هذا الإجماع كمعين وسند قوي له في الدفاع عن سياسته، وبخاصة الملف النووي الإيراني، في ظل ما يحاك لإيران من تربص (أحمد، 2000: 57).

وبالتالي يمكن القول على رغم ثراء التجربة الإيرانية، إلا أن ما يمكن استخلاصه منها لا يصلح بالضرورة للتعميم خارج نطاقها، وبخاصة أن نظامها جاء طبقاً لنظرية الإمامة في الفقه الشيعي، والتي تتلاءم مع الشخصية الشيعية وتراثها الفكري والحضاري وثقافتها السياسية، وهكذا فهي تعكس خصوصية الحالة الإيرانية فحسب. لذا فإن هذا النموذج لا يصلح للتطبيق خارج نطاق الخصوصية الإيرانية، وهذا يضعف من إمكانية أن تكون إيران كمركز للعالم الإسلامي أو "أم القرى" حسب التعبير الإيراني، بالتأكيد يشكل نقطة ضعف في النموذج الإيراني، ونقطة ضعف أخرى في سياستها الخارجية، ويجعل طموحها يستنزف مواردها في مشروع وهمي وحلم لا يمكن أن يطبق. منذ الثورة الإيرانية حتى الآن هل أنجز هذا الطموح؟ أما النجاحات الخارجية التي تحققت في هذا الجانب فقد تحققت بفعل ظروف طارئة وحالة الفراغ والإحباط اللتان تسودان في المحيط الجيوسياسي لإيران، وهذا ما قد يضر التقارب الحاصل بينها وبين دول منطقة الخليج العربي خاصة النواحي الأمنية.

والانطلاق لا يتم مما يقوله نجاد والقيادات الإيرانية، وما يتوهمونه، ويتصورونه عن دور إيران في قيادة العالم الإسلامي؛ لا بل يتم من الانطلاق من الفعل الواقعي، والعمل على تطوير نظام الحياة الواقعي. إن من الأجدى لإيران أن تبدأ من هنا أي من العالم الواقعي، الإيجابي بتطوير النظام بما يتوافق مع حاجات العصر ومتطلبات الجماهير المحرومة. هذا الفعل الرشيد للنظام هو المادة التي تحقق لإيران الهيبة والمكانة، لا التصورات الوهمية. فلا يمكن أن يتعاطى العالم مع اللا موجود، ويتجاوز الوجود الكائن. وعلى إيران أن لا تخرج ذهنها عن هذا، إن أرادت التقدم .

المطلب الثاني: توجهات النخبة السياسية الإيرانية ومنطقة الخليج

يعتبر رجال الدين في إيران نخبة مؤثرة في مجمل الأحداث على مر العصور وبشكل واضح مع تأسيس الدولة الصفوية التي اتخذت من التشيع المذهب الرسمي للدولة، ويمثل التجار (البازار) نخبة اقتصادية وسياسية مؤثرة، وهي الممول والداعم للمؤسسة الدينية ولها دور كبير في حماية النظام من أي تحديات ومؤثرات خارجية تهدد البناء الاجتماعي والديني في إيران، ونجد ذلك يظهر جليا في الاهتمام الكبير الذي حظي به الملف النووي الإيراني من قبل التجار والمتحالفين مع الجناح التقليدي من التيار المحافظ حيث تمثل الحوزات الدينية في إيران الأساس والركيزة الأساسية لتكوين النخب وتنشئتها مما جعلها تستقطب الجماهير الإيرانية خارجها من ناحية وتربي قيادات جديدة لها وزنها وهو ما جعل الحوزات الدينية في إيران أشبه بقلاع حصينة قاومت العديد من الضغوط التي مارستها الحكومات المتعاقبة (الحمد، 1999).

وقد اتسمت النخبة الإيرانية بالانغلاق نوعا ما لانخفاض معدل دورانها، حيث لم يكن التغيير في بعض أفراد النخبة انعكاسا للتغيرات في القوى السياسية والاجتماعية بقدر ما كان تغييرا في الأشخاص الذين ينتمون الى نفس التيار، لذا نجد بعض الوزراء يقبلون بمنصب اقل وبكثير من منصب الوزير، فالمكسب والخسارة ليس متعلقا بالوجود في المناصب الكبيرة من عدمه وتعتبره النخبة دليلا على روح الثورية، كما أن السوابق الناجحة في المجالات التنفيذية والسياسية تعتبر من المعايير المنظمة لتحديد مكانة أي فرد. وعملت الثورة الإيرانية على إيجاد اطار مؤسسي ينظم علاقات القوى في داخله حيث افرد دستور الجمهورية الإسلامية الكثير من مؤسسات النظام الحديثة لتتوافق مع اهداف ومبادئ الجمهورية الإسلامية للمحافظة على استمراريتها وديمومتها، وقد ارتبط ذلك بالطبيعة الدينية للنخبة الإيرانية التي كانت تخشى من التأثيرات الليبرالية فعمدت للسيطرة على التنظيم السياسي الرسمي للدولة. وتتنازع النخب الإيرانية

توجهات وانتماءات مختلفة بين ما هو اسلامي وفارسي حيث ان الشعور القومي الفارسي يكاد يكون واضحا في أوساط النخب السياسية ورجال الدين على الرغم من ايمانهم بالعقيدة الاسلامية التي تؤكد على الاخوة والمساواة، فإنهم يرون افضلية الايرانيين وتميزهم على باقي الشعوب الاسلامية الأخرى، كما ان التعدد الكبير في عدد القوى السياسية الايرانية واختلاف الرؤى حول الكثير من القضايا والسياسات الداخلية منها والخارجية ادى الى ان تتجاذب فيها المصالح الايديولوجية والاعتبارات الاسلامية، الا ان هذا التباين والاختلاف كانت محصلته النهائية تصب في المصلحة القومية للجمهورية الاسلامية (الحمد، 1999).

ولابد للإشارة أن هناك خلافات أيديولوجية قائمة بين صفوف الزعامات، مقترنة بالنزاعات حول المصالح الاقتصادية والسياسية والسلطة الشخصية، أدى إلى صراع حاد على السيادة داخل صفوف القيادة الإيرانية، ويتمثل الصراع في التنافس بين الإصلاحيين (المعتدلين) والمتشددين، ويأتي هذا الخلاف بينهم لأن الإصلاحيين أقل تصلباً من الناحية الأيديولوجية وأكثر استعداداً للتوصل لنوع من التفاهم مع الغرب. وتأتي الساحة السياسية في إيران أشد تعقيداً، فهذا التشدد من المتشددين خوفاً على مصالحهم الاقتصادية والسياسية يأتي في وجه الإصلاحات الداخلية والخارجية الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي، وينعكس هذا الانقسام بين الإصلاحيين والمتشددين في سائر أجهزة الحكومة الإيرانية ومؤسساتها العسكرية وبخاصة الحرس الثوري (هنتر، 2001: 66).

ونلاحظ في الآونة الأخيرة أن هذه النخبة لم يعد الشعب يرضى عنها، خاصة بعد شعوره بفشل العقد الاجتماعي السياسي الداخلي في إيران والذي بشرت به الثورة الإيرانية شعبها، خاصة في تقديس سياسي لصاحب الولاية المطلقة، الذي وافقت عليه النخبة الإيرانية إبان الحماس الأول لفائدتها، ولكن مع استمراره سرعان ما اكتشفت النخبة الإيرانية المثالب القائلة في تولي الفقيه لشؤون السياسة المتغيرة من خلال منظور متجمد، وسرعان ما عرفت المأزق الذي حرمها من

الحرية والنمو الاقتصادي، فانقلبت النخبة الإيرانية في الثورة الخضراء بعد انتخابات 2009 على ذلك النمط من الحكم، وسرعان ما أخذت بلا رحمة وبقوة القاهرة (الرمحي، 2012: 2).

- النقاط الأساسية التي تجمع عليها النخب السياسية في إيران

هناك عدة نقاط أساسية تجتمع عليها النخب السياسية في إيران، وهي التي توجه السياسة الخارجية منها (الحمدي، 1999):

1- تشترك النخب الإيرانية فيما بينها على أن السبب الرئيسي للتوتر في منطقة الخليج العربي هو وجود القوات الأجنبية، هذه الرؤية للنخب الإيرانية نجدها واضحة من خلال التصريحات والخطابات التي تصدر بين الحين والآخر.

2- إن التحليل الدقيق لتوجهات النخب الإيرانية حول الجزر الإماراتية المحتلة يعد مهماً، حيث يتضح أن هناك اتفاقاً داخلياً في إيران، حول أحقية إيران بالجزر الإماراتية وأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية وهو بلا شك تشدد قد يؤدي إلى اندلاع صراع في المستقبل أو على الأقل سيكون له دور في إثارته، والخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين ينحصر فقط في أسلوب التعامل مع هذه القضية.

3- هناك إجماع بين النخب الإيرانية على أهمية تطوير البرامج النووية، فعلى الصعيد الداخلي يلاحظ أن المشروع النووي الإيراني أصبح مشروعاً نووياً قومياً وقضية اتفاق بين الإصلاحيين والمحافظين، حيث تعتقد الأغلبية من النخب في إيران بأن السلاح النووي يعد ضماناً وحماية للجمهورية الإسلامية.

4- إن الإنسجام والتوافق بين النخب الإيرانية هو انعكاس لمساهمات المؤسسات المختلفة وتأثيرات المجموعات ذات المصالح بالإضافة إلى هيكلية صنع القرار مشاورات المرشد الأعلى مع شبكة

رجال الدين التابعة له في قم (وفي أمكنة أخرى) وأن القرارات المتخذة من قبل المرشد الأعلى تعكس اتفاقاً عملياً وشبه حقيقي بين مختلف القوى وهو ما زاد من فاعلية السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج.

- موقف النخب السياسية الإيرانية من الخليج العربي

إن موقف النخبة الإيرانية في رؤيتها لمسار التعاون مع دول الخليج العربي، يلقي بظلاله على مستقبل التعاون الاقتصادي بينهما، إلا أن هذه العلاقة تبقى مرهونة ببلورة رؤية واضحة لكيفية تعظيم الاستفادة من علاقات الجوار وما توفره من فرص عديدة لدفع عجلة التنمية في إيران، وستظل اشكالية العلاقة الدائرية بين القضايا الاقتصادية والأمنية تلقي بظلالها على مستقبل العلاقة بينهما، فتارة يتم تصعيد القضايا الاقتصادية لتنمية العلاقة بينهما، وتارة أخرى يتم تصعيد القضايا الأمنية، وهذه العلاقة الدائرية تجهض كل محاولات إرساء علاقات اقتصادية واضحة بين الطرفين، على الرغم من أن العلاقات الثقافية والدينية كانت محورا رئيسيا للخلاف بين إيران ودول الخليج العربي منذ الثورة الإسلامية، إلا أن ما انتهت إليه الأمور من تطور إيجابي كبير في العلاقات الثقافية بينهما يوحي بأن العلاقات قد تشهد تطوراً أكثر في المستقبل ويعتمد التطور على الرؤية التي تطرحها النخبة لهذه العلاقة وكيفية تطويرها وأيضاً كيفية تجاوز الخلافات بينهما (الحمد، 1999).

تقف النخبة السياسية في إيران على غرس القومية والتفوق العرقي لدى الإيرانيين، وهذا الغرس ليس وليد الثورة إنما هو موجود في عهد الشاه ومنذ الفتوحات، حيث يشار دخولها للإسلام حتى يومنا هذا بأنه "الاحتلال العربي"، وما زالت الفكرة مستمرة على بقايا حلم الإمبراطورية الفارسية وعقدة العظمة الإيرانية، والموقف القومي المغلف بالشعار الإسلامي منع السياات الإيرانية

المتعاقبة في مرحلة الثورة الإيرانية من النظر إلى دول الخليج العربي كمجموعة واحدة، فهي تفضل أن تتعامل معها دول صغيرة تحتاج إلى شيء من حماية الدولة الكبيرة، ونجد اليوم أنه كلما وصلت إيران إلى مكان متقدم في خلفها مع الغرب، هددت بضرب دول الخليج ومنعها من الشرب والغذاء، عن طريق إغلاق مضيق هرمز أو التعامل المباشر عسكرياً مع منشآتها الحيوية، وإيران تفعل الكثير من أجل التدخل في شؤون الخليج الداخلية عن طريق خلق تعاطف مباشر مع طروحاتها، وليس هذا كما هو معلن التعاطف والحماية وغيرها إنما هو لامتداد نفوذها (الرميحي، 2012: 1).

- ومما سبق ذكره- فإنه شهدت العلاقات مناخاً إيجابياً لتطوير هذه العلاقات من منطلق قاعدة سياسية مهمة مفادها أن العلاقات غير السياسية مثل الاقتصادية والثقافية تعد مدخلاً لخلق علاقات سياسية قوية وتمهد الطريق لتجاوز الخلافات الجوهرية في علاقات الدول، حيث أن العلاقات تضم شرائح من النخب المختلفة تكون رأياً عاماً وقوياً ومسانداً للنخبة السياسية في قراراتها السياسية والاستراتيجية مما يجعل صانع القرار ينظر إليها بعين الاعتبار عند إقدامه على اتخاذ أي قرار قد يضر العلاقات بين البلدين.

استمر نهج النخبة الإيرانية من محافظين وأصلاحيين في التعامل مع القضية الفلسطينية وفقاً للمبادئ والأسس التي أوحى بها الخميني، والتي تتلخص في الدعوة لمحاربة الصهيونية ودعم الكفاح الفلسطيني لتحرير كامل الأرض ومحو إسرائيل كفريضة لا يمكن التهاون فيها. وبالرغم من الثوابت الأيديولوجية لدى النخبة الإيرانية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن هناك اختلافاً في أدوات وآليات التعامل مع هذه القضية ما بين التصعيد والتهدئة وفقاً لمتغيرات كل مرحلة والظروف الدولية والعلاقة مع الجوار في منطقة الخليج العربي القائمة فنحن أمام ثابت أيديولوجي ومتغير برامجاتي وأخيراً بدأت تتضح معالم قوى مختلفة عن النخب التقليدية جديرة

بالدراسة في إيران العزل (الحمد، 1999)؛ فالجماهير التي أسقطت امبراطورية الطاووس الشاهنشاهي تعود الى الشارع من جديد؛ لتعبر عن رفضها للنظام والكل تابع وشاهد ما جرى من أحداث أخيرة في إيران 2009 من مسيرات واحتجاجات ومصادمات بين قوات الأمن والمواطنين الإيرانيين.

ويبقى الحال في إيران ضمن المعطيات التي تؤجل فرص اختيار الشعب الإيراني، وسلطة النخبة الإيرانية ويمكن ذكر المعطيات كالاتي (حماد، 2002: 14):

1- استمرار وبقاء رموز النخبة السياسية وتحديد رموز النظام الإيراني على قيد الحياة والذين ينتمون إلى الجيل الصانع للثورة.

2- استمرار بقاء المعطيات الإقليمية والدولية على نفس الطبيعة والكيفية والكونونة القائمة.

3- استمرار نجاح نظام الجمهورية الإسلامية في تطوير ذاته بما يتفق مع معطيات المعادلة الخاصة بتركيبة القوى السياسية داخل إيران من جانب، وكذلك نجاحه في تلبية حاجات الشعب ومتطلباته وفق آليات سلمية تبعد النظام عن الأزمات الحادة من جانب آخر.

ومما سبق فإن النخبة السياسية الإيرانية لم يعد الشعب الإيراني ينظر إليها بالوقار الذي ترعرعوا عليه منذ قيام الثورة، وما حصل من ردود فعل شعبية في الآونة الأخيرة وقمعها بصورة وحشية، لم تكن بنجاح أحمد نجاد برئاسة الجمهورية فقط وإنما كانت القضية تداعيات لإخفاقات حكومية على أصعدة مختلفة إضافة إلى الشبهات التي واكبت الانتخابات وفشل الحكومة في القضاء على مشاكل البطالة والنمو الاقتصادي المتردي في بلد يملك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم بعد السعودية. وكذلك النقمة المتزايدة من تصريحات أحمد نجاد في المؤتمرات الدولية والتي يطلقها بين الحين والآخر مما أدى إلى أن تعيش إيران في عزلة سياسية داخل المجتمع الدولي وهذا الأمر الذي يرفضه الكثير من الإيرانيين خاصة أصحاب التوجهات الإصلاحية ورجبتهم في الانفتاح على

العالم ومد جسور الصداقة والتعاون بين إيران ومحيطها في دول الجوار منطقة الخليج العربي والدولي.

المبحث الثاني

أدوات السياسة الخارجية الإيرانية

هناك العديد من الأدوات التي تستخدم من أجل صنع السياسات الخارجية، وإيران كانت ضليعة في صنع الأدوات لخدمة سياستها الخارجية وعكسها على دول الجوار في منطقة الخليج العربي، وقد كانت من أكثر أدواتها المستخدمة -وقد تم ذكرها سابقاً- تصدير الثورة، وهذا أدى إلى انعكاسات على الشؤون الداخلية لدول الجوار، وأيضاً إلى تذبذب العلاقات بينهما، والقلق المستمر وانعدام الثقة، إلا أن السياسة الخارجية لإيران أخذت منحى جديد في الآونة الأخيرة لمواكبة التغيير، وكسب الثقة في منطقة الخليج العربي، لإبراز دورها الأمني في الخليج العربي، والتاريخي، وهناك محورين أساسيين تستخدمهما إيران من أجل تعزيز سياستها الخارجية في منطقة الخليج العربي كأدوات لبسط النفوذ وتطبيق سياستها على دول الخليج العربي -عدا ما تم تفصيله من العامل التجاري والاقتصادي سابقاً- وكان من أبرزها ما سوف نفراد لهما مطلبين؛ الأول: احتلال الجزر العربية الثلاث والمفاعل النووي؛ والثاني: السياسة الناعمة والعلاقات الدبلوماسية والتبادل التجاري والثقافي مع دول منطقة الخليج العربي، نذكرها كالاتي:

المطلب الأول: احتلال الجزر العربية الثلاث والمفاعل النووي

اتخذت قضية احتلال إيران الجزر الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة أهمية بارزة بين دول الخليج العربي، إلا أن إيران لم تناقش القضية بشكل جدي مع دولة الإمارات، وتمارس سياسة الاستفزاز بزيارة الرئيس الإيراني لهذه الجزر، وترحيل سكان أبي موسى إلى الإمارات، والقيام بالعديد من الإجراءات الأمنية البحرية في الجزر الثلاث، وأيضاً هناك القضية التي تقلق دول

الخليج العربي وهي المفاعل النووي الإيراني، رغم محاولة إيران بإقناع دول الجوار بأنها لأهداف سلمية، ولكن المطلع على سياسة إيران الخارجية يرى من التخبط والإزدواجية ما يجعل دول منطقة الخليج تتخوف على أمن الخليج العربي الداخلي والخارجي. وسنقوم بتناول احتلال الجزر العربية الثلاث والمفاعل النووي الإيراني بالشكل التالي:

أولاً: احتلال الجزر العربية الثلاث

1- تاريخ الاطماع الايرانية في الجزر العربية

ترجع جذور الأطماع الإيرانية في الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى اللتان تتبعان إمارة رأس الخيمة، وجزيرة أبو موسى التي تتبع إمارة الشارقة)، إلى القرن الثامن عشر عندما تمكن القواسم وهم (جميع القبائل التي سكنت المنطقة الواقعة بين رأس مسندم شمالاً و ابو ظبي جنوباً) من بسط سيطرتهم على سواحل الخليج العربي الجنوبية بشطريها الشرقي والغربي، فلم يكن التواجد العربي على هذه السواحل جديداً، فقد اعتاد عرب الساحل العربي على إيجاد إمارات عربية خاصة بهم ممتدة على طول الساحل الشرقي للخليج اعتباراً من إمارة بني كعب الواقعة في منطقة المحمرة (عربستان) إلى إمارة بوشهر، والتي كان يحكمها أتباع الشيخ ناصر آل مذكور الذين يعرفون في التاريخ باسم "النصور"، وكذلك عرب بندر ريق، ثم تلاها سلسلة من المشيخات لقبائل عربية مختلفة سكنت على طول الساحل إلى مدينة لنجة العاصمة القاسمية هناك والتي تقع مقابل إمارة رأس الخيمة تقريباً (العابد، 1967: 141-157).

ويعود تصميم إيران لاحتلال الجزر الثلاث الى سنة 1968 حينما أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستسحب من الخليج العربي نهاية سنة 1971 (يوريل، 1976: 58).

وقد ترتبت على قرار الانسحاب هذا آثار عديدة، ومن أهمها مسألة الفراغ السياسي المزعوم، حيث أكدت الدول الغربية على ضرورة إيجاد قوة موالية للغرب لملء هذا الفراغ

والحيلولة دون إسهام القوى المتحررة في أي نشاط في المنطقة، فقد صرح "ريتشاردسون" مساعد وزير الخارجية الأمريكية آنذاك أن واشنطن تؤيد زعامة إيران في الخليج بغية صيانة الأمن والإستقرار في هذه المنطقة الحساسة وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لإيران لتجعل منها قوة عسكرية في المنطقة بعد الانسحاب البريطاني وفي الوقت نفسه بدأت الصحافة الغربية تظهر قوة إيران العسكرية وترشحها لملء الفراغ المزعوم. وبدأت إيران تتحرك فعليا للحلول مكان بريطانيا بعد انسحابها وذلك تنفيذًا للمخططات الأمريكية في المنطقة التي أوكلت إلى إيران فسوت قضية البحرين بعد أن أقامت الدنيا وأقعدتها في المطالبة بها. وكانت الموافقة الإيرانية السريعة على إسقاط الادعاءات حول البحرين موضع تساؤلات، وكان واضحًا أن التراجع الإيراني يعني التخطيط للاستيلاء على أراض عربية أخرى في الخليج لاسيما وأن ادعاءاتها في البحرين لم تسفر عن نتيجة تذكر، كما أن البحرين يسكنها زهاء ربع مليون نسمة مؤمنين بقوميتهم العربية ومعارضين لأي وجود إيراني (محمد، 2012: 130-131).

وكان قيام اتحاد الإمارات موضع استغلال إيران، فأشار المبعوث البريطاني "وليم لومن" إلى أن الاتحاد لن يقوم إلا بموافقة إيران، وأن إيران لا توافق إلا بضم الجزر إليها، وطالب الشاه المخلوع أن تسلم إليه الجزر وأن يعهد لإيران القيام بالدور نفسه الذي كانت تقوم به بريطانيا على الأقل كوسيلة من وسائل التسوية التي ينبغي أن تحقق، وأعلن اردشير زاهدي وزير خارجية إيران آنذاك أن هناك أزمة بيننا وبين بريطانيا حول مطالبتنا بالسيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وأن كل ما تبغيه إيران من هذه الجزر ألا تتحول إلى أماكن تركز لعناصر التخريب والتهديم ضدها، وأيدت الصحافة البريطانية هذا الرأي مؤكدة أن بريطانيا تخشى من انقلاب يساري في المنطقة مما يؤدي إلى انتقال هذه الجزر البالغة الأهمية والاستراتيجية، لأنها المدخل إلى حقول النفط إلى أيد معادية، لذلك فإن بريطانيا حريصة على عدم اغضاب إيران التي

سوف تلعب دوراً حاسماً في الحيلولة دون تسرب التيارات اليسارية والقومية العربية وبذلك تمت الصفقة بين ايران وبريطانيا بمباركة وتخطيط أمريكي، فقامت ايران في 30 نوفمبر عام 1971 باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وقبل يوم واحد فقط من اعلان الاتحاد (محمد، 2012: 132).

2 – الأسباب التي دفعت إيران لاحتلال الجزر

لم تكن لايران حقوق تذكر في الجزر لا قانونية ولا تاريخية، وان احتلالها للجزر جاء تنفيذا للسياسة الامريكية في المنطقة وتحقيقا لأطماعها التوسعية واهدافها الاستراتيجية المتمثلة بما يلي (الرشيدي، 2000: 47):

1- ضرب الحركات التحررية في الاقطار العربية المطلة على الخليج، وتدعيم الانظمة الموالية الامبريالية التي تتفق مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة.

2- التحكم بمدخل ومخرج الخليج العربي سواء في مضيق هرمز او الجزر العربية وحماية طرق المواصلات التجارية للولايات المتحدة وبريطانيا وايران المطلة على الخليج والسيطرة على حقول النفط.

3- التوسع الاقليمي وضم اراض ومياه اقليمية جديدة لإيران مما يزيد من طاقاتها الاقتصادية المتوافرة في هذه المياه وجزرها.

4- استخدام الرعايا الايرانيين في اقطار الخليج العربي لضرب الحركات التحررية او كذريعة للتدخل في شؤون المنطقة الداخلية الاستراتيجية والسياسة واستخدام هذه الجزر منطلقا للمتسللين والمخربين.

5- امتصاص النقمة الشعبية في إيران حيث حاول الشاه كما يحاول النظام الحالي تحويل السخط الشعبي في الداخل الى العدو الوهمي في الخارج عن طريق انكفاء النزاعة الشوفينية وتحريك الاطماع التوسعية.

6- فتح جبهة جديدة في الخليج العربي لشل الجناح الشرقي للوطن العربي لاسيما العراق، الى جانب جبهة الكيان الصهيوني لوضع المنطقة بين فكي كمامة ولقد رحب الكيان الصهيوني بذلك الاحتلال في حينه فذكرت مجلة " جيش الصهاينة " (بحمانية) ان احتلال ايران لمواقع استراتيجية تتحكم في منطقة الخليج يعزز الجهود الامنية لـ (اسرائيل) ويعفيها من مسؤوليات كانت تفرض عليها أن تتحرك لضمان أمن الملاحة الاسرائيلية.

وقد قامت إيران بإخلاء جزيرة أبي موسى من سكانها، مما أزم الوضع بين البلدين، وتعلت الاحتجاجات من الخارجية الإماراتية، حتى جاء عام 2008 وقامت إيران ببناء مكتبين للأعمال البحرية في جزيرة أبي موسى المتنازع عليها بين البلدين، بالإضافة إلى الجزيرتين، وقدمت الإمارات مذكرة احتجاج على قرار إيران، وأعربت الإمارات عن أسفها للقرار معتبرة إياه انتهاكاً لا يساعد على تطوير العلاقات بين البلدين، ويأتي هذا العمل انتهاك صارخ لمذكرة التفاهم المبرمة عام 1971 (الجرابعة، 2012: 72).

وتتكاثر الإدعاءات على ملكية الإمارات للجزر الثلاثة، حيث قام في مطلع عام 2009 نائبان في مجلس الشورى الإيراني بشن هجوم شديد على دولة الإمارات، حيث أشار حيدر بور أنه من الوقاحة أن تدعي الإمارات ملكية أراض إيرانية، والأكثر وقاحة أن يجد هذا الادعاء من يؤيده، في إشارة إلى دعم دول مجلس التعاون والدول العربية لموقف الإمارات في المطالبة باستعادة الجزر الثلاث (أبو عامود، 2009: 24).

إن هذه الجزر ما هي إلا أداة تستخدمها إيران لحفظ أمنها القومي، وبسط نفوذها على الخليج العربي، وتهديد لمصالح أمريكا والغرب في الخليج العربي لرفضها الوجود الأجنبي على هذه المنطقة الاستراتيجية، وإثارة القلق والتوتر في دول الجوار الخليجي، فهاهي إيران ورغم اتفاق التهدئة المبرم بينها وبين الإمارات على الجزر الثلاث، فوجئت الأخيرة بزيارة الرئيس الإيراني نجاد للجزر المحتلة وهو أرفع مسؤول إيراني يزورها منذ احتلالها عام 1979، وقد يعزى سبب هذه الزيارة كما فسرها وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد على أنها "تصدير همومها في مسألة فرعية" لما اعتبره أسباباً داخلية إيرانية منها تدهور العملة والاقتصاد الإيرانيين، وعدم مواجهة الموقف الأوروبي العالمي على خلفية العقوبات المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي (العلي، 2013: 1).

ومما سبق فإن احتلال إيران للجزر الثلاثة لا يخرج عن كون السياسة الخارجية الإيرانية تخدم المصلحة الداخلية لها، ومحاولة لبسط النفوذ الإيراني على كافة المنافذ البحرية في الخليج العربي بدون الرجوع إلى حقوق قانونية أو شرعية، وقد تأتي المحاولات الإماراتية ودول الخليج العربي لمناقشة الجزر الثلاث بالفشل الدائم، لقناعة إيران بأهمية الجزر كأداة ضاغطة وحامية لها على دول الجوار الخليجي بعد التأييد الذي لاقتته من بريطانيا وأمريكا عند احتلالها للجزر، وقد أعطى هذا الأمر لإيران الذريعة للتدخل بالشؤون الداخلية لدول الجوار، وحماية نفسها من أي تدخل خارجي أجنبي بمراقبة الممرات، وهذا ما قد يهدد أمن الخليج العربي الذي يدخل في أوسع النطاقات في السياسة الخارجية الإيرانية.

ثانياً: المفاعل النووي

لم يثر ملف أو قضية دولية جدلاً مثلما أثارته قضية ملف إيران النووي، ففي الوقت الذي يندد الغرب بنووي إيران ويعقد المؤتمرات تلو الأخرى لبحث القضية، فإن محصلة القرارات تكاد

تكون معدومة إلا من بعض أشكال المقاطعة الاقتصادية، وفي الوقت الذي يشعر به دول الجوار في منطقة الخليج العربي بخطر إيران النووي على مستقبل المنطقة ككل، يظهر من يؤيد طهران في مساعيها ويدعم حصولها على نووي بحجة أنه موجه نحو إسرائيل، ومع تقدم طهران في برنامجها النووي يوماً بعد يوم فإن خطر النووي الإيراني يلقي بآثاره على المنطقة بأكملها وعلى أمن الخليج العربي الذي لم يحظى بأمن حقيقي منذ حرب الخليج الأولى. ولا بد من ذكر نشأة والتاريخ النووي الإيراني؛ ومرحلة بدء الشكوك الدولية تجاه المفاعل النووي الإيراني؛ والوصول إلى تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وما يشكله المفاعل النووي الإيراني من خطر على أمن منطقة الخليج العربي والدولي. وشعور المجتمع الدولي أن إيران تستخدم المفاعل النووي ليس للعمل السلمي إنما كأداة في سياستها الخارجية من أجل فرض الأمن وقوتها على المنطقة الخليجية العربية والعالم بشكل عام.

1- نشأة وتاريخ النووي الإيراني:

بعد سقوط نظام الشاه في إيران توقف البرنامج النووي الإيراني – الذي كان قد بدأه الشاه في أواخر خمسينات القرن الماضي من عام 1979 إلى عام 1984 نتيجة للحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988)، وكان من أول أولويات الدولة الإيرانية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوروبية لبناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية. وكانت حكومة رفسنجاني ترى أن توليد الطاقة الكهربائية يعد أساساً في إعادة تشغيل المعامل التي أغلقت منذ زمن الشاه بعد تحسينها لإعادة بناء إيران (المطيري، 2011: 47).

ومع بدء الشعور بأن قدرات العراق النووية كانت آخذة في التصاعد حينها وبرز حلفاء إيران كالصين وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا كلاعبين مهمين في تزويد إيران بالأسلحة والإمدادات المؤثرة والنوعية، شجعت هذه الأمور إيران على العودة إلى ملفها النووي، فكانت

المبادرة الأولى في إعادة تصليح وتأهيل مفاعلي بوشهر تلاها في أواخر الثمانينات ظهور العديد من المصدرين والمتعاونين في المجال النووي مع إيران. ولعل أكثر اتفاقيات التعاون النووي أثراً هما الاتفاقيتان اللتان أبرمتهما إيران مع كل من الصين وباكستان (1987 و1990) واشتملتا على تدريب العاملين وتبادل الخبرات. وفي إطار اتفاقية الصين اشتمل العقد على تزويد إيران بمفاعل نيوترون (mnsr) بقدرة 27 كيلوواط ومفاعلين نوع 'كونيشان' قدرة 300 كيلوواط. ولقد اعتقدت دوائر المخابرات الغربية أن باكستان التي امتلكت السلاح النووي سنة 1986 زودت إيران بمساعدات نووية قيمة منها تدريب العلماء الإيرانيين في مجال استخلاص البلوتونيوم وفي أبحاث التخصيب باستخدام الليزر وأن التدريب جرى في مختبرات الدكتور عبدالقدير خان في (كاهوتا) حيث جرت أبحاث التخصيب وتركيب القنبلة (عطية، 2003: 15).

خلال هذه الفترة أظهر الاتحاد السوفياتي، رغبة في التعاون نووياً مع إيران، وفي سنة 1990 بدأ مباحثات معها لإكمال مفاعلي بوشهر وتزويدها بمزيد من المفاعلات. وقد أذاعت الحكومة الروسية في يناير 1995 رسمياً أنها ستكمل بناء وتأهيل مفاعلي بوشهر وبناء ثلاثة مفاعلات أخرى في الموقع نفسه. ومنذ هذا التاريخ والولايات المتحدة تبدي الاعتراض تلو الآخر حول الصفقة الروسية وبنائها ستزود الإيرانيين بالمعرفة التقنية لتعضيد المشروع التسليحي. وعلى الرغم من بروز عدة إشكالات تقنية سببها عدم موائمة المعدات الألمانية مع مثيلاتها الروسية. وفي نفس هذا العام 1995 بدا واضحاً، من وجهة نظر أمريكية، إن إيران ستحاول الحصول على أسلحة نووية بطريقة أخرى وذلك من خلال شراء مواد مزدوجة الاستخدام من جهات ومصادر غربية. وازداد الخوف من احتمال تصنيع وسائل محلية (كالتخصيب بالطرد المركزي) لإنتاج وقود القنبلة (المطيري، 2011: 49).

2- مرحلة بدء الشكوك الدولية تجاه المفاعل النووي الإيراني:

في أواسط عام 2002 كشفت مجموعة معارضة تقيم في فرنسا (المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية (ncri) عن وجود منشأتين سريتين لتخصيب اليورانيوم في موقع "ناتانز" ومصنع للماء الثقيل في " آراك " وبعد اكتشاف خزين من خامة اليورانيوم في ساجاد (مقاطعة يزد) أعلنت إيران أنها تطور استخدام مفاعل نووي صغير يعتمد على المصادر والقدرات الذاتية. لقد قرع هذان الحدثان جرس الإنذار في أوساط السياسة والمخابرات الغربية، فالتخصيب وإنتاج الماء الثقيل، واستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني بمفهومهم إن ذلك سيساهم بشكل فاعل في تطوير دورة وقود محلية ومن ثم سلاح نووي في وقت لاحق. وبعد توقيع البروتوكول الذي أعطى للوكالة حق التفتيش الاستثنائي اعتبرت إيران متعاونة بحسب الوكالة ولكن ليس بالمطلق. وفي 18 يونيو 2004 صوت أعضاء مجلس أمناء الوكالة الدولية، بوجوب إشعار إيران بأنها لا تقدم دعماً كاملاً للبروتوكول لاسيما بعد تأجيلها لزيارة وفد من الوكالة لعدد من مواقع أجهزة الطرد المركزي p2 وعدم تسليمها مخططات وتصاميم هذه الأجهزة وكذلك نتائج أبحاث أجرتها حول تحويل واختبار مواد نووية (مفكرة الإسلام، 2009: 1).

نتيجة لذلك، طلبت الوكالة من إيران أن تكون " متعاونة " في تنفيذ بنود البروتوكول وحل المشاكل القائمة بينهما ومن ضمنها قضية تلوث أجهزة الطرد المركزي بيورانيوم عالي التخصيب (الذي بررته إيران بأن سبب التلوث أجزاء من الأجهزة المستوردة). وفي ديسمبر 2004 تمكن مفتشو الوكالة الدولية من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما بارجين ولافيزان، وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وخزن عدد ومواد نقلت إليهما من مواقع أخرى كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية. وفي مارس 2005 رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتشي الوكالة على أساس أنها غير مسوغة. وهذا ما دعا الوكالة إلى القول بأن

هذا الرفض عطل جهد المنظمة الدولية في التحري عن أجهزة الطرد ومصدر التلوث باليورانيوم عالي التخصيب الذي كشفتته في أحد المواقع فيما لم تظهر تحاليلهم في مواقع خمسة أخرى أي شيء يدعو للشك. وفي أغسطس 2005 قامت السلطات الإيرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها على منشآت نووية يعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزي في محاولة سياسية لقطع دابر أي تدخل أجنبي متواصل لا حدود له في مشروع لا يخلو من طموح ولكنه لا يزال وليدًا، وفي مراحل نشأته الأولى (الشمري، د.ت: 13).

ويعد استقرار الخليج العربي وأمنه مرتبط بشكل مباشر بالاستقرار السياسي والاقتصادي الإيراني، فمنذ الحرب الخليجية الأولى وإيران تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة، أثقلت كاهل الفرد الإيراني وعزت بالنظام الإيراني إلى توجهات كان منها استخدام الطاقة النووية من أجل استخدامها لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لإيران، وهذا الاستخدام في الوقت الراهن وما سوف يكون في المستقبل يبقى مرهون على الأوضاع التي ستجعل من السياسة الخارجية الإيرانية تخوض معارك عديدة قد يكون نهج عدواني على جيرانها في منطقة الخليج العربي لإحساس إيران بأنها محرومة من الإنصاف العادل لها (السويدي، 1996: 469-473).

ومما سبق تعمل إيران على تهريب الجوار من خلال استخدام البرنامج النووي كأداة في يد السياسة الخارجية من أجل توطيد علاقاتها مع الجوار، أو كمحاولة منها لبسط النفوذ في منطقة الخليج العربي، والرهان على أمنها ومن سيكون الحامي؟ وطرده الأجنبي، وإرضاء المجتمع الإيراني، وكل ذلك ينصب ضمن أبعاد السياسة الخارجية لإيران النابعة من مبادئ الثورة التي مهما قاموا بتعديل سلوكهم والنهج السياسي فلن تكون رادعة من أجل تنفيذ مبادئهم وتوجهاتهم الثورية وتحقيق توجهات النخبة السياسية لإيران النابعة من مبادئ الثورة.

3- تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن

في أوائل العام 2006 رفضت إيران المقترح الروسي بنقل عمليات التخصيب إلى الأراضي الروسية ضماناً لعدم لجوء الإيرانيين لاستخدامه في أغراض تصنيع سلاح نووي، وقوبل الرفض الإيراني باتفاق في وجهات النظر الأوروبية والأمريكية، ودعم روسيا والصين على ضرورة أن توقف إيران برنامجها النووي بشكل كامل، ومن ثم توحدت المواقف الدولية وصدر قرار مجلس محافظي الوكالة ليقضي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من دون اتخاذ إجراءات عقابية في هذه المرحلة، حيث لا يزال الأمر متعلقاً بالشك في طبيعة هذا البرنامج، وبذلك أصبحت إيران في مرمى فرض عقوبات عليها ما لم تمتثل لقائمة الطلبات التي احتواها قرار مجلس محافظي الوكالة. خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من 2006 ظلت إيران تلعب على عنصر كسب الوقت مع التزديد الرسمي المستمر من قبل قادة إيران على أن البرنامج النووي الإيراني لن يتوقف تحت أي ظرف ومهما كانت العقوبات وأنه موجه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة (المطيري، 2011: 50-51).

المطلب الثاني: الخطر النووي الإيراني

شكل إعلان إيران عن دخولها مرحلة متقدمة في سعيها للحصول على الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، والتي يتشكك الغرب أنها خطوة لامتلاك السلاح النووي، شكل إرباكاً مرعباً وردة فعل غاضبة من دول الخليج العربي، وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن تلعب دول الخليج العربي دوراً رئيساً في مفاوضاتها مع إيران، لإقناعها بالتخلي عن تخصيب اليورانيوم، لكنهم جمعياً ومع العراق أيضاً لا يزالون على هامش تنفيذ هذا الهدف، سواءً على المستوى الشعبي أو على المستوى الرسمي. وقد انقسم الرأي العربي وخاصة في منطقة الخليج عامة، على أحقية

امتلاك إيران للسلاح النووي، فهناك قطاع شعبي كبير في مختلف دول الخليج، ومعه كتاب ومتقنون، يرى أن من حق إيران أن تمتلك السلاح النووي، لأن في هذا إضافة لقوة المسلمين، التي عن طريقها يمكن تحييد إمكانات وقدرات الأعداء، وعلى رأسهم إمكانات العدو الصهيوني. ويساند هؤلاء الموقف الإيراني على اعتبار أن إيران دولة إسلامية، فلماذا لا يسمح لها بامتلاك السلاح النووي، في الوقت الذي يتم السماح لدولة الكيان الصهيوني بامتلاك ترسانة نووية تهدد العرب والمسلمين، ثم أن إيران سارعت بطمأنة دول الخليج العربية بأن برنامجها النووي لا يشكل تهديد لها (مفكرة الإسلام، 2009).

ويرجع اختلاف المواقف العربية إلى التباين في تصور مدى الأخطار التي من الممكن أن يحققها البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على المحيط العربي ككل والخليج بالأخص، حيث ستمتد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج بشكل أكبر من باقي الدول العربية من تلك الأخطار لما تشكله من تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج، وصعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية- الخليجية، فأيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملاً مهماً لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلاً عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، ألا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات وهي: أن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار

وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يمثل "ردة" في العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنًا إيرانيًا داخليًا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة لدول الخليج العربي (الإدارة العامة، 2010: 2).

وتعد دول الجوار في المنطقة الخليجية في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسليحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب. وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الأخطار ومنها حادث تشيرنوبل عام 1986 ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين. ولا بد من الإشارة إلى مآزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب، حيث يعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصادر مع تولي الرئيس بوش فترة رئاسته الثانية "أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيراً ومحورياً، الدول الخليجية بها

نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن الدول التي تسمح باستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية - الإيرانية (الإدارة العامة، 2010: 2).

ولا شك أن التسلح الإيراني الكثيف والمستمر يثير القلق في إقليم منطقة الخليج، حيث أن حجم التسلح ونوعيته تعدان عملية دفاعية، وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات استفهام كبرى، كما أن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة الاستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى نفسه قواعد حظر انتشار الأسلحة، يفرض تهديداً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالح حلفائها في المنطقة كما يهدد أيضاً مصالح حلفائها في الشرق الأوسط، أما دول الخليج العربية التي أكدت على عدم نيتها في الحصول على أسلحة نووية فإن البرنامج النووي يعتبر لها أمراً مرعباً رغم إدعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط (باديب، 2005: 32).

ويشكل المفاعل النووي الإيراني خطر على الخليج العربي حيث أنه يواجه مواد سامه خاصة وأن إيران تقع في منطقة جيولوجية معرضة للزلازل، والسؤال المهم هو عما إذا كان الذين بنوا مفاعل بوشهر أخذوا بعين الاعتبار وجود مفاعل نووي في منطقة زلزالية، وهذه المخاوف مشروعة (تقي الدين، 2011: 34).

وقد تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية، كما تشكل تهديد للاستقرار الاقليمي في منطقة الخليج، ولاشك أن امتلاك إيران أسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين؛ الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية

الكبرى (الهند وباكستان والصين)، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب (الخالدي، 2007: 131).

ومن الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية الخليجية، للمطالبة المستمرة بأن يكون لإيران دور في الترتيبات الأمنية، ودول الخليج العربي لن تقيم صيغة أمنية مشتركة في الخليج إن لم تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها؛ ومن الأخطار التي يواجهها الخليج العربي المأزق في حالة نشوب حرب، ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران السلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة (تقي الدين، 2011: 5-6).

ويشير إدريس (2006: 99) أن التظاهرات المتفرقة التي قام بها الشيعة في كل من البحرين والمملكة العربية السعودية لم تكن محاكاة الثورة الإيرانية، بل كانت متنفساً للتعبير عن حرمانهم من حقوقهم الاقتصادية والسياسية، ومن ناحية أخرى قد تسعى إيران النووية إلى إجبار جيرانها في الخليج العربي على خفض إنتاجهم النفطي، والحد من وجود القوات الأمريكية على أراضيهم، ويمكن من خلال ذلك تحقيق أهدافها.

وعليه فإن احتلال إيران الجزر الثلاث الإماراتية والمفاعل النووي الإيراني ما هي إلا أدوات تستخدمها إيران من أجل الضغط على دول الخليج وترهيبها، وبسط النفوذ الإيراني من خلال ما تقدمه من عروض لقدرتها العسكرية في الجزر الإماراتية وعلى سواحلها ومضيق هرمز والخليج العربي ككل، وإعلانها عن وجود تخصيب يورانيوم وامتلاكها للسلاح النووي الكيماوي،

رغم كل محاولاتها لتطمين دول الجوار الخليجي والعربي بأنها ستستخدم للأغراض السلمية، ولرفع مستوى التنمية الاقتصادية في الداخل الإيراني كالكهرباء والماء، إلا أنه هناك الأدوات الأخرى التي تستخدمها لتحقيق مآربها السياسية وأنشطتها التجسسية، وهي العامل التجاري والاقتصادي بينها وبين الخليج العربي، حيث أن شراكتها الاستثمارية والتجارية مع الإمارات تقدر بأكثر من مائتي مليار دولار عام 2005، وهذا الأموال التي أدخلها المستثمرون الإيرانيون إلى دبي وحدها. وقد أوضحت جهة عربية معلومات عن استعداد الخلايا الإيرانية في إحدى الدول الخليجية لبدء الحراك الشيعي، بتجمعات شعبية والحسينيات، ثم ينتقل إلى مستوى العصيان المدني يتمثل بإغلاق المحلات والمتاجر، والامتناع عن العمل، إضافة القيام بتظاهرات صاخبة، ويحذر هذا التقرير من خطورة هذا الوضع، وأن التجار الذين يوالون إيران مذهبياً وسياسياً يسيطرون سيطرة شبه كاملة على أسواق المواد الغذائية والقطاعات الخدمية الحيوية في الماء والكهرباء، وأن هذا العصيان سيثقل الحياة، وقد شوهد هذا المخطط في البحرين عام 2011 قبل دخول قوات درع الجزيرة التي أنقذت الموقف (الموسوي، 2013: 1).

ومما سبق يرى الباحث أنه ينبغي التأكيد على أن المواقف الخليجية تجاه إيران تنطلق من اعتبارات عدة ليس أقلها المصالح المتبادلة مع إيران على الصعيد الاقتصادي والسياسية والثقافية، وأن كل ما سبق لهو خطر كبير على أمن الخليج، وقد يؤثر نهج السياسة الإيرانية على منطقة الخليج العربي ودول الجوار ككل، ويدخل منطقة الخليج العربي في صراعات القوى بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والدول الغربية وتركيا، وكل منها لديها مقومات القوى التي تساعد على شن هجوم دفاعي، غير أن دول الخليج لا تمتلك هذه القدرة العسكرية والطاقة النووية من أجل الدفاع عن نفسها. وهدف الإيرانيين النووي ليس إسرائيل، وإنما فرض أنفسهم على هذه المنطقة بالقوة، وهو أيضاً تحويل الدول العربية وخاصة الجوار الخليجي إلى مجرد أجرام صغيرة

تدور بحركة منضبطة حول الفلك الإيراني الذي من المستبعد أن يتخذ مساراً تصادميةً مع الفلك الإسرائيلي . وتعتبر المعادلة السياسية مستقرة في تل أبيب، في حين لم تجد الملفات الإيرانية العربية المعقدة طريقها للحل، أي مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث والمفاعل النووي الإيراني.

المطلب الثالث: سياسة إيران الدبلوماسية في الخليج (من المثالية والمجاهة إلى

البرجماتية والاعتدال)

نجحت إيران في تحقيق تطوراً ملحوظاً في سياستها الخليجية وانفراجاً واضحاً في أعقاب تولي الرئيس محمد خاتمي الحكم عام 1997؛ وبالنسبة لقطبي الخليج إيران والسعودية، فإن إيران كانت تسعى إلى كسب المملكة العربية السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة بكسر حالة الجمود لسياستها الخارجية بعد انتصار الثورة. وأما السعودية فقد كانت ترى في إيران شريكا أساسياً في منطقة الخليج وخاصة في موضوع تحقيق أمن واستقرار هذه المنطقة من خلال حل وتسوية المسائل العالقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها مسألة الجزر الإماراتية الثلاثة (طنب الكبرى، طناب الصغرى، وأبو موسى) التي تحتلها إيران منذ عام 1971 (توفيق، 2003: 219-318). وكانت بداية التطور في العلاقات السعودية الإيرانية في جوانب متعددة، ومنها التبادل التجاري من خلال منح تسهيلات لرجال الأعمال من الجانبين دون وسيط لصادراتهما.

- الدبلوماسية الإيرانية الجديدة ودول الخليج العربي

على الرغم من أنه قبل عام 1996 كانت العلاقات الخليجية الإيرانية لا تزال في حالة من التوتر، إلا أن بعض الدول الخليجية وخاصة قطر وعمان، حافظت على علاقة قوية مع إيران،

خاصة وان مضيق هرمز فرض بعضاً من خصوصية التعاون العسكري والامني بين ايران وعمان تحديداً، ثم أنضمت الكويت لاحقاً وإن كان بدرجة أقل، ولكن عندما تحسنت العلاقات بين السعودية وايران أصبح جو التقارب أكثر فعالية بين ايران ودول الخليج عامة، لأنها كانت تعتقد أن مكاسب التقارب والاستقرار كانت لمصلحة دول المنطقة. وقد لعبت الكثير من العوامل دوراً في كسر حالة الشك المتبادل التي كانت موجودة بين ايران والدول الخليجية العربية؛ ومنها خروج العراق من منظومة التأثير الخليجي، والتحالف التركي الإسرائيلي، وقضايا منظمة الأوبك، وحالة العداوة الأمريكية المستمرة لإيران - كما تم ذكره سابقاً-. وقد دفعت هذه العوامل السعودية وإيران إلى تأسيس ثقة متبادلة بينهما، وذلك بعد أن تخلت إيران عن شعاراتها الثورية؛ وقد خفت الحدة الثورية بوصول تيار المعتدلين برئاسة رفسنجاني عام 1989م، وانحسرت بوصول الرئيس محمد خاتمي بعمله على إزالة التوتر في علاقات إيران الخارجية. وفي المقابل، فإن السعودية قد وصلت إلى حد الاقتناع بأن أمنها وأمن منطقة الخليج يعتمد أساساً على دولها، وأخذت تنظر إلى إيران بواقعية أكثر لما لها من قوة عسكرية ونفطية وسكانية وجغرافية كبيرة (طول الساحل الإيراني المطل على الخليج يبلغ 3200 كم) تمكنها من لعب دور مهم ومؤثر في المنطقة، ومن ثم تبعتها الدول الخليجية بنظرتها الواقعية تلك (الحمد، 2001).

كذلك فإن السعودية قد قدرت المواقف الإيرانية التي كانت تتدد بالتهديدات العراقية المستمرة ضد الكويت والرياض، وقدرت الوقوف الإيراني إلى جانب القضية الفلسطينية واللبنانية، وصولاً إلى إدراك البلدين لضرورة التعاون على الرغم من الاختلاف الجيوسياسي بينهما. فانتقال إيران من شرعية الثورة التي طغت على سياساتها منذ انتصار الثورة إلى شرعية الدولة؛ وجدت صداها في انفتاح السياسة الخارجية الإيرانية على العالم، وكذلك انفتاحها على القوتين الإقليميتين

في المنطقة الشرق الأوسطية مصر والسعودية؛ مما حمل في طياته انفتاحا على التحالفات الدولية لهاتين القوتين، وكان ذلك هدفا أساسيا للسياسة الخارجية الإيرانية آنذاك (اللباد، 2003).

وبناء على ذلك، فقد عرفت الدبلوماسية الإيرانية الخليجية عدة تطورات منذ قيام الثورة الإيرانية 1979م، مع اختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي. فكانت هناك معالم جوهرية شكلت نقاطا بارزة في هذه العلاقات، وأهم هذه التطورات (حماد، 2002: 14):

1- الثورة الإسلامية عام 1979م، التي أعلنت مبدأ تصدير الثورة وما تلاها من قيام حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (1980-1988)، واصطفاف دول الخليج إلى جانب العراق، وتآزم العلاقات مع إيران.

2- حرب الخليج الثانية عام 1991م، وبها بدأ تحسن العلاقات والابتعاد عن الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وبداية كسر الجمود في العلاقات الخليجية الإيرانية.

3- سياسات الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني، ثم سياسات الرئيس محمد خاتمي منذ توليه السلطة عام 1997م، والتي حرصت على التصالح مع دول مجلس التعاون، وبالذات مع المملكة العربية السعودية.

4- الحصار الأمريكي للعراق بكل أبعاده وتأثيراته المختلفة.

ومع تولي الرئيس محمد خاتمي 1997م مقاليد الحكم عملت الحكومة الإيرانية على توثيق علاقاتها مع دول الخليج، الأمر الذي تمثل في إعادة تشغيل خط الطيران المباشر بين السعودية وإيران، وترأس الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك وفد بلاده لحضور مؤتمر القمة الإسلامي في طهران في أواخر عام 1997 (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2002). كما فتحت زيارة وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في نفس الفترة صفحة جديدة من العلاقات بين البحرين وإيران، غير أن التطور الأهم في مسيرة العلاقات

الإيرانية - الخليجية، كان توقيع الاتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران في 17 إبريل 2001م، والتي تضمنت بنوداً لمكافحة الإرهاب والتحري وراء عمليات غسيل الأموال ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية بين البلدين. وقد لاقت تلك الاتفاقية ردود فعل إيجابية واسعة النطاق، حيث رحبت بها مختلف الأوساط الخليجية الرسمية والشعبية على اعتبار أنها خطوة مهمة في دعم العلاقات الخليجية الإيرانية، بعد الإدراك الإيراني بأن الالتقاء مع الرياض هو الطريق المؤدي إلى التفاهم الإيراني الخليجي الجماعي. فضلاً عن ذلك، فقد كرست التطورات التي شهدتها الساحة الإيرانية خلال تلك الفترة المشروع الإصلاحى الذي جاء به خاتمي وهو مشروع تميز بالاعتدال وبطرح فكرة حوار الحضارات واستبعاد فكرة تصدير الثورة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة. الأمر الذي أنتج سياسة خارجية إيرانية جديدة تسعى إلى التواصل لا إلى القطيعة والمواجهة مع دول الجوار في منطقة الخليج العربي، وبصفة خاصة بعد تعاضم الوجود الأميركي في المنطقة (التدمري، 2000: 226).

وكانت المساعي الدبلوماسية الإيرانية تجاه السعودية تأخذ اتجاهاً إيجابياً لأمن المنطقة، حيث يرى الكثير من المراقبين أن الإيرانيين رأوا في إقامة علاقات جيدة بين طهران والرياض عاملاً أساسياً للشعور بالاطمئنان تجاه مخاوفهم من الوجود الأميركي في المنطقة، وقد تأكدت هذه الرؤية في ظل اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء انفجار الخبر عام 1996م (الذي قتل فيه 19 جندياً أمريكياً وجرح آخرون)، في الوقت الذي امتنعت فيه الرياض عن تأييد هذه الاتهامات (جريدة أخبار الخليج البحرينية، 2002). فكان خيار التقارب مع إيران والتعاون معها أفضل الخيارات المتاحة أمام السعودية، بعد رؤية الرياض ضرورة مواجهة تحديات ومتغيرات مرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت من خلال بناء علاقات مع إيران على أسس أكثر متانة من ذي قبل. وقد عبر عن هذا التوجه آنذاك سفير السعودية في طهران (عاصم بن أحمد الموسوي) حيث

قال: "إن العلاقات بين إيران والسعودية هي لخدمة المصالح الإسلامية... وإنهما ركنان أساسيان في منظمة المؤتمر الإسلامي.. . يتحملان مسؤولية كبيرة لمواجهة التحديات التي تعصف بالعالم الإسلامي في الوقت الحاضر.. ."، وأكد السفير أنه: "سيبذل أقصى جهده لتطوير العلاقات بين إيران والسعودية" (زادة، 1999).

وفي المقابل، فإن إيران استفادت من تفكك الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق، واصطدمت بسلسلة من التحديات الكبيرة، كان من أوضاعها التواجد العسكري الغربي في المنطقة، وظروفها الاقتصادية الصعبة. وقد ظهر التباين بين المصلحتين الأمريكية والسعودية في سياستهما تجاه إيران؛ فواشنطن تريد من السعودية أن تبقى على سياسة العداء القديمة لإيران، في حين ترى السعودية أن من مصلحتها الوطنية الراهنة أن يستمر التقارب مع إيران؛ فالسعودية تريد أن تحتفظ بالورقة الإيرانية في يدها من أجل توظيفها لما يخدم المصلحة الوطنية. ولكن الولايات المتحدة تريد الاستغلال الأمثل لهذه الورقة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية غير مكرثة بالمصلحة الوطنية السعودية، مع قلقها من التقارب السعودي - الإيراني لأنه عقبة في تحقيق مصالحها. وكانت التغييرات المتلاحقة في المنطقة، التي بدأت بانتفاضة الأقصى عام 2000م عندما اتخذت السياسة السعودية مواقف نقدية حادة ضد السياسة الأمريكية في المنطقة، وبالذات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وسياسة الحصار ضد العراق وانحيازها لصالح إسرائيل (الحمد، 1999)، وكان هذا من أسباب التقارب الدبلوماسي المتبادل ما بين الرياض وطهران. إضافة إلى الرؤية السعودية الخاصة بتحقيق قدر من التوازن في المنطقة مما يتطلب التقارب العربي - الإيراني في مواجهة التقارب الإسرائيلي التركي، بعدما ثبت بأن الدعم الإيراني للحق العربي في الصراع مع الكيان الإسرائيلي دعم واضح ومستمر في ظل نظام عربي يعيش حالة شديدة من الانكشاف الإستراتيجي والتفكك والاضطراب (حتي، 2002: 20).

وكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أثرت على العلاقات السعودية الأمريكية بعد أن أعلنت واشنطن عن مشاركة عدد من المواطنين السعوديين في تفجيرات نيويورك واستمرارها في المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية في السعودية على خلفية تلك الأحداث. في الوقت الذي واجهت فيه الرياض موجة متصاعدة من الهجمات داخل أراضيها، وهي تشارك مشاركة فعالة في الحملة الدولية على الإرهاب (عمارة، 2005).

إن سياسة إيران في الخليج لم تعد تتسم بالموافة والاعتماد على المبادئ المثالية، كما كانت أثناء الحرب العراقية- الإيرانية، فقد كان ذلك الموقف ضرورياً لتعزيز الثورة الإسلامية، وتثبيت سلطة النخبة الحاكمة الجديدة من الأصوليين. أما ما بعد حرب الخليج الثانية فإن سياسة إيران التي تنزع إلى الاعتدال والبرجماتية، مكرسة لتحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي، والإقليمي، بما في ذلك نزاع الجزر الإماراتية وتأتي ضمن ثلاثة عوامل أدت إلى هذا التغيير وهي (السويدي، 1996: 120):

1- يتمثل العامل الأول كون إيران تمر بفترة انتقالية إلى مرحلة من مراحل الثورة تركز على إعادة البناء. فمذ وفاة الخميني ارتكزت سياسة إيران في منطقة الخليج العربي على المصالح القومية أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية، وقد أدركت إيران عجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة تغييراً جذرياً، وعن تصدير ثورتها إلى الخارج.

2- إن الحكومة الإيرانية بدأت في إعادة بناء الاقتصاد الإيراني المدمر، ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تساهم إيران بفعالية في تثبيت دعائم الاستقرار في المنطقة، وتحسين العلاقات السياسية، وتوسيع العلاقات التجارية مع جيرانها العرب، خاصة دول الخليج العربي، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وتسعى إيران من خلال مساهمتها في توطيد أسس الاستقرار على حدودها الجنوبية، إلى تحقيق هدفين، أولهما: إقناع الدول العربية المنتجة للنفط بتخفيض مستويات

الإنتاج ورفع أسعار النفط، وثانيهما: أن تحول تركزها إلى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، حيث اتاح انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 فرصاً اقتصادية وسياسية مغرية.

3- الاعتدال والبرجماتية وهو الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وتصميم الولايات المتحدة على حماية مصالحها وحلفائها، الأمر الذي أفنع طهران أن قبول الأمر الواقع هو أكثر السياسات حكمة وحصافة.

وأشار فيليبس (Phillips, 1994: 6-13) إلى أن في ظل العقليّة التي تتهم إيران بكل أعمال الخراب والإرهاب التي قد تحدث بأي بقعة بالعالم، فإنه ليس مستغرباً أن توصف سياسة إيران الحالية بأنها سياسة دينية استعمارية، وأن يتم تجاهل مبادراتها المتسمة بالاعتدال، واعتبارها مجرد مناورات دبلوماسية بارعة لإخفاء مؤامراتها المزدوجة، الهادفة إلى فرض هيمنتها على الدول الأخرى وتصدير مبادئها الثورية. وقد يكون هناك مبالغة لهذه المزاعم، إلا أن السياسة الخارجية الإيرانية تتخبط أحياناً، وقد يسيطر النخبة السياسية فيها على بعض القرارات يحدث ازدواجية في المواقف المعلنة والفعل الحقيقي لبعض السياسة الخارجية.

ويمكن تبرير التوجه الإيراني في سياستها الخارجية الجديدة تأتي من وعيها والضرر الذي لحق بها اقتصادياً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد شعرت بالآثار السلبية لهذه الأجواء الجديدة بشكل أقوى وأوضح، وقد جاءت التغييرات الجديدة في السعي الدبلوماسي الإيراني في المناخ الجيواقتصادي الدولي في مرحلة حساسة جداً من التنمية الاقتصادية في إيران، كانت احتياجاتها المالية والتقنية فيها ملحة بوضوح؛ واحتاجت إلى هذه الموارد للتخلص من الاضرار التي سببتها لها حربها التي استمرت ثمان سنوات مع العراق، وكلفتها مئات المليارات من الدولارات، ولمواجهة تبعات زيادة عدد السكان ومعظمهم من الشباب، والاستهلاك الداخلي المتزايد للنفط (هنتر، 2001: 58-59).

ورغم التقارب بين إيران ودول الخليج العربي إلا أن إيران تعمل على إثارة القلق في نفوس دول الجوار الخليجي عند قيامها بالتدريب والمناورات العسكرية، ففي عام 2000 قامت إيران بعمل المناورات العسكرية والتدريبات في الخليج ومضيق هرمز، وعلى الحدود العراقية، وجنوب شرق إيران، وقد كانت هذه المناورات على مستوى عالٍ جداً، وشارك فيها الحرس الثوري، وقد لوحظ في المناورات الكثافة في القوات وكذلك في الأسلحة المستخدمة، حيث شاركت وحدات من القوات البحرية والبرية والجوية والحرس الثوري، فضلاً عن 60 سفينة حربية و 120 زورقاً سريعاً و 45 طائرة هيلوكبتر و نفاثة، إضافة إلى الغواصات الروسية الثلاث التي أبحرت في المياه العميقة (حماد، 2002: 56-58).

ويرى الباحث أن مناطق الصراع أو التوتر السياسي هي التي تقود التحركات العسكرية الإيرانية وأن حدودها الخليجية وكذلك حدودها الغربية لازالت تأتي في مقدمة التحديات والمناطق ذات الخطورة الأولى المباشرة على الأمن القومي الإيراني، وهذا يثبت على أن هذه المناطق جيوب ضعف وخطر في وعلى الأمن القومي الإيراني، وهذا يؤدي إلى إثارة القلق على أمن الخليج العربي لعدم توازن القوى بين إيران وبين دول الخليج العربي مجتمعة.

ومن الواضح أن أمن الخليج العربي يرتبط بالعداء بين أمريكا وإيران، فطالما العداء مستمراً فستبقى هناك قيود جدية تحد من تعزيز المصالحة العربية-الإيرانية، وتوسعة التعاون بين الطرفين، ولا سيما في المجال الأمني. ولم تكن لدول الخليج العربي خاصة والعربية عامة ثقة بأن السياسة الإيرانية الداخلية ستستمر في التطور في الاتجاه المعتدل، وأن رؤية الرئيس محمد خاتمي بشأن التسوية بين إيران وبقية دول العالم ستتحقق تماماً، ففي الوقت الذي رحبت فيه الحكومات العربية بالتوجهات التي ظهرت مؤخراً فإن هناك ما يبرر ويوضح عدم استعدادها للتخلي عن حذرهما (هنتر، 2001: 48).

ورغم الدبلوماسية الناعمة التي تتخذها إيران في سياستها الخارجية مع دول الخليج العربي، وحصولها على الاهتمام المشترك بينهم في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية إلا أنه لا يخفى عن أن المجال الثقافي والديني لإيران لا يزال محفوظاً بالخطورة التي تستدعي على دول الخليج العربي والدول العربية أخذ الحيطة منها؛ فما تسميه السياحة الدينية هي في الأساس وجه آخر لتصدير الثورة الإيرانية، والتي تم تلطيفها باسم التصدير الثقافي للثورة الإيرانية، وتعد من ركائز السياسة الإيرانية الخارجية، والتي تحرص إيران عليها مع الدول التي تتطلع للتغلغل فيها، ومن الملاحظ على أنها سياحة استيطانية كما السياحة اليهودية لفلسطين في القرن التاسع عشر الميلادي، وخير تجربة للسياحة الدينية العراق، حيث فتحت غطاء السياحة الدينية للعتبات المقدسة بالنجف وكربلاء ثم تم دخول آلاف العناصر من الحرس الثوري الإيراني للعراق، للقيام بالعديد من الأنشطة العسكرية والسياسية التي مكنت إيران من السيطرة على العراق وجعله دمية في يد طهران. أما شيعة السعودية فقد كانت زيارة المراقدين الشيعية في سوريا والعراق ما هي إلا الغطاء والبوابة التي يذلف منها شباب الشيعة لمعسكرات التدريب والتجنيد لمصلحة إيران، والسياحة الدينية خاضعة لسيطرة الحكومة الإيرانية وليست لرغبة الإيرانيين الفردية، وهذه السياحة ما هي إلا لزرع الطائفية كما هي في العراق، والتدخل في شؤون الدول الجوار في منطقة الخليج العربي والدول العربية بشكل عام، لزعزعة الأمن الداخلي للدول، وبسط النفوذ فالحلم الإيراني لم ينتهي ولن ينتهي (شحادة، 2013: 1-2).

وإيران تعمل على توطيد العلاقات وإقناع الجوار بأن سياستها الخارجية تتجه نحو البحث عن الاستقرار والسلام والتعاون المشترك الاقتصادي والأمني والتجاري والقوى البشرية وغيرها من المجالات التي تسعى إيران لتحقيقه من أجل تنمية اقتصادية داخلية، إلا أن -كما أسلفنا- قيامها بالمناورات البحرية، وتعزيز القوى العسكرية في الجزر الثلاث الإماراتية المحتلة، والتهديدات

الدائمة لأمريكا واسرائيل ودول الغرب، ما هي إلا إشارة واضحة لدول الخليج وتتحدى جيرانها بزياراتها لجزيرة أبي موسى وحشد قواتها فيها، وقد يبدو واضحاً صيحات الحرب بلا منطق ولا عقلانية، إنما نابع من تخبط في السياسة الخارجية لها وتذبذب الركائز التي لا بد أن تقوم عليها أي دولة منظمة، ويأتي هذا بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة والخانقة التي تعيشها إيران ومؤسساتها المالية والاقتصادية التي تعاني من شلل شبه تام، نتيجة عقوبات دولية فرضها المجتمع الدولي عليها بسبب برنامجها النووي (طفله، 2012: 1).

ولابد من الإشارة إلى أن إيران رفعت مستوى التحدي بينها وبين الدول الخليج العربي والذي تستهدفه من خلال الرسائل العدائية الغير مباشرة، ولاسيما السعودية ويأتي ذلك من خلال المرحلة الجديدة التي قد تكون نقلة لآخر لعبة تقوم بها طهران، وبداية لمرحلة قد تكون مختلفة تماماً، حيث حسمت إيران خيارها بالمواجهة البحرية المباشرة مع الولايات المتحدة عندما تقدمت البحرية الإيرانية لتغطي مناوراتها في المنطقة الممتدة من المضيق على طول شبه الجزيرة العربية إلى خليج عدن وباب المندب وشمال المحيط الهندي، حيث التواجد الطبيعي للأساطيل الأمريكية والبريطانية، وهذه رسالة واضحة بأن أمنها القومي بات يبدأ من هنا، وهذا استهداف غير مباشر لأمن الخليج العربي والدول المطلية عليه خاصة السعودية، فإيران رغم حرصها على إرساء الثقة بين الأطراف الخليجية وبينها، والحرص على علاقة حسن الجوار معها، إلا أنها لم تثبت حسن النية، خاصة بعد محاولتها اغتيال السفير السعودي في واشنطن، وبحنكة عاهل المملكة العربية السعودية لم تصدر منه أي ردود فعل تفجر الموقف، ولم ترد جواب مباشر على كل التهديدات والتحذيرات بإغلاق المضيق والذي يضر بشكل مباشر السعودية (عون، 2012: 1).

ومما لاشك فيه أن النظام الإيراني جار مقلق ومزعج، ومحاولته للهيمنة على الجوار من دول الخليج العربي مازال يراود سياسة إيران، ومحاوله استغلال شيعة الخليج لإثارة الاضطرابات

والفوضى، ومشروع الهيمنة الكاملة على العراق ما بعد صدام، ومحاولة أيضاً السيطرة على نفط العراق قرب الحدود معها وعلى الحقول المشتركة مع الكويت وقطر (حنفي، 2012: 1). فالازدواجية أصبحت معهودة في السياسة الإيرانية، فلغة الحرب والتهديد، يتلوها وفد مفاوض يرحب بالتعاون الدولي والحوار لحل أزمتها النووية بتعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، ولغة الغطسة لجيرانها العرب الخليجيين المسلمين، يستمران بلا هوادة (طفله، 2012: 1).

ومما سبق ومن وجهة نظر الباحث أنه ورغم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها إيران، والنجاح الذي حققته في التقارب بينها وبين دول الخليج العربي في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها، إلا أن هذه الجهود لم تصل إلى الهدف الذي تسعى إليه سياسة إيران الخارجية، وموضوع الأمن الخليجي مازال يقلق دول الجوار في منطقة الخليج العربي، وليس هناك أي نية تعاون مشترك أمني بين دول الخليج العربي وإيران على أرض الواقع، ويعزى ذلك إلى سياسة إيران الخارجية الغامضة، فهي تارة مسالمة تدعو إلى حسن الجوار، وحفظ الأمن الخارجي والداخلي للجوار وأمن الخليج العربي، وتارة تهدد بإغلاق مضيق هرمز، وتقوم بالمناورات البحرية والبرية والجوية على جزر الإمارات المحتلة، وعدم تصدير البترول الذي يشكل خمس الإمداد العالمي من النفط، والتهديدات التي تمارسها على أمريكا وإسرائيل، والعكس صحيح، والتخوف الحاصل لدى دول المنطقة الخليجية والعربية والمجتمع الدولي ككل من امتلاك إيران للمفاعل النووي، والقدرات العسكرية المتزايدة لإيران، والتي تعتبر من مصادر القوى التي تسعى إيران من خلالها لفرض مبدأ توازن القوى في المنطقة العربية والعالمية، خاصة بعد غياب ندها والعنصر القوي في المنطقة وهي العراق، بسبب التدخل الشيعي وتدهور الأوضاع في العراق، والاحتلال الأمريكي الذي رضخ تحته ومازال العراق ويعاني من الضعف بسبب العديد من الأسباب ونتيجة لما سبق ذكره، وعليه

فإن إيران مازالت تهدد أمن الخليج العربي رغم كل المساعي الدبلوماسية والتقارب الكبير بينها وبين دول الخليج العربي.

الفصل الرابع

أثر السياسة الخارجية الإيرانية على أمن الخليج العربي

لمشاريع الاحتلال سواء أكانت الفكرية منها أو السياسية أوحى العسكرية لابد لها من مقومات تركز عليها وخطط واهداف تتطلق منها ولعل الاحتلال الفكري والسياسي أولى بالتخطيط والعناية المركزة، وله مشاريع على مدى طويل باسم تصدير الفكر أو المذهب أو التوجه الديني أو السياسي لبلدان تتمتع بأفكار وسياسات مستقلة تعبر عن عمقها التاريخي والثقافي وأصالة انتمائها العربي الإسلامي، كالذي تتمتع به دول تعد الأغنى فكريا والأكثر حرية بالفكر والإعلام والأعمق في الأصالة، والأعرف بأمر دينها كدول الخليج العربي خصوصا ودول الشرق الأوسط عموما، أن المشروع السياسي لاحتلال دول الخليج من قبل إيران بفرض سيطرتها على أبناء دول الخليج بما يحملون من الفكر الشيعي الإيراني ذي التوجه الصفوي التوسعي على حساب حكام دول المنطقة وأهلها الشرعيين، بداء يأخذ صورة أشبه بالمتكاملة بعد إزالة بعض الرتوش من أمام أعين المراقبين للمشروع الإيراني في المنطقة.

وما التهديد الإيراني لمملكة البحرين واعتبارها المحافظة الرابع عشر بمنأى عن هذا المشروع، ولا اللعب بورقة أبناء القطيف من الطائفة الشيعية، وحادثة المدينة المنورة في مقبرة البقيع هي بحادث عرضي ليس له علاقة بما يدور في خلد دهاقنة السياسة الإيرانية الصفوية. ولعل إطلاق القمر الصناعي الإيراني ووضعه في مداره الذي أربع الغرب ما هو إلا تهديد لدول منطقة الخليج العربي عسكريا وما استخدامه إلا لإغراض التجسس على المنشآت العسكرية ورصد التحركات العربية في الخليج.

وكما أسلفنا الذكر بأن أي احتلال لا بد له من خطط وإعداد ومناورات واذرع كالإخطبوط تحوم حول الهدف أو المكان الذي يراد احتلاله لتأمين الحماية والدعم اللازم ولعل هذا لم يغيب عن بال من وضع الخطط لابتلاع دول الخليج العربي حيث زرع اذرع الإخطبوط في عموم الجسم العربي كحزب

الله في لبنان والحركة الحوثية في اليمن وحزب الله الكويتي والنشاط الشيعي في البحرين والسعودية وغيرها الكثير.

المبحث الأول

الأبعاد الأيديولوجية الثورية الدينية

قدم المفكر الإيراني الأمريكي " A.K.Ramazani " تحليلاً للأيديولوجية الإيرانية مبيناً أنه منذ قيام الثورة في إيران عام 1979م، حدثت أربعة تطورات سممت العلاقات الإيرانية - الخليجية، وكان أول هذه التطورات هو الأيديولوجية الإيرانية التي قدمها الإمام الخميني لمحاربة الدولتين الأعظم، الولايات المتحدة الأمريكية (الشیطان الأكبر) و روسيا (الشیطان الأصغر)، وينسحب ذلك على على أصدقاء وحلفاء الشيطان الأكبر في الخليج، حيث يجب تنقية هذه الدول (الخليجية) من قبل إيران الثورية " التي تحكم بما أنزل الله ". ولن يتحقق أمن الخليج وفقاً لهذه الأيديولوجية إلا عندما تشور الشعوب في الخليج ضد الحكام الموالين لأمريكا، وتقوم في دول الخليج حكومات مشابهة للحكومة الإيرانية، وتقطع علاقاتها بأمريكا، وتعترف بأن إيران هي الدولة الرائد في منطقة الخليج (الشايجي، 1999: 101) .

ولا يبدو هناك نية لدى رجال الدين في إيران التخلي عن أطماعها التوسعية التقليدية في الخليج، أو استعدادهم للتخلي عن الجزر الثلاث التي احتلتها إيران، أو حتى التخلي عن ادعاءات إيران بفارسية الخليج. وقد صرح وزير الخارجية الإيراني " ابراهيم يازدي "، بأنه " لا يمكن تغيير الجغرافيا والتاريخ، إن اسم الخليج الفارسي كان منذ بداية التاريخ ". ولقد أدى التوتر بين إيران وبقية دول الخليج العربي إلى حرص زائد رسمي من كل الأطراف على تجنب المواجهة، ذلك أن الصدى الشعبي للثورة الإسلامية الإيرانية أتى أكله، حيث أدت التعبئة الشيعية، كذلك جذور الخلافات العرقية، إلى إحداث صراع بين بعدين " سنة مقابل شيعة "، وعرقي " عرب مقابل فرس "، من هنا بدأت تظهر الأهداف الأيديولوجية للثورة الإيرانية في نشر الفكر الشيعي في منطقة الخليج عامة، تمهيداً لبط السيطرة

عليها، وذلك لما لهذه المنطقة من موقع استراتيجي، وخيرات عظيمة وخاصة النفط (فودة، 2000: 42).

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف عملت ايران على استنهاض مؤيديها من شيعة مقيمين في مختلف الدول الخليجية، والدفع بهم للثورة ضد حكامهم العرب.

المطلب الأول: استنهاض الأقليات الشيعية في دول الخليج العربي

إن بعض التهديدات المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها الأمن في الخليج العربي يمكن أن تأتي نتيجة لتدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية لدول أخرى، بحيث تتم زعزعة الأمن والاستقرار فيها، وقد يكون ذلك من خلال تقديم الدعم لبعض قوى المعارضة في الداخل أو مساعدة بعض العناصر والتنظيمات على القيام بنشاطات هدامة، وقد تتخذ الدول ذلك أداة لتحقيق مصالحها وتنفيذ أجنداتها (المهري، 2010: 71).

إن لدى ايران علاقات متبادلة معقدة مع جاراتها الخليجية، وهذا يرجع الى مجموعة من العوامل ذات الطبيعة المختلفة: التاريخية، الايديولوجية، السياسية، والاقتصادية. ولقد دانت ايران العدوان العراقي على الكويت، لكنها وقفت بشدة ضد التدخل الأجنبي في تسوية الوضع المتشكك، غير أن الكويت وحلفاءها الإقليميين في مجلس التعاون الخليجي قوموا بسياسة ايران في فترة الأزمة على أنها ايجابية بما فيه الكفاية، وحاولوا في فترة ما بعد الأزمة تطبيع العلاقات معها، سعياً منهم في استثمار دعمها ضد العراق. وفي الوقت نفسه لم يكن سهلاً على دول الخليج اقامة علاقات أكثر متانة مع ايران نظراً لوجود المزيد من النزاعات والتناقضات بين هذه الدول وايران (لازاريف، 2002: 112).

ويبدو أن أقرب التيارات السياسية في الخليج العربي إلى إيران هي الأحزاب السياسية في الكويت والبحرين، وهو تقارب يأخذ طابعاً سياسياً، ولا يعلن أيّ من هذه الأحزاب أي علاقات واضحة تشي بالتبعية لطهران، وفيما يبدو أن التيار الإصلاحى - الشيعى السعودى - فى السنوات الأخيرة، بقيادة كل من حسن الصفار ومحمد محفوظ أقرب إلى التيار الإصلاحى الإيرانى منه إلى الدولة الإيرانية ومصالحها وخطابها المعلن تجاه العالم العربى.

1- الخارطة الشيعية فى دول الخليج، وكيفية إستغلالها من قبل إيران

فىما يلى سنتناول انتشار الأقليات الشيعية فى دول الخليج العربى، كل دولة على حدة، ودور إيران فى استنهاضها وإستغلالها، لتحقيق مصالحها:

1- فى البحرين: تمثّل جمعية الوفاق البحرينية أحد أكبر الأحزاب السياسية الشيعية فى البحرين،

وتشارك فى العملية السياسية بكثافة، وقد تمكنت فى الانتخابات النيابية الأخيرة 2010 من حصد 18 مقعداً من أصل 40 (صحيفة الأهرام القاهرية، 2010). وتعلن فى برنامجها الانتخابى أنّ رؤيتها تتمثّل بـ "بناء وطن عصري وحكم صالح تتكرس فيه المشاركة الشعبية الحقيقية فى صنع القرار، ويحقق مبادئ المواطنة والحرية والعدالة والمساواة فى ضوء الرؤية الإسلامية" (العيسى، 1996: 54).

وعلى الرغم من التوترات الدائمة بين "الشارع الشيعى" والنظام البحريني التى يتخللها فى كثير من الأحيان عنف واتهامات بالتآمر ومحاولات تغيير النظام السياسى بالقوة، إلا أنّ الجمعية حافظت خلال السنوات الأخيرة على خطها السياسى الذى يقوم على المشاركة فى اللعبة السياسية والتغيير من الداخل، وإن كان الحزب يمثّل المعارضة السياسية الرئيسية فى البلاد اليوم. وعلى الطرف الآخر، قررت جمعية العمل الإسلامى (أمل) (التي تؤمن بإشراف عام من الولي الفقيه) مقاطعة الانتخابات النيابية الأخيرة، وأصدرت الجمعية بياناً بعنوان "لماذا ندعو لمقاطعة انتخابات 2010؟" أحال ذلك

الخيار إلى تراجع المشروع الإصلاحى الذى أعلن عنه ملك البحرين، وطالب البيان بتعزيز قاعدة الشراكة فى الحكم ودور مجلس النواب (الموقع الرسمى لجمعية أمل) .

ويرى الباحث أنه وبالرغم أن الأحزاب الشيعية الكبرى فى البحرين لا تملك ميليشيات عسكرية، كما هي الحال فى لبنان والعراق، فإنها تحرك الشارع السياسى هناك من خلال المظاهرات والمسيرات وإثارة الرأى العام المدعوم من إيران كما حدث فى العامين 2011-2012م.

واليوم وبعد أن كانت الشيعة تتزعم المعارضة البحرينية وهي منفية فى الخارج ومطاردة فى الداخل، أصبحت تتواجد فى البحرين على شكل جمعيات سياسية ويؤخذ رأياها فى الميثاق الوطنى وتعديل الدستور، وقد أصبح لهم خمس جمعيات سياسية ناشطة، منها: الوسط العربى الإسلامى الديمقراطى، المنبر الوطنى الإسلامى، الوفاق الوطنى الإسلامى، ومن النجاحات فى هذا الأسلوب عزم وزير التربية على تدريس المذاهب والفقهاء المقارن فى المعهد الدينى وتخصيص مدرسين من كل مذهب لتدريس مذهبه مع تعديل المناهج لتناسب ذلك، وقد بدأت البحرين منذ العام 2002 فى نقل مراسم عاشوراء على أجهزة إعلام الدولة بأمر ملكى. إن تسلسل الأحداث جميعها يشير إلى التحرك الشيعى المدروس والثابت التوجه، على أرض مملكة البحرين بدءاً من المظاهرات الشيعية عام 2011م، وتوزيع المنشورات المناهضة للحكم وسط دعم كامل من النخبة الدينية الإيرانية وانتهاءً بالإعمال الإرهابية الطائفية والتهديدات الإيرانية، لتؤكد بما لا يقبل الشك نجاح الدور الإيرانى فى إبراز تيار "الإسلام الشيعى السياسى" والهدف واضح وهو مساعدة الشيعة فى كل مكان على المطالبة بحصتهم فى السلطة السياسية (زيدان، 2013).

2- فى الكويت: بالرغم أن نسبة الشيعة أقل من البحرين إلا أن قرب الكويت جغرافياً وديمغرافياً من إيران وجنوب العراق والمنطقة الشرقية فى السعودية حيث توجد الكثافة الشيعية فى المنطقة يجعل

منها على تماس مباشر مع النفوذ الإيراني والنشاط الشيعي بكافة ألوانه السياسية وتحولاته التي مرّ بها منذ الثورة الإيرانية في العام 1979 إلى اليوم.

ففي الانتخابات النيابية الأخيرة، نجح الشيعة برفع نسبتهم في البرلمان إلى تسعة مقاعد، منها خمسة للإسلاميين من أصل 50 مقعداً، وتتعدد المظلات السياسية للشيعة وتختلف في مرجعياتها ورؤيتها السياسية، ومن أبرزها التحالف الإسلامي الوطني (الواجهة السياسية لجمعية الثقافة الاجتماعية، والأقرب إلى إيران) والاتلاف الوطني، تجمع العدالة والسلام، تجمع الرسالة الإنسانية الوطني (صحيفة الشرق الأوسط، 2009).

ما تزال علاقة شيعة الكويت بإيران مدار جدل سياسي بين الشيعة والحكومة الكويتية، مما يخلق مساحة من التوتر السياسي الداخلي، لكن وجود حياة سياسية نيابية يخفف من درجة الاحتقان ويخلق في المقابل فضاء من التحالفات بين الطوائف والقوى السياسية المختلفة. ذلك لا ينفي وجود نقاط تماس ترفع من حدة الاحتقان، كما حصل عندما شارك نائبان شيعيان (عدنان عبد الصمد وأحمد لاري) في العام 2008 في تأبين القائد المعروف في حزب الله عماد مغنية، الذي تم اغتياله في دمشق، فيما تتهمه السلطات الكويتية بالمسؤولية عن اختطاف طائرة كويتية في العام 1988، أدت إلى مقتل كويتيين (صحيفة الحياة اللندنية، 2010).

وليس أزمت الكويت السياسية وتعرض رئيس الوزراء الكويتي لاستجواب من قبل أعضاء مجلس الأمة السنة الغيورين على بلدهم بسبب دخول الفالي الذي يصنف من أخطر رموز التبشير الشيعي في المنطقة بمعزل عن المشروع الإيراني في ابتلاع دول المنطقة عموماً والخليج خصوصاً. وفي العام 2010 قرّرت الحكومة الكويتية سحب الجنسية من عالم شيعي، ياسر الحبيب، قام بالتهجم على إحدى زوجات الرسول (ص)، بحسب ما نقل عنه (زيدان، 2013).

أما من الناحية الدينية فإنهم يعتمدون بشكل أساسي على حسينيّاتهم المدعومة من إيران، فهي كالنادي والملتقى لهم يعقدون فيه اجتماعاتهم، وتوجد فيها مكتبة ودار نشر، وفيها عدة لجان تتولى تنظيم مختلف شؤونها، وتنظيم الاحتفالات والندوات الدينية، وغالباً ما تكون هذه الحسينيات خارج سيطرة وإشراف وزارة الأوقاف، وفيها غرف يسكنها الشيعة الوافدون من إيران إلى الكويت. الأمر الآخر الذي سعى شيعة الكويت لتحقيقه هو إنشاء هيئة للأوقاف الجعفرية، يثبتون من خلالها وجودهم ومذهبهم، وينمّون مواردهم المالية، وكانوا يحرصون على أن تكون هذه الهيئة مستقلة عن وزارة الأوقاف وعن الأجهزة الحكومية، بل وطالبوا بأن تكون تحت إشراف علماء مذهبهم كونهم ينوبون عن إمامهم الغائب.

أما الأنشطة الاقتصادية فعديدة ومتنوعة، حيث هناك الكثير من الشيعة من التجار ورجال الأعمال الذين يدعمون أنشطة طائفتهم ومن خلفهم إيران، وقد ساعدتهم في تبوء هذه المكانة الاقتصادية الهامة مشاركتهم لبعض شيوخ آل الصباح في أعمالهم التجارية، وبرزت من الشيعة عائلات اقتصادية كبيرة منها بهبهاني وقبازرد والكاظمي والهزيم وبهمن وبوشهري والوزان والمزيدي ومقامس ومكي ودشتي والصراف والنقي، كما أنهم ومنذ فترة طويلة يسيطرون على قطاعات اقتصادية هامة عديدة منها المواد الغذائية والسجاد والذهب والمخازن، وبذلك فإن أثر إيران على الشارع الكويتي يبدو واضحاً للعيان، والحكومة غير قادرة على تحجيمهم (زيدان، 2013).

3- في العراق: تمتلك إيران نفوذاً كبيراً داخل القوى الشيعية، سهّل عليها اختراق العديد من المفاصل السياسية والأمنية والثقافية، وقد استفادت طهران من السنوات التي احتضنت فيها الشيعة الهاربين من النظام العراقي السابق، وأصبحوا فيما بعد القادة السياسيين للعراق الجديد.

وتشير المعلومات إلى أن التجارة نمت بين البلدين منذ العام 2003 بنسبة 30%، فيما تتجاوز صادرات إيران غير النفطية إلى العراق مليار دولار، بالإضافة إلى مئات الملايين من المساعدات التي

تقدمها إيران سنوياً للعراق، وبرامج التدريب والتعاون المشتركة التي وقعتها الحكومتان. على الصعيد السياسي، يعد المجلس الأعلى الإسلامي، بقيادة عمار الحكيم، الحليف الأكثر صلة وقرباً من طهران، وقد تأسس في بداية الثمانينات تحت قيادة محمد باقر الحكيم، تحت لواء "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، وقد احتضنت طهران قيادته ونشاطاته، وساعدته في بناء فيلق بدر، الذراع العسكري له، والذي تشير بعض التحليلات والقراءات إلى أنه "الجيش العاشر في الحرس الثوري الإيراني". **ويعدّ المجلس مقرباً من المرجع السيستاني بالرغم أنّ الأخير لا يقول بولاية الفقيه التي يذهب إليها المجلس (الزويري، د.ت: 191-195).**

شارك في الانتخابات العراقية كافة منذ سقوط نظام صدام حسين، إلا أنّ نفوذه السياسي تراجع بوضوح في انتخابات المحافظات (لصالح قائمة دولة القانون التي يقودها نوري المالكي) والبرلمانية الأخيرة، (لكل من العراقية بقيادة إياد علاوي والقانون بقيادة المالكي)، وقد شاركها بتحالف "الائتلاف الوطني" مع عدد من الأحزاب الشيعية الأخرى، وحصل الائتلاف على المرتبة الثالثة، منها التيار الصدري وتيار الإصلاح وحزب الفضيلة ومنظمة بدر، والمؤتمر الوطني، وحازت كتله مجتمعة على قرابة سبعين مقعداً، وكان نصيب الأسد فيها للتيار الصدري، فيما تراجع ما حصل عليه المجلس الأعلى إلى نصف المقاعد تقريباً (موقع البي بي سي العربي، 2010).

على الطرف الآخر، كان يقع التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر، الذي قدّم كما أعلن موقفاً رافضاً سلبياً من الاحتلال الأميركي في البداية، وإن لم يشتبك معه في السلاح إلا مرات قليلة، من خلال جيش المهدي المرتبط به. ويعود تأسيس التيار الصدري إلى اللحظات الأولى من الاحتلال، وقد حظي بتأييد واسع داخل الطبقات الفقيرة والمحرومة من الشيعة، واستفاد زعيمه مقتدى من المكانة الرمزية والروحية لعائلته التي تضم المفكر المعروف محمد باقر الصدر ووالده محمد صادق الصدر. وقد كانت علاقة التيار الصدري مع القوى الشيعية الأخرى المتحالفة مع طهران مضطربة في بداية

الأمر، إلا أن زعيمه مقتدى سرعان ما تحول موقفه، وبدأ يقترب من الائتلاف الشيعي، ويوثق علاقاته مع حزب الله في لبنان، مما قارب بين التيار وإيران، وقد سافر الصدر نفسه إلى قم للإقامة هناك واستئناف مسيرته العلمية (نصر، 2007: 188 - 190).

وقد حدثت مواجهات دامية بين الحكومة العراقية بقيادة المالكي وجيش الصدر، وقد أعلن زعيمه مقتدى الصدر في العام 2007 عن تجميده، بعد أن ارتفع منسوب الشكاوى من أتباع الجيش وأعمالهم ضد القوى الأخرى، وتحديداً السنة، مع أنه ليس جيشاً نظامياً مدرباً بصورة محترفة (صحيفة الغد اليومية الأردنية، 2007).

وحزب الدعوة هو بمثابة أكبر الأحزاب السياسية الشيعية العراقية، وقياداته هم من أمسكوا بموقع رئاسة الحكومة في السنوات الأخيرة، سواء من إبراهيم الجعفري ومن ثم نوري المالكي، وهم وسيلة لتحقيق المد الإيراني الرامي لإبتلاع المنطقة، وهم اليد الإيرانية في العراق التي تنفذ ما يملى عليها من إيران (موقع البي بي سي 26 اذار 2010).

وقد ساهمت إيران في جمع كل من الائتلاف الوطني الشيعي بالمالكي مرة أخرى، وتسهيل عودته إلى رئاسة الحكومة، حتى لا يذهب الموقع إلى علاوي الذي يمثل خصماً سياسياً لإيران ومقرباً من الدول العربية السنية (موقع البي بي سي، 2010).

في المحصلة، ما تزال إيران تمسك بزمام الأمور، وتمتلك نفوذاً كبيراً على الأحزاب والقوى الشيعية هناك، ما يمنحها مفاتيح متعددة للتدخل والتأثير وحماية مصالحها الحيوية.

4- في السعودية: يكثر تواجد من يحمل فكر الطائفة الشيعية في المملكة العربية السعودية بالمنطقة الشرقية وبالتحديد في منطقة الأحساء ومن مناطقهم هي (الهفوف، والمبرز، والقارة، والمنصورة والبطالية)، كما يتركز وجودهم في منطقة القطيف والأحساء والدمام، أيضاً لهم وجود ملحوظ في المدينة المنورة وخاصة في حي العوالي.

أما في الحديث عن نسبتهم السكانية في المملكة فهي تتراوح بين أقل معدل لها نشر بـ5% وأعلى معدل نشر بأنهم يمثلون 10% في أكثر المراكز دعماً للمد الشيوعي السياسي في دول المنطقة. فيما نشر مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في مصر في تقريره السنوي الأول الصادر سنة 1993، بان نسبة الشيعة في السعودية 10%، وهذا المركز عرف عنه المبالغة في أرقام الشيعة، فهو يجعلها في العراق 65% وفي البحرين 70% في تقريره الصادر سنة 1999 (السعدي: 2009).

ففي المنطقة الشرقية في السعودية توجد جماعات تقلق الحكومة السعودية لاتصالها بشكل مباشر وغير معلن مع إيران؛ والحرس الثوري الإيراني ذو مظهر عسكري، إلا أنه يجمع بين الروح القومية الإيرانية والمثل الإسلامية الراديكالية للثورة التي أسست هذا التنظيم العسكري. وقد شكل خطراً كبيراً بتدخله على هيئة مدنيين، وكان لتواجد الشيعة في السعودية أمراً غاية التوتر (السويدي، 1996: 291-292).

وأهم نشاطاتهم الدينية فهي لا تختلف كثيراً عن نشاطات الشيعة في إيران والعراق والبحرين ولبنان حيث يسمع في مساجدهم مع الأذان كلمات "أشهد أن علياً ولي الله" و "حي على خير العمل" وتكثر في حسينياتهم ومساجدهم الدروس والمحاضرات، وتوضع الإعلانات لذلك دون رقيب أو حسيب في الوقت الذي لا يسمح لجيرانهم من أهل السنة بإقامة المحاضرات إلا بإذن من الإمارة ومركز الدعوة. ولكن نرى في السنوات الأخيرة بالتحديد، ارتفاع أصوات الرموز الشيعية في العراق ولبنان باعتبار هذين البلدين تحت تصرف الشيعة وإنهم العون المباشر لمواقف إيران الشعبوية بالمطالبة بتخليص المراقدين في مقبرة البقيع وادارة الحرمين من السيطرة السنية عليهما، بالإضافة إلى ارتفاع أصوات القيادات الشيعية في الداخل بالمطالبة بحقوق الأقلية الشيعية في حكم البلاد ولعب بورقة الطائفية على أوتار السياسة بتحريض من إيران. ولما كانت مواسم الحج والعمرة هي مواسم تجمع المسلمين من أغلب دول العالم فإن اللوبي الصفوي الشيعي يعمل بأقصى ما يمتلك من جهد لاستغلال

هذا التجمع العالمي لنشر التشيع الصفوي، مستغلاً ما يمكن تسميته بالسياحة الدينية، حسب ما يرى كبار علماء المسلمين مستندين بقولهم هذا إلى الوصايا التي قدمها المرجع الشيعي الكبير الميرزا جواد التبريزي لأتباعه: (بأن الحج هو أفضل الأوقات للتبليغ بالمذهب الشيعي وليعمل كل شخص بما يستطيع من أجل نشر مذهب أهل البيت، وعلى كل شيعي أن يراقب تصرفاته وأخلاقه عند تعامله معهم ولتكن قراءة الدعاء والزيارة بالشكل الذي يجذب قلوبهم) (السعدي: 2009).

وقد اتهمت السعودية إيران بإشعال الصراع بين السنة والشيعة، وخاصة بعد انتشار التشيع في العالم العربي بأغلبية سنوية تهدد أمنها، وأصبح دخولهم ليس مقروناً بتصدير الثورة كما كان قبل رفسنجاني (العيدروسي، 2002: 354).

ورغم العدالة التي تمارسها السعودية مع الشيعة ولهم حقوق كبقية الشعب ولا توجد تفرقة في المعاملة، ويأتي ذلك بعدما ساد الهدوء في العلاقات السعودية الإيرانية، إلا أن إيران لا تعامل بالمثل (العيسى، 1996: 54)

إن إيران عندما شعرت بإفلاسها عالمياً من التبشير الشيعي عزموا على إطلاق أعمال الشغب في أكثر بقع المعمورة أمناً وأمان، مستهدفة على وجه الخصوص الأسرة الحاكمة السعودية، وهذا الأمر الذي برز دواعي هذه التظاهرات وأعمال الشغب التي تكررت في باحة المسجد النبوي الشريف في الفترة الأخيرة بأنها سياسية بحتة، والغرض منها استعراض للقوة الشيعية والدعاية للمذهب الشيعي، بالإضافة إلى محاولة لتثبيت حق في المشاركة بالحكومة التي لا تمثلها طائفيًا، وهذه هي الذريعة التي أسقطت بها الولايات الأميركية المتحدة نظام الحكم في العراق وهي ذاتها التي ساعدت في احتلال أفغانستان (السعدي: 2009).

5- في الإمارات: يقدر تقرير "الحرية الدينية في العالم"، الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2006، نسبة الشيعة إلى إجمالي السكان، بنحو 5% من إجمالي عدد سكان دولة الإمارات،

الذي يبلغ نحو 4.5 مليون، ويشكل نسبة غير المواطنين منهم نحو 85 في المائة، في حين أن مصادر أخرى تقول إن نسبة الشيعة لا تزيد عن 10 في المائة. ويتركز الشيعة في إمارة دبي والشارقة وأبوظبي، ولهم وجود محدود في بقية الإمارات الأخرى. (موسوعة الرشيد الالكترونية، 2012م).

ويغلب على المجتمع الشيعي في الإمارات مذهب الإمامية، وتتنوع أصولهم الإثنية/ القومية إلى عرب، وهم "البحارنة" الذين جاؤوا من شرق الجزيرة العربية؛ مثل البحرين، والإحساء والقطيف في السعودية؛ وإيرانيين أو "العجم"، وأبرزهم اللاريون والأشكنانيون؛ وهنود، ومنهم اللواتية، الذين هاجروا قبل قرون من منطقة حيدر آباد الهندية إلى سلطنة عُمان، ومنها إلى الشارقة ودبي. ويذكر أنه توجد في الإمارات، وفي معظم دول الخليج العربية، قبائل تسمى الهولة (وهي تحريف عن الحولة)، والتي كانت تاريخياً تستوطن الساحل العربي من الخليج. إلا أنها انتقلت منذ قرون بعيدة إلى الساحل الفارسي، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين عادت واستقرت في الساحل العربي مرة أخرى. وفضلاً عن المواطنين الشيعة، يقيم في الإمارات أيضاً عدد كبير من الإيرانيين الشيعة، الذين هاجر أغلبهم إليها بعد الثورة الإيرانية. فقد أشار تقرير لجريدة "الشرق الأوسط" اللندنية (نشر في 26 يناير/ كانون الثاني 2007) إلى أن عدد الإيرانيين - بحسب تقديرات غير رسمية - يقدر بنحو نصف مليون، يتركز معظمهم في دبي.

وتعتبر كافة جوامع الشيعة وحسينياتهم ومآتمهم ملكاً خاصاً، ولا تتلقى أي تمويل من الحكومة، وهي مدعومة من إيران، وتتبع في إمارة دبي مجلس الأوقاف الجعفرية الخيرية، ولا يتم تعيين الأئمة لمساجد الشيعة من قبل هيئة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتحاول إيران مراراً وتكراراً استغلالهم لزعزعة الاستقرار في البلاد، من أجل تحقيق نفوذ لها في الإمارات وتهيئة الأجواء للمد الشيعي والفكر الشيعي، إلا أن الحكومة الإماراتية تراقب نشاطهم عن كثب (موسوعة الرشيد الالكترونية، 2012م).

6- قطر وعمان: يمتاز شيعة عمان وقطر بالرغم من قلة عددهم بتربعهم على هرم الاقتصاد العماني والقطري فهم يمتلكون الكثير من المشاريع الصناعية والتجارية والاقتصادية والآن يساهمون في بناء مشاريع قومية عملاقة يحاولون من خلالها رسم دور مهم لهم في اقتصاد البلد.

ومما تجب الإشارة إليه هنا أنه توجد في قطر قبائل تسمى الهولة (أو الحولة)، والتي كانت تاريخياً تستوطن الساحل العربي من الخليج، ومن هذه القبائل في قطر، الأنصاري والصدقي وآل عبد الغني وفخروا وغيرها. ومعظم شيعة قطر وعمان يتبعون لمرجعية آية الله العظمى علي السيستاني في العراق وكان الشيعة في قطر يحتكمون في قضايا الأحوال الشخصية إلى المحاكم الشرعية، وفي عام 2005 أنشئ لهم ضمن هذه المحاكم شعبة للمذهب الجعفري، تبت بقضايا الزواج والطلاق والميراث وغيرها. وتحاول إيران في أكثر من مناسبة توظيف الوجود الشيعي في قطر وعمان للمساومة بها في أي ستحقاق قادم ومحاولة زجهم في الحياة السياسية من خلال توفير كافة وسائل الدعم اللوجستي والمعنوي لهم (السعدي: 2009).

2- الأهداف الاستراتيجية من تحريك إيران لشيعة الخليج

إن الهدف الذي تسعى إليه إيران من تحريك هذه الطوائف يمكن ذكرها كالتالي (زيدان، 2013):

1- إيران تريد أن تبسط نفوذها على المنطقة كلها وأن تكون قوة، فهناك صراع، فنحن لدينا في الشرق الأوسط ثلاثة قوى إقليمية تتصارع القيادة والزعامة والسيطرة، في ظل غياب المنافس العربي القوي، فكانت مصر فيما مضى هي الدولة القوية المواجهة للتحالف الثلاثي، تركيا الأتاتوركية الأطلسية، وإيران الفارسية، وإسرائيل الصهيونية، فمن كان يتصدى لهؤلاء؟! مصر، حينما كانت

لمصر كرامة وقيمة، وكان يحاول قادتها أن يصنعوا لمصر قاعدة كبيرة لوحدة عربية، فأيران تستخدم دور الشيعة لضرب استقرار الدول الخليجية.

2- إن إيران تتدخل اليوم في الوضع العربي العام، وخاصة الخليجي، فأيران اليوم تضغط بالكتلة البشرية الشيعية القريبة من إيران؛ فمثلاً لو أخذنا العراق نموذجاً فهي نموذج للتدخل الإيراني والمشروع الإيراني، فنحن ندرك إذا كانت إيران محتلة أمريكياً فإن احتلال إيران هو الأصرح وهو الواقع.

3- اصطفاف بعض شيعة الخليج مع إيران ضد وطنهم على حد قول الرئيس السابق "حسني مبارك": "أن الشيعة في الدول الخليجية تهمهم مصلحة إيران عن مصلحة دولهم"؛ وكانت كلمة صحيحة تماماً، ويومها هاجمه الإعلام الإيراني بكثرة، وهي في الحقيقة كلمة معبرة. وقد حاورت بعض الشباب الشيعي في العراق، وكل الحوارات دلت لي أنهم منفصلون عنا تماماً، هم فقط يعيشون في بيئة عربية، لكن هويته وآراءه الفقهية والعقائدية كلها تابعة لإيران، والسياسة الإيرانية لديه هي المعيار وكل شيء، ويتحدث عن العرب والمسلمين في بلادنا بكل ما هو سيء. فبسبب هذا لا يمكن أن نقول أن كل شيعة الخليج يحترمون هويات دولهم، وهذا منطوق وليس تعصب ضدهم، فالشيعة في دول الخليج يعيشون بالعقلية الإيرانية، العقلية العقائدية الثقافية ولا يعيشون بهويتهم العربية التي يعيشون في أوطانها.

إذاً فالهوية لدى شيعة دول الخليج متناقضة، فهم يتكلمون عن هوية ثقافية دينية تحترم كل ما هو شيعي، تحترم الفقه الشيعي تحترم العقيدة الشيعية تحترم كل ما يقوله الشيعة، وفي نفس الوقت تنتقص كل ما يقوله السنة والفقه السني والتاريخ السني، وولائها هذا للفكر الشيعي يدفعها لتنفيذ كل ما يطلب منها لفرض السيطرة الإيرانية على منطقة الخليج.

المطلب الثاني: تصاعد التسلح الإيراني

1- استراتيجية إيران في برنامجها العسكري:

اعتمدت إيران في كثير من سلوكياتها تجاه منطقة الخليج على القوة العسكرية - ذات الطابع الإسلامي - على أساس أنها هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف القومية وتصدير الثورة ومن ثم فرض الهيمنة، ولم يقتصر استخدام القوة العسكرية على الصراع العراقي الإيراني، بل يمتد ليشمل تهديد معظم الدول الخليجية وخصوصاً الكويت والسعودية، مع الاستمرار في السيطرة العسكرية على جزر الإمارات العربية المتحدة.

وحالياً تواصل إيران العمل على تحديث قواتها العسكرية وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة، والعمل على امتلاك قوة عسكرية ذاتية كبيرة قدر الإمكان، وتشير التطورات الراهنة إلى أن القوة التسلحية والعسكرية الإيرانية تتطور بشكل سريع سواء بشقها التقليدي أو غير التقليدي وخصوصاً في المجال النووي، كما تعتمد إيران بنسبة كبيرة على التصنيع العسكري المحلي، وبناء أنظمة تسليح إستراتيجية (المجالي، 2007: 67).

وتقوم إستراتيجية السياسة الخارجية للنظام الإيراني في الوقت الحاضر على تأمين استقرار منطقة الخليج، ورفض الوجود الأجنبي فيها، ولا يقتصر هذا الرفض على الوجود الأمريكي بل لأي وجود من قوى إقليمية كبرى خارج النطاق الجغرافي لمنطقة الخليج، وذلك حتى تتفرغ الساحة لها فتهيمن على خيرات وشعوب المنطقة، حيث قامت إيران بمناورات عسكرية في الخليج العربي، في أول عام 2012م وذلك لتوجيه رسالة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب على هيمنتها على أمن الخليج العربي (الرشيدي، 2012م: 58).

وإذا ما قارنا سرعة وتيرة التسلح الإيراني بباقي دول الخليج العربي، نجد حسب ما يشير تقرير الإنفاق العسكري والاجتماعي العالمي، إلى أن إيران تأتي في المرتبة (8) عالمياً في الإعداد العسكري،

في حين أن السعودية في المركز (54) والإمارات في المركز (66) وعمان في المركز (85) والكويت في المركز (101)، وقطر في المركز (112) والبحرين في المركز (121) (النصرات، 2011: 123).

ولما كانت إيران على إستعداد للتحالف مع الشياطين من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة، نجد أنها تتعاون مع إسرائيل، حيث تم الكشف مؤخراً عن حلقة جديدة من تعاونها السري مع الكيان الصهيوني بعد أن تم نشر أدلة تثبت تورط طهران في التعامل مع شركات صهيونية، لذلك تجد أمريكا تقف بالمرصاد لأي دعوة لمهاجمة إيران عسكرياً، وكذلك بعض القيادات الكبيرة في الكيان الصهيوني تتخذ نفس الموقف، كما اتضح ذلك من تصريحات الرئيس السابق للموساد والذي حذر فيها من مهاجمة إيران رغم كل ما يتم الإعلان عنه بشأن برنامجها النووي ووجود أدلة على عسكريته (مصطفى، 2011).

كما نجد فضلاً عن ذلك قيام بعثات حكومية وعسكرية إيرانية بجولات في عدة دول أوربية غربية للحصول على قطع غيار للأسلحة القديمة الموجودة عندها منذ الثمانيات، اعتماداً على الوكلاء والشركات الخاصة في الأسواق الأوربية ومن غير الاتصال في هذا الشأن مع أطراف حكومية نتيجة الحظر الدولي المفروض عليها، كما نجدها تبرم إتفاقيات وتحالفات مع قوى أمريكية وإنجليزية في سبيل الحصول على السلاح الحديث وإستغلال العالم العربي، وإن كان أيضاً بشكل غير معلن وغير رسمي (النصرات، 2011: 134-135).

هذا إلى جانب اعتمادها على حلفائها التقليديين: روسيا وكوريا الشمالية والصين، وقد تكون فرنسا أحد مصادر السلاح والتقنية الحديثة للتسلح الإيراني نظراً لما تبديه من سياسة أكثر اعتدالاً في علاقاتها مع إيران بعكس الموقف الرسمي المتشدد لأمريكا وبريطانيا. ومن أجل زيادة قدرات قواتها المسلحة من الناحية القتالية، وجدت إيران أن من المهم الحصول على الطائرات الروسية الحديثة،

وعلى ثلاث غواصات روسية أيضاً، وهذا ما أثار إمتعاض الدول العربية في الخليج العربي نظراً لعدم إمتلاكها لمثل هذه الغواصات، ومما زاد من قلق دول الخليج العربي أيضاً تطوير إيران لبرنامجها النووي، وعلى الرغم من أنها تنفي صنع أسلحة نووية، إلا أنها تطور على قدم وساق صناعتها الذرية، مع العلم أنها تمتلك موارد طاقة هائلة، وتقدم لها روسيا المساعدة الكبرى في هذا المضمار (غوساريف، 2002: 113)، حتى باتت هذه الأيام على أعتاب صنع قنبلة نووية محتمل الإعلان عنها في أي وقت.

وفي مجال التسلح البحري، صرَّح قائد سلاح البحرية في الجيش الإيراني الأدميرال حبيب الله سياري في 16 فبراير/ شباط 2010 بأن سلاح البحرية الإيراني استطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الأجهزة البحرية المتطورة، وأكد أن بلاده تقوم حالياً بإنتاج بوارج مجهزة بأنظمة صاروخية متطورة، مثل: أنظمة صواريخ "بيان" و"جوشن" و"درفش". وبعد ذلك التاريخ بثلاثة أيام، دشنت إيران مدمرة حربية من صنع محلي في قاعدة بندر عباس البحرية على الخليج، أطلقت عليها اسم "جمران"، مزودة بصواريخ بعيدة المدى، وتزن 1400 طن ومجهزة برادارات حديثة وقدرات حربية إلكترونية. وبذلك تمتلك إيران قوة بحرية تعد بالمقاييس الإقليمية قوة كبيرة نسبياً، الأمر الذي يمنحها إمكانية التحكم في المسار البحري للسفن الداخلة والخارجة من الخليج (مركز التموين النفطي العالمي)، في الوقت الذي تحكم فيه سيطرتها على الجزر العربية الثلاث، عنق الزجاجة بالنسبة لمضيق هرمز (كوردزمان، 1996: 335).

2 - الأهداف الإيرانية من زيادة قدراتها العسكرية

يمكن تحديد الأهداف الاستراتيجية لإهتمام إيران بزيادة قدرتها العسكرية وإمتلاكها للسلاح

النووي فيما يلي (المجالي، 2007: 75-76):

- 1- ردع مصادر التهديد الرئيسية المتمثلة في الوجود العسكري الأمريكي المباشر على الحدود الإيرانية، وهو الدرس الذي استوعبته إيران من الغزو الأمريكي للعراق، في ظل فرضية أنه لو أمّنتك العراق سلاحاً نووياً مثل حالة كوريا الشمالية، وهما من محور الشر مثل إيران، لما أقدمت أمريكا على مهاجمته.
- 2- تحقيق التوازن الاستراتيجي النووي، مع دول الجوار الجغرافي التي تمتلك هذا السلاح (إسرائيل، باكستان، الهند، روسيا، أمريكا) .
- 3- تكريس الهيبة والمكانة الإقليمية على منطقة الخليج العربي ككل، في ظل القناعة الإيرانية بفكرة تكريس الهيبة القومية الفارسية على الخليج، وإدراكها لمجمل قوتها مقارنة مع نظيراتها الخليجية.
- 4- محاولة دول الخليج بناء قواتها المسلحة بأحدث التكنولوجيا، مما يخل بتوازن القوى الاستراتيجي العسكري في المنطقة في غير مصلحة إيران.
- 5- إن إمتلاك إيران لتكنولوجيا إنتاج الأسلحة النووية، يجعل منها قوة إقليمية عظمى ذات حضور دولي يصعب تجاهله.
- 6- توافر المصدقية لقوتها الصاروخية بحيث لا تعتمد فقط على إطلاق رؤوس حربية تقليدية، بل تمتلك رؤوساً حربية فوق تقليدية، تجعلها قادرة على ضرب المواقع والقواعد والمنشآت العسكرية، البرية والبحرية والجوية، الأمريكية منها والخليجية.

المبحث الثاني

الجهود الخليجية في تحقيق مبدأ توازن القوى في منطقة الخليج

إن مفهوم أمن الخليج يدخل نظرياً ضمن مفهوم الأمن بصفة عامة، والأمن الإقليمي على وجه الخصوص، كما أنه يبرر واقعياً بالأهمية الاستراتيجية الفائقة لمنطقة الخليج العربي والمصالح الأجنبية الهائلة فيها، والتي تتنامى مع الزمن، وهذا ما جعل وجوباً على دول الخليج أن تعد وتطور نفسها لمواجهة التحديات الخارجية التي تحوم في سمائها، وخاصة تلك الإطماع الدينية والشعبوية والسيادية والاقتصادية من قبل إيران، والأطماع الاقتصادية من قبل الدول الغربية، من هنا بدأت دول الخليج بالإعداد لهذه الأطماع في منطقتها الجاذبة، وذلك من خلال البناء العسكري والذي يسير على وتيرة متسارعة، والدبلوماسية السياسية التي تسير بخطى متناقلة.

المطلب الأول: برنامج التسلح الخليجي

ثمة قناعة تتلاقى عليها الان معظم دول الخليج العربي، مفادها أن إيران تمثل تهديداً أمنياً كامناً وقادماً على الدول العربية في الخليج العربي على مستويين هما (الرشيدي، 2012م: 42):

الأول: مستوى تهديد مصالح دول الخليج العربي والتي تتمثل بصورة رئيسية في ثرواتها النفطية ومصالحها الاقتصادية الحيوية.

الثاني: مستوى تهديد الكيانات السياسية لدول الخليج العربي ومقوماتها الاجتماعية ونفوذها السياسي الإقليمي.

وتشعر الدول الخليجية بالقلق جراء السلوك الإيراني المتمثل بتنامي الترسانة العسكرية الإيرانية تنامياً أحدث معه خللاً في موازين القوى في المنطقة، وتشير غالبية المصادر إلى أن إيران تعمل على تحديث معداتها في جميع المجالات، كما تجمع هذه المصادر على أن المحاولات الغربية، وبخاصة

الأمريكية، التي تبذل من أجل الحد من إمكانات إيران التسلحية لم تسجل حتى الآن نجاحاً يذكر (الرشيدي، 2012م: 45).

من هنا جاءت التحركات الخليجية في السنوات الأخيرة بزيادة معدلات الإنفاق العسكري بوتيرة حادة، وخصوصاً في السعودية والكويت، وبدرجة أقل في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر فيما تأتي كل من عمان والبحرين في المرتبة الثالثة، أما العراق فإن هناك خطط متوالية لتحديث جيشة وتقوية ترسانته، لكنها ما زالت أقل من الطموح. وقد تولدت قناعة لدى الشعوب الخليجية أن العدو الحقيقي لإيران في المنطقة ليس الكيان الصهيوني، أو الوجود الأمريكي، بل هي الدول السنية التي تقف أمام أطماعها في المنطقة، والتي تقف بالمرصاد أمام طابورها الخامس الذي تحركه من وقت لآخر والمتمثل بالشيعية الذين يسكنون في هذه الدول والذين يدينون بالولاء التام لإيران؛ وقد ظهر هذا جلياً من خلال التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين الإيرانيين ضد دول الخليج، ومحاولة إرسال سفينة "إنقاذ شيعة البحرين" أثناء ثورتهم في عام 2011م، ومطالبة شيعة البحرين لطهران بالتدخل، وتأكيد الرئيس نجاد على أن بلاده لن تقف صامته أمام ما يحدث في البحرين، وتهديده الصريح بتغيير موازين المنطقة إذا لم يتم الوصول لحل يرضي شيعة البحرين (مصطفى، 2011).

وكان لابد من دول المنطقة الخليجية الاستعداد التام لموازنة القوى، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة قدرتها العسكرية، والتجهيزات اللازمة للجيش، ويتم هذا الاستعداد كالاتي:

1- الإنفاق العسكري لدول الخليج العربي:

ارتفع الإنفاق العسكري في أقطار دول الخليج العربي مدفوعاً بصفقات عسكرية شملت مختلف فروع القوات المسلحة. ويشير كتاب سيبري السنوي لعام 2010 (Yearbook 2010 Sipri) الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، إلى أن هذا الإنفاق قد ارتفع في الفترة بين 1988 و2009 في عمان من 2.11 إلى 4 مليارات دولار، والكويت من 3.31 إلى 4.58 مليارات

دولار، والسعودية من 17.83 إلى 39.25 مليار دولار، وفي البحرين من 232 إلى 721 مليون دولار. ولا توجد بيانات مكتملة لتطورات هذه الفترة في تقرير سيبري حول قطر أو الإمارات.

وارتفع الإنفاق العسكري في إيران من 1.54 مليار دولار في العام 1988 إلى 9.17 مليارات دولار في العام 2008. وفي العراق ارتفع الإنفاق من 2.84 إلى 3.81 مليارات دولار خلال الفترة بين 2005 و2009. واستوعبت مشتريات الأسلحة الجزء الأهم من الإنفاق العسكري لأقطار دول الخليج العربي. وتوحي البيانات المتاحة بأن هذه المشتريات قد اقتربت، في السنوات الثلاث الماضية، في بعض جوانبها، من تلك التي شهدتها النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، مع فارق أن الأسلحة الجوية قد بدت اليوم أكثر حضوراً. وعلى مستوى الآفاق المستقبلية، يُقدر أن تبلغ فاتورة المشتريات العسكرية لأقطار دول الخليج العربي حوالي ثلاثمائة مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، منها مائة مليار دولار لتقنيات دفاعية متممة، لدولتين خليجيتين (وفقاً لتقديرات صحيفة فايننشال تايمز). وكما يتوقع أن يصل الإنفاق على الدفاع البحري وحده في هذه الأقطار حوالي 17.5 مليار دولار بحلول العام 2020، وذلك وفقاً لمؤسسة "جينز" الاستشارية (المرهون، 2010).

2- برامج التسليح القادمة:

على صعيد برامج التسليح القادمة، هناك مشاريع صفقات خليجية متعلقة بنوعين من أنظمة الدفاع الجوي المتوسطة المدى من الجيل الخامس. وكذلك أسلحة جوية، ومعدات وأسلحة برية، جُلها من الدبابات وآليات المشاة المدرعة. وقد وصلت المفاوضات الخاصة بعدد من هذه الصفقات إلى مراحلها النهائية. وخلال الأعوام الخمسة الماضية، استحوذ الطيران الحربي على الجزء الأكبر من صفقات التسليح في منطقة الخليج العربي عامة بما في ذلك العراق. وعلى خلاف ما حدث في مناطق أخرى من العالم، فإن الطائرات العسكرية التي تم التعاقد عليها في المنطقة كانت في غالبيتها أوروبية. ومن بين المشاريع الكبيرة المتداولة حالياً، صفقتان لطائرات رافال الفرنسية، واحدة للإمارات والأخرى

للكويت. فقد أعلنت فرنسا يوم 19 يونيو/حزيران 2009 أنها تقترب من التوصل إلى اتفاق مع الإمارات لبيعها 60 مقاتلة من رافال. وفي الخامس عشر من يونيو/حزيران 2010، ذكرت صحيفة تريبون الفرنسية أن تكلفة تطوير المقاتلة رافال، حسب المواصفات التي طلبتها الإمارات، قد تصل إلى ما بين أربعة وخمسة مليارات يورو (5.4 و6.7 مليارات دولار) (المرهون، 2010).

وقد قامت دول الخليج العربي بالاتفاق على تحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية لمواكبة التطور المتنامي للجريمة لمختلف أنواعها، والتي أصبحت عابرة للحدود الوطنية، وأيضاً من أجل رفع كفاءة الأجهزة الأمنية وتعزيز التعاون والتنسيق بين تلك الأجهزة، والتعرف على مصادر الخطر والتصدي لها، وعلى أن أمن واستقرار الخليج مسؤولية جماعية يقع عبئها على دول الخليج العربي أنفسهم، والاعتماد على القدرات الذاتية والطاقات المتوفرة لصيانة الأمن والاستقرار (المهري، 2010: 73-74). وعلى هذا فإن دول الخليج العربي تعمل على رفع قدراتها العسكرية مما يزيد عليها أعباء الدفع والتكلفة.

إن الإمارات قد لا تدفع سوى نصف التكلفة -السابقة الذكر- على أكثر تقدير، بينما تتحمل وزارة الدفاع الفرنسية والشركات المشاركة في المشروع، وهي داسو للطيران وتاليس وسافران، باقي التكلفة. وتُقدّر قيمة الصفقة المرتقبة بين ستة وثمانية مليارات يورو (8.4 و11.2 مليار دولار)، وسوف يعتمد السعر الأخير على الشكل النهائي للتحسينات المطلوبة. ومن ناحيتها، قالت الكويت في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2009 إنها قد تشتري عدداً من مقاتلات رافال، وهي تنتظر من فرنسا الشروط الخاصة بهذه الصفقة. وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قد صرح أثناء زيارته الكويت في فبراير/شباط 2009 بأن المحادثات الخاصة ببيع ما بين 14 و28 طائرة رافال للكويت قد وصلت إلى "مرحلة متقدمة للغاية". وتنتمي المقاتلة رافال إلى مقاتلات الجيل الرابع بلس. وقد باتت تواجه منافسة خطيرة من قبل مقاتلة الجيل الخامس الأميركية "أف 35"، التي أعلنت معظم دول غرب أوروبا

رغبتها في شراء عدد منها. وقالت مصادر فرنسية إن الكويت وفرنسا تدرسان مجموعة من العقود التسليحية تتراوح ما بين الطائرات المقاتلة رافال والفرقاطات. وكان قد جرى التوقيع يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2009 على اتفاقية دفاعية بين فرنسا والكويت طوّرت اتفاق العام 1992. كما ترتبط الإمارات، من جهتها، باتفاقية أمنية مع فرنسا جرى التوقيع عليها يوم 16 يناير/كانون الثاني 2008. ومن جهة أخرى، أعلنت شركة بوينغ الأميركية في يناير/كانون الثاني 2010 عن فوزها بعقد لتزويد الإمارات بست طائرات نقل عسكري من طراز "سي 17"، مما يجعل الإمارات ثاني دولة شرق أوسطية تطلب شراء هذه الطائرات بعد قطر. وسوف تتسلم أبو ظبي أربعة من هذه الطائرات في العام 2011 واثنين عام 2012. على صعيد السلاح الألماني، ذكرت مجلة دير شبيغل في الثامن عشر من مايو/أيار 2009 أن برلين قررت السماح لأول مرة، بتصدير دبابة القتال الرئيسية من طراز "2 Leopard"، التي تنتجها شركة "GmbH KMW"، إلى دول الخليج العربي، وأن مجلس الأمن القومي الألماني صادق على البدء ببيع 36 دبابة من هذا الطراز إلى قطر، كمقدمة لعقد صفقات مماثلة مع دول المنطقة. من ناحيتها، كانت الولايات المتحدة قد أعلنت منذ مطلع العام 2008 عن نيتها بيع السعودية ودول خليجية أخرى تكنولوجيا "ذخائر الهجوم المباشر المشترك"، أو ما تعرف بالقنابل الذكية، والمعروفة علمياً باسم "JDAM". وهي في الأصل عبارة عن قنبلة "حرة السقوط" من طائرة قاذفة، دمج بذيلها "مجموعة توجيه (Guidance Kite) لتعطيها القدرة على السير نحو الهدف، مستعينة بنظام تحديد المواقع العالمي. وقالت واشنطن إنها ستزود الرياض بـ900 قنبلة "JDAM" (المرهون، 2010) .

على صعيد المشتريات العراقية، وافقت وزارة الدفاع الأميركية في يوليو/تموز 2008 على صفقات تسليح لبغداد بلغت قيمتها نحو عشرة مليارات وسبعمئة مليون دولار. وتضمنت ما قيمته مليارين ومائة وستين مليون دولار لشراء دبابات "أبرامز" (M1A1 Abrams) التي تصنعها شركة

جنرال دايناميكس. وتحديداً، سوف يشتري العراق 140 دبابة من هذه الدبابات، و400 مركبة مجنزرة من عربات المشاة القتالية الحديثة "سترايكر". كذلك، يسعى العراق لشراء 36 طائرة من طراز "أف 161"، التي تبلغ قيمة الواحدة منها نحو مائة مليون دولار، مع تسهيلات التدريب على القيادة والصيانة. وسوف تشتري بغداد أيضاً ست طائرات نقل من شركة "لوكهيد مارتن"، ومعدات ذات صلة، بقيمة إجمالية تصل إلى مليار وخمسمائة مليون دولار. وتترقب البحرية العراقية، من ناحيتها، أربع سفن دوريات زنة 450 طناً، إيطالية الصنع. (المرهون، 2010).

ويرى الباحث أنه لا بد من وجود تفسيرات عدة، ووجهات نظر مختلفة، حيال هذا المستوى القياسي من الإنفاق العسكري الذي يشهده إقليم الخليج العربي، وعلى الرغم من ذلك، فإن دول الخليج مطالبة بخفض نفقاتها العسكرية، وتوجيه مواردها المالية نحو برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن الاستقرار الوطني، لا يمكن تحقيقه عبر سباق تسلح لا أفق له، بل عبر مناخ تشعر فيه كافة الدول والفئات الاجتماعية بأنها شريك فعلي في الحقوق والواجبات. نعم هذا هو ما عليه الحال الآن في منطقة الخليج مصالح متضاربة وتنافس لا نهاية له بين قوى الشرق (إيران) وقوى الغرب (أمريكا)، في السيطرة على منطقة الخليج وبسط النفوذ عليها لسلب خيراتها في المقام الأول ثم تأتي بعد ذلك إعلان النوايا الحسنة.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الخليجية لإستقطاب الحلفاء والمؤيدين

لقد أيقنت دول الخليج العربي على الرغم من مواقفها المختلفة بنسب كبيرة من تأمين أمنها القومي، لا يتم إلا عبر وحدتها الدفاعية، وأن قدرات إيران للتفجير الداخلي أو الاقليمي لن تنجح، والحقيقة أن المبالغة بالثقة قد لا تساعد على تحقيق مشروع مواجهة استراتيجي حاسم، فليس بالضرورة أن تنجح إيران كلياً لكن أيضاً بالإمكان أن تستطيع الوصول إلى بعض أهدافها وتوجد شرخاً أو

اضطراباً هنا وهناك في البناء المجتمعي أو الحالة الأمنية، ولذلك فإن الحسم من دول الخليج يستلزم المبادرة مع التأمين الذاتي للأمن القومي إلى تعزيز مواقع الحلفاء في ذات المنطقة وخاصة الدول العربية ذات الجوار والتاريخ المشترك.

هذا ما جعل دول الخليج العربي يتجهون إلى البحث عن حلفاء جدد، وتنويع مصادر التسلح، ويأتي هذا التوجه نتيجة للتحول الذي طرأ على الرؤية الأمريكية أيضاً بالنسبة لإعادة تقييم حلفائها في المنطقة، هذا ما يفسر اتجاه المملكة العربية السعودية شرقاً وسعيها إلى تطوير العلاقات مع روسيا وبعض الدول الآسيوية خلال الفترة التي أعقبت الحرب على العراق، وما يؤكد ذلك زيارة العاهل السعودي قبل توليه الحكم إلى روسيا، وقد كانت هذه الزيارة كما حللها العديد من المحللون أنها تعبيراً سعودياً روسياً مشتركاً عن ضرورة دعم العلاقات فيما يعد تجاوزاً للتفرد الأمريكي في الخليج (الحسن، 2003: 4).

1- حاجة دول الخليج العربي لحلفاء جدد

إن المعطيات المذكورة والموجودة على الواقع جعلت من الواجب على النظام الإقليمي الخليجي التمسك بالمفهوم العسكري للأمن القومي وذلك على حساب المفهوم التنموي لهذا الأمن، بالتالي على حساب الاستقرار الفعلي لبيئة النظام ووحداته، وفي حين غابت التنمية الاقتصادية كأساس للأمن القومي في الخليج ووحداته، فإن أمن الموارد الدولية وتحديداً أمن الطاقة النفطية ظل جوهر الإطار الاستراتيجي للعلاقات الإقليمية للنظام الدولي (النصرات، 2011: 124).

ومن أجل تحقيق قوة خليجية رادعة للمد الإيراني فإنه وجب على دول الخليج كأي دولة أو مجموعة دول، الاستعداد لمثل هذا العدوان بخطط مسبقة والتي يفترض أن تتضمن نقل المعركة إلى أرض العدو من خلال تفعيل دور القوة الجوية والصاروخية لدول الخليج لتضرب بالعمق الإيراني وبقوة رادعة، وإعداد القوات الخاصة من صاعقة ومظلين لتنفيذ إنزالات داخل الأرض الإيرانية

وتدمير خطوط المواصلات العسكرية، والمنشآت الحيوية الإيرانية وتكبيدها خسائر فادحة لإجبار إيران للتراجع عن عدوانها ووقفه بأسرع وقت ممكن. وتطوير سلاح الضفادع البشرية لمواجهة ومباغته القوة البحرية الإيرانية، وإحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر بها وشل قدرتها باستخدام الأسلحة المضادة المناسبة لذلك. بغير هذا لا يمكن لدول الخليج أن تكون قادرة في الدفاع عن استقلالها ومصالحها، فإيران تحاول أن تستغل ضعف بعض هذه الدول لتحقيق أطماعها التوسعية (الحسيني، 2011).

لقد طرأت تساؤلات ضخمة في الآونة الأخيرة، على دور قاعدة البحرية الأمريكية في البحرين ودورها في الأمن الخليجي بعد أن تورط الخليج مع واشنطن في مشاركات غير مبررة وضد علاقاته الاستراتيجية، بل وصل الأمر إلى أن هذه القاعدة وبحسب ما يفهم لتصرّيات قيادي طائفي في مشروع مشيمع كانت ضمن التفاهات مع الإدارة الأمريكية؛ وهو ما رجّح أن مهمتها كانت ستشمل تأمين تحييد القوات البحرينية ورعاية الاستفتاء الدولي الذي دعا له مشيمع بعد إسقاط النظام، وعليه فإن بقاء هذه القاعدة أضحى خطراً لا حلقاً مفيداً كما كشفت الأحداث، فيما يبرز هناك قدرات إقليميّة صديقة وشقيقة كتركيا ومصر تستطيع أن تؤمّن مصالح البحرين وهويتها لو عُقد اتفاق معها لتحلّ محل المارينز الأمريكي (الحبيل، 2011)

وقد أدت الإضطرابات السياسية الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع بداية عام 2011م، إلى إعادة نظر دول الخليج في استراتيجياتها المقترحة، حيث عملت على محاولة مواجهة هذه المستجدات من خلال (المرهون، 2010):

- 1- تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة مثل تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي، وتوحيد رد الفعل العسكري، ومشاركة المعلومات والتكنولوجيا.
- 2- تحقيق التوافق بين دول الخليج بشأن مفهوم الأمن الوطني، وهذا التوافق لا يمكن التوصل إليه إلا بالحوار والنقاش العقلاني.

3- البحث عن حلفاء جدد خارج الدائرة المعهودة، وكانت الأطراف المطروحة، من الأطراف البعيدة ذات التأثير على المنطقة من جهة الشرق: الهند، الصين وروسيا، أما الأطراف الغربية، فقد كانت فرنسا وألمانيا، حيث تفيد تقارير إعلامية فرنسية بأن باريس تسعى لتسويق منظومة دفاع مضاد للصواريخ لدول الخليج العربي، ربما تكون بدايتها في الكويت. وإذا صحت هذه التقارير، فسوف يعني ذلك حدوث تحول كبير في موقع فرنسا، ليس في سوق السلاح الخليجي وحسب، بل وفي مقاربة أمن الخليج عامة.

كما لا يفوتنا هنا ذكر تركيا كدولة مسلمة، وإحتمالية أن تكون حليف قوي لدول الخليج العربي، ويظهر ذلك من خلال موقفها الداعم للدول الخليجية ضد النفوذ الإيراني، حيث إن أول دولة أدانت الأعمال التخريبية في البحرين هي تركيا بعد دول الخليج الأخرى، حين حذر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، إيران من اتخاذ أي خطوة في اتجاه البحرين، وأن القوات التركية جاهزة لتقف بجانب دول مجلس التعاون الخليجي، في حال تحركت إيران شبراً. كما أن وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو أثناء زيارته للبحرين قال: " إن البحرين كانت نموذجاً للتعايش المشترك بين السنة والشيعية"، مضيفاً " أن استقرار البحرين والمنطقة بشكل عام أمر مهم وحيوي لتركيا ". وقال أوغلو: " التعايش بين السنة والشيعية في البحرين أمر مهم بالنسبة لتركيا كما في كل دول المنطقة، الجميع عليه أن يساعد ثقافة التعايش بدلاً من الاحتقان الطائفي. الدين عامل للتوحيد وليس للانقسام، لكن الاختلافات السياسية متاحة للجميع" (المناعي، 2011).

وبذلك فتركيا كدولة لها مصالحها في المنطقة، لن يكون موقفها كالمترج على ما يجري في الخليج إذا ما أقدمت إيران على أي عمل عسكري ضد أي دولة من دول الخليج بوصفها قوة إقليمية. وقد واجهت هذه الحلول في طريقها العديد من الحواجز والعراقيل، وخاصة من الولايات المتحدة، التي تسعى إلى أن تبقى منطقة الخليج مرتبطة بها، ومنع التكنولوجيا الحديثة عنها والتي من الممكن أن تدفعها

في يوم من الأيام للتخلي عنها، ولرغبتها ببقاء الصراع في المنطقة، لتكون سوقاً لمصانع الأسلحة الأمريكية، ووسيلة ضغط للتدخل في المنطقة، وللسيطرة على ثروات الخليج الطائلة وخاصة النفطية منها.

وهذا ما يفسر موقفها العدائي لإيران المنافس الأكبر لها في خيرات الخليج، وسعيها لفرض مزيد من العقوبات عليها، حيث نجحت نسبياً في الأونة الأخيرة من رفع مستوى العقوبات المفروضة على إيران إلى المجال النفطي والمالي، حيث توصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق مبدئي لفرض حظر نفطي على إيران بدءاً من يوليو 2012، كما بدأت بعض الدول، مثل بريطانيا وكندا، في فرض حظر على التعاملات مع البنك المركزي الإيراني. فواشنطن لم تكف بذلك، بل سعت لدى المستوردين الرئيسيين للنفط الإيراني، لاسيما الصين واليابان، لإقناعهم بالمشاركة في الجهود الدولية لفرض عزلة دولية محكمة على إيران، أو على الأقل تقليل استيرادهم للنفط الإيراني والبحث عن خيارات نفطية أخرى خصوصاً لدى دول مجلس التعاون الخليجي. كما أنها توصلت لإتفاق حول تخزين السلاح مع دول الخليج العربي، وباعت كميات كبيرة من السلاح لحلفائها الخليجين، وقد اتهمت إيران تلك الجهود الأمريكية بأنها تؤدي إلى تصعيد عسكري وعدم استقرار في المنطقة، إلا أن دول الخليج قد رفضت فكرة إخراج القوات الأمريكية من المنطقة وتعتبر وجودها ضماناً لتحقيق الأمن الإقليمي (الرشيدي، 2012: 61)

ويرى الباحث أنه قد يكون الحل الأول صعب المنال، لأسباب تتعلق بالدول الخليجية نفسها، ويتمثل ذلك في عدم الإتفاق الفعلي فيما بينها، وعدم ربط الأقوال بالأفعال، ففي الوقت الذي تظهر فيه إيران العداء للدول العربية الخليجية نجد أن حجم التبادل التجاري الخليجي مع إيران، ربما يصل مع دولة الإمارات العربية المتحدة لوحدها إلى المليارات. ومما يعيق سبل التقارب الخليجي أيضاً التدخل الإيراني من خلال تحريك الشيعة الموجودين فعلاً داخل الدول الخليجية لإثارة النعرات والقتال داخل

هذه الدول بهدف إضعافها لتصبح لقمة صائغة للمد الإيراني. ومع ذلك نستطيع القول أن دول الخليج خلال السنوات الخمس الأخيرة قد خطت خطوات ليست بقليلة في سبيل تعزيز قوتها العسكرية.

4- التوجه الخليجي لإستقطاب حلفاء عرب

مما تجدر الإشارة إليه، أن على دول الخليج العربي قبل أن تسعى لكسب حلفاء جدد من دول الجوار مثل الأردن أو مصر، عليها أن تعمل أولاً على كسب ثقة الشارع المحلي داخل دولها، فقد شهدت المنطقة الخليجية ردّة جماعيّة عن الإصلاح وهي ذات غالبيّة سنّيّة تستطيع الحفاظ على التوازن ومراعاة حقوق الأقلّيّة؛ فربيع الثورة العربي تحوّل إلى خريف التراجع الخليجي، وانهارت إعلانات الإصلاح رغم حجم الاحتقان القائم لدى شعوب المنطقة، وبدون إصلاحات تغييريّة دستوريّة حقيقيّة تعطي المواطن حق حرية التعبير والإشعار بالشراكة في تأمين مستقبله الخليجي الموحدّ يبقى الباب مفتوحاً لحركة الاحتقان الداخلي من تهميش القرار الشعبي والاستخفاف به وقمعه، وهو ما يهدم أي بناء ديموغرافي حيوي هو الأساس لتأمين العلاقة بين الحاكم والمحكوم لمصلحة الأمن الجماعي للخليج. هذا ولقد ساهمت طبيعة التحديات التي تواجه المنطقة وفي مقدمتها مشروع أمريكا الاستعماري الجديد أو ما يسمى (مشروع الشرق الأوسط الجديد)، ومشروع التوسع الإيراني على حساب المنطقة الخليجية، يمكن أن تكون عوامل توحيد لدول المنطقة لإيجاد نموذجاً من العلاقة المبنية على الاحترام المتبادل والتكافؤ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام خيارات الدول والمصالح المشتركة، والبحث عن حلفاء يعتمد عليهم، بما يساهم في استقرار وتعزيز أمن المنطقة. إلا أن المراقب للأحداث وخاصة ما يجري منها في العراق يرى بوضوح أن ما تقوم به إيران يتماشى تماماً ويلتقي مع ما رسمته الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مشروعها التوسعي في المنطقة. ولعل المقبل من الأيام والأحداث سيكشف الكثير عن هذا الدور وهذا التلاقي بين المشروعين الإيراني والأمريكي (النصرات، 2011: 134).

كذلك ساهمت الثورات الشعبية (الربيع العربي) في البلاد العربية والتي بدأت في تونس مع بداية عام 2011م، ثم انتقلت إلى مصر وليبيا واليمن وسوريا، هذا إلى جانب إنتقال المتطرفين من الدول المجاورة للخليج العربي، إلى إحداث مزيد من فكرة تقارب بين دول الخليج العربي وبعض الدول العربية القريبة من مسرح الأحداث على الساحة الخليجية، حيث وجدت الدول الخليجية في هذه التغييرات ضرورة على إعادة النظر في استراتيجيتها المقترحة (الرشيدي، 2012: 61).

فقد عادت الرؤى العربية بالتغير بعد تجربة دول الخليج العربي الحلفاء الأجانب (الأمريكان والغرب وقوات عربية) أي أن أمنها أصبح مرتبطاً بالقوى الخارجية التي كانت تمثل خطراً من قبل هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، وأصبح القبول بالوجود العسكري يعد مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، وتم تقليص وتهميش الدور العربي في أمن الخليج (المهري، 2010: 92).

من هنا جاء التوجه من قبل دول الخليج لإحداث نوع من التقارب والتحالف الاستراتيجي المحلي أولاً ومن ثم مع دول عربية ذات تأثير ثانياً، وكنتيجة غير ما سبق للسياسة الخارجية الإيرانية فإن دول الخليج العربي لابد من الاستقلال العسكري والبحث عن الحلفاء العرب، ويمكن تفصيلها بالتالي:

أ - البناء العسكري الخليجي المستقل

هناك إمكانيات كبيرة لدى دول الخليج العربي لإعادة تشكيل درع المواجهة العسكري، وذلك بتطوير قوات درع الجزيرة لتحويله إلى جيش من مائة وخمسين ألف مقاتل وتُنبت قاعدة درع الجزيرة في البحرين، وهي رغم كل الدعايات الضخمة لطهران لم تسجل أي حالة التحام مع حركة الاحتجاج، بل تواجدت في مواقع الحماية الاستراتيجية، وهذا جانب إيجابي يجب الالتزام به، وكذلك إعادة تأسيس نشر هذه القوات مع مراعاة مصالح قدراتها العسكرية وتجهيزاتها بعيداً عن صفقات السلاح التي تروي

جشع السوق الغربي دون مردود مقابل لحجم المبالغ الكبيرة، فهذا البناء يعتبر قاعدة مهمّة للأمن الاستراتيجي (الجبيل، 2011).

ب - التحالف الخليجي مع دول العرب الجوار (الأردن):

- ما أن طرحت دول الخليج فكرة الإستعانة بحليف عربي في جدة يوم 10 أيار 2011م، حتى انصبت الخيارات في معظمها على التوجه للأردن، وذلك لعدة إعتبارات منها (المجالي، 2007: 84):
- 1- العامل الجغرافي: ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في علاقة أي دولة بأخرى، والأردن تربطه بدول الخليج وخاصة بالسعودية والعراق أطول حدود برية، وهذا يحتم على الجهتين بأن يكون هناك تعاوناً بينهما في جميع الجهات.
 - 2- إمتلاك الأردن لقوات بشرية مسلحة مدربة ومؤهلة على مستوى الأفراد تضاهي أفضل الجيوش في المنطقة، وخاصة " قوات الدرك " ذات التدريب الجيد والتي تتمتع بقدرات عالية في مواجهة الاضطرابات والتعامل مع أحداث الشارع وقمع الثورات.
 - 3- إستعداد الأردن لإرسال مثل هذه القوات للمساعدة في حفظ الاستقرار في دول الخليج مقابل الدعم الاقتصادي، نظراً لما يعانیه الأردن من شح في الموارد الطبيعية وخاصة في مجال الطاقة.
 - 4- رغبة الأردن في كسر حالة الجمود من العلاقات المتأصلة مع دول الخليج العربي، والتي جاءت نتيجة لمواقفه الداعمة للنظام العراقي إبان حكم صدام حسين.
 - 5- معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة، أو الالتزام بالحياة العسكرية، ففي الوقت الذي بلغ فيه مجموع تعداد أفراد الجيش الإيراني عام 2004م ما يقارب (540.600) جندي، نجد أن مجموع أفراد قوات الجيش في جميع الدول الخليجية - السبعة - في نفس العام حوالي (360.000) جندي.

وإن توجيه الدعوة الخليجية للأردن يعني أن القادة الخليجيين يرغبون في الانتقال من مرحلة المجالات والعلاقات البروتوكولية، إلى مرحلة الشراكة الإستراتيجية البناءة المبنية على الخطط والبرامج الاقتصادية والعلمية والثقافية والإعلامية والسياحية وغيرها، بالإضافة إلى إيجاد آليات مشتركة للتنسيق والتشاور السياسي في ظل التطورات الحالية في المنطقة، وعليه فإن هذه الشراكة ستكون تكاملية فيها أخذ وعطاء بين الطرفين الأردني والخليجي. لذا ما أن بدأت بوادر الاضطرابات تنمو في بعض دول الخليج بعد حالة الاضطرابات والثورات التي بدأت تشهدها بعض الدول العربية في شمال أفريقيا عام 2011م، مثل: البحرين والكويت، حتى بادرت هذه الدول في الإستعانة بالأردن للمساعدة في مواجهة هذه الظروف، في الوقت الذي كان فيه الأردن يسعى للحصول على موافقة الدول الخليجية للإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجي (الرشيدي، 2012: 34).

إن الأردن تخضع لنظام ملكي في الحكم أي متوارث كما هو الحال في دول الخليج العربي ما عدا العراق، وهناك التوافق السياسي الجغرافي الاجتماعي ما بين الأردن ودول الخليج، والمملكة الأردنية بالذات توأجدها في المنظومة الخليجية هو تقوية للقوة الخليجية العسكرية والسياسية. فمن المعروف قوة تمركز المملكة الأردنية من الناحية العسكرية وذلك حسب إحصائيات البنتاغون الأمريكي حيث حلت الأردن في المركز العشرين عالمياً وقد نشرت وكالة الأنباء الروسية الشهيرة (نوفوستي) تقريراً عن الجيش العربي الأردني قالت فيه أن "الجيش الأردني يعتبر أكثر الجيوش كفاءة في العالم العربي". وبهذا تعتبر الأردن الرابعة عالمياً على الانفاق العسكري. وكذلك صنف معهد البحث الاستراتيجي الدولي في بروكسل الجيش الأردني بالمرتبة العشرين كأقوى جيش في العالم والثاني عربياً بعد مصر (الشمري، 2013: 1).

إن العلاقات الأردنية - الخليجية، ليست وليدة اليوم على المستوى التاريخي، وإنما لها جذور في التاريخ. غير أن نشوء أنظمة سياسية وتشكل دول جديدة في القرن العشرين بمنطقة الجزيرة

العربية أثمر علاقات جديدة بين الأردن ودول الخليج منذ فجر الاستقلال إلى اليوم، ولم تتقطع أبداً العلاقات الإنسانية والثقافية والاجتماعية بين الأردنيين والخليجيين، من خلال اتصالات ذات طابع ديني مثل الحج والعمرة في السعودية؛ أو ذات طابع اقتصادي وتجاري بين رجال الأعمال والأيدي العاملة الأردنية والخليجية، بالإضافة إلى علاقات المصاهرة بين الطرفين (الأردن والامارات)، ناهيك عن الحضور الاجتماعي والإنساني للجالية الأردنية المقيمة في دول الخليج التي أعطت في مجمل القول صورة جيدة عن الكفاءات والثقافة الأردنية بمختلف أبعادها. وبفضل هذا التقارب الإستراتيجي الجديد، على الجانبين المدني والعسكري بين الأردن والخليج، فإنه من الأولى وضع خطة ثقافية للتقريب بين الطرفين وتصحيح الصورة النمطية وتشجيع التواصل الإعلامي والفني والثقافي الأردني الخليجي، لأن ما يجمع بين الأردنيين والخليجيين أكثر مما يفرق بينهم (الرشيدي، 2012: 36).

وخلاصة القول لكل ما تقدم نجد أن العلاقات العربية-الايرائية هي علاقات غير مستقرة كون أحد طرفي المعادلة فيها غير جاد بإقامة علاقات متوازنة مع كل دول الخليج العربي لأنه ينطلق من عقدة الإرث الامبراطوري الفارسي القديم، وبات أسير طروحات لا تجد لها صدى إلا في مخيلة المسؤولين الإيرائيين أنفسهم، وأن ما قامت به إيران في العراق وتقوم به يومياً جعل هذه العلاقة مع أقطار دول الخليج العربي، والأمة العربية متأرجحة في كثير من الأحيان. والتهديدات الإيرائية وانعكاساتها على دول المنطقة أدت إلى صعوبة الأوضاع والأخطار التي تهدد دول الخليج، وخصوصاً بعد ان انفضح الدور الإيرائي الطامع في الثروات الخليجية، والهادف إلى الهيمنة على المنطقة لفرض غرورة وكبريائة من خلال دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة أو المعارضة لنظام الحكم، خاصة على مستوى الدول العربية الإسلامية، ولاسيما في ظل الثورات العربية التي تشهدها بعض البلدان العربية وسياسة القمع التي تتعرض لها شعوب هذه المنطقة. وعلى العرب والمسلمين، أن يعلنوا تضامنهم الكامل مع مملكة البحرين وسائر دول الخليج العربي، لتحقيق الوحدة الخليجية والعربية وضمان أمن

الخليج العربي، وعلى الشعوب العربية والحركات الإسلامية، أن تتحو هذا المنحى، لصدّ العدوان، والوقوف بوجه المشروع الطائفيّ البغيض الذي يتهدد العرب جميعاً، ويقوّض أركان أوطاننا ويسعى لتفتيتها.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن الفرضية الرئيسية التي تقوم عليها الدراسة قد أدت إلى صدق فرضيتنا، وصدق أسئلتها الفرعية وهي العلاقة بين المتغيرين وهما السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج، وقد ارتبط المتغيرين سلباً وإيجاباً في استقرار المنطقة من عدمه، والمتتبع للسياسة الخارجية الإيرانية ورغم السياسة الناعمة التي تستخدمها ومن تصريحات المسؤولين الإيرانيين على كافة المستويات، والمواقف التي تتخذها النخبة السياسية في إيران وتوجهاتها تعكس سلباً على أمن الخليج العربي.

إن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي ما هي إلا سياسة بسط نفوذ وهيمنة، من خلال العديد من الإجراءات التي تتخذها سياسة إيران الأمنية التي تتبناها لبسط نفوذها مثل: زيادة القدرة العسكرية، واحتلالها المتعنت للجزر الثلاث التابعة للإمارات، والمفاعل النووي وتخصيب اليورانيوم وتغاضيها عن سلبات وجود المفاعل النووي في منطقة زلزالية عدا عن التهديد الذي قد ترضخ المنطقة الخليجية له والعربية ككل، وتسعى إيران للهيمنة والتوسع دون الاكتراث بالمصالح والأمن الخليجي واستقرار المنطقة وخير، فتارة تدعو لحسن الجوار والأمان للمنطقة الخليجية، وتارة أخرى تهدد وتتوعد بزعزعة الأمان من خلال إغلاق مضيق هرمز، والمناورات البحرية التي تعمد بإجرائها على مستوى الخليج العربي إلى باب المنذب، بجهد عسكري كامل يتضمن القوات البحرية والبرية والجوية.

وتسعى إيران من خلال استخدام السياسة المعتدلة التي تزعم بها، والدبلوماسية الناعمة إلى تصدير همومها الداخلية، وتصدير الثورة بمصطلح جديد وهو (السياحة الدينية) والهدف منها التدخل بشؤون الدول الخليجية خاصة والعربية بشكل عام، وخير مثال على ذلك ما يحدث حالياً في

البحرين والعراق وهي أكثرها تضرراً تأتي بعدها الكويت والسعودية وباقي دول الخليج، وكذلك باقي الدول التي زعزعت إيران أمنها وأمانها مثل سوريا ولبنان.

وبسبب التوتر الدائم والقلق من السياسة الخارجية الإيرانية وعدم الثقة بها وبوعودها لتاريخها السياسي -وما سبق ذكره- فإن دول المنطقة الخليجية تسعى لزيادة القدرات العسكرية وقد أتت هذه الزيادة على حساب مخططاتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل أيضاً على استقطاب حلفاء لكي يحافظوا على أمنهم الاقليمي بسبب الأحداث الأخيرة من التدخل والمد الشيوعي في بعض دول الخليج، وقد استعانت بقوات أردنية مدربة انضمت إلى درع الخليج من أجل السيطرة على التمرد الشيعي المدعوم من إيران.

ومن خلال هذه الدراسة فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي:

- 1- إن عدم حل الخلافات الحدودية بين إيران ودول الخليج سيؤدي إلى عائقاً دون تحسن العلاقات الخليجية الإيرانية خاصة من الناحية الأمنية.
- 2- غموض السياسة الخارجية الإيرانية تبعث القلق وانعدام الثقة لدى دول الخليج العربي يعزى إلى التخبط الحاصل في النظام الإيراني مما يؤدي إلى الإخلال بالأمن الخليجي.
- 3- الازدواجية الواضحة في السياسة الخارجية الإيرانية من حيث التقارب وعوامل التنافر التي تصدر من سياستها.
- 4- استمرار إيران في تحديها باحتلال الجزر الإماراتية والمضي قدماً في برنامجها النووي، وهذا يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم الاستقرار.
- 5- تتأثر منطقة الخليج العربي من الإجراءات الأمنية لإيران وإجراء المناورات لإظهار القدرة العسكرية التي تمتلكها ومحاولتها لتعارض توازن القوى من زيادة دول الخليج للتسلح، والواضح من هذه العروض التي تقدمها هي لزعة الأمن وبسط نفوذها.

- 6- تأثر منطقة الخليج العربي من خلال التدخل في الشأن الداخلي الخليجي، وإصرار إيران على تصدير الثورة بمسميات مختلفة (السياحة الدينية)، ومن خلال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الطرفين.
- 7- الخطاب الإيراني يثير الجدل فتارة معتدل دبلوماسي وتارة أخرى ينطوي في ثناياه التهديد والتخويف، عدا عن استنهاض الشيعة في دول الخليج لإثارة المشاكل الداخلية فيها، ومد يد العون لهم والإمداد.
- 8- تكتسب منطقة الخليج العربي أهمية جغرافية لامتلاكها لأكبر مصادر الطاقة التي تجعلها عرضة لتدخلات الدول الكبرى.
- 9- إصرار الطرف الإيراني على تحدي المجتمع الدولي عبر التصريحات الاستفزازية والتحدي الصارخ للقرارات.
- 10- تعتمد دول الخليج العربي باستخدام سياسة الاحتواء للطرف الإيراني دون التورط في نزاع مسلح تعلم أنها ليست بقدره إيران العسكرية مجتمعة.
- 11- يتأثر أمن الخليج بسبب توجهات النخبة السياسية الإيرانية التي تحاول جاهدة لتنفيذ مخططاتها بـ (الخليج الفارسي، تصدير الثورة المكنون بالسياحة الخارجية، التدخل بالشؤون الداخلية للجوار، فرض الحماية بسبب مبادئهم بأنهم حماة الخليج، تصدير همومهم الاجتماعية والاقتصادية، وتوجههم للتسلح ورفع قدراتهم العسكرية على حساب التنمية الداخلية وغيرها).
- 12- تأثر التنمية في دول الخليج العربي بسبب انعدام الثقة بينها وبين إيران، والبحث عن حلفاء من أجل أي توقع للمواجهة بين الطرفين.

13- من الواضح تأثر أمن الخليج العربي بسبب العلاقة الطردية بين إيران وأمريكا، فكلما كان التقارب بين إيران والولايات المتحدة؟ أمن الخليج وزاد الفلق في دول الخليج العربي، وإذا ما حصل تنافر وعداء زاد الخطر على أمن الخليج.

وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بعدد من التوصيات التي قد تؤدي إلى تحقيق الأمن في الخليج العربي، والتي تخاطب فيها صناعات القرار في دول الخليج العربي وأخذها بعين الاعتبار وهي:

1- التوجه إلى التنمية الداخلية وتحقيق العدالة الاجتماعي لشعوب دول الخليج العربي لاسترضاء الشعوب الخليجية، وتقوية الجبهة الداخلية لمجابهة أي اختراق خارجي وتعزيز الولاء والانتماء للوطن.

2- الاتفاق على سياسة خليجية واحدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري للوصول إلى الوحدة الخليجية لتقوية الصف الخليجي وجمعهم تحت كلمة واحدة.

3- العمل على بناء منظومة دفاعاتها وإنشاء آلية تعاون عسكري فيما بينها لا سيما مع توافر القدرات المادية للتسلح وتطوير المنظومة الدفاعية، من أجل تعاون أممي بين دول الخليج العربي.

4- إيجاد دور عربي فاعل في إرساء الأمن في منطقة الخليج العربي من خلال التحالف مع الأردن، وعودة مصر لأداء دور فاعل في قضية أمن الخليج، ولكن لا بد من إضافة قوى استراتيجية فعالة أيضاً دولياً كإضافة إيران وتركيا حليف أممي، وقد يكون هذا مستبعداً لرفض إيران من تدخل أي طرف عربي في أمن الخليج.

- 5- العمل على تحسين القدرات الذاتية لدول الخليج العربي، فليس لديها خيار غير ذلك حتى لا يأتي الدور عليها في المستقبل إذا ما تعارضت مصالحها مع الحليف الأمريكي والذي لن يتوانى من التضحية بهذه النظم مثلما فعل بصادم حسين.
- 6- اللجوء إلى محكمة العدل الدولية من أجل حل النزاعات العالقة بين الطرفين في حالة تعنتها بقضية الجزر.
- 7- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وضرورة احترام الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، والتواصل الحضاري والثقافي والاجتماعي من أجل التواصل وبتث الثقة بين الطرفين.
- 8- العمل على تحليل دقيق ومفصل للسياسة الخارجية الإيرانية التي تتسم بالغموض، والعرقية، والإقليمية، والتطرف، والتشيع للمذهبها، وعظمة النفوذ، والنظرة الدونية للعرب، محاولة للوصول إلى آليات تهدئة واستقطاب الطرف الإيراني.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- إبراهيم، محمد محسن (1993). الصراع الدولي في الخليج العربي. الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة القدس للطبع والنشر والتوزيع.
- الإبراهيمي، حسن علي (1989). الدول الصغيرة والنظام الدولي الجديد، الكويت والخليج العربي. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- آل سعود، فيصل بن سلمان (2006). إيران والسعودية والخليج، سياسة القوة في مرحلة انتقالية 1968-1971. (مترجم: ناصر، نسرين)، بيروت: دار النهار للطباعة والنشر والتوزيع.
- باركنسن، روجر (1990). موسوعة الحرب الحديثة. ترجمة: سمير عبد الرحيم الجليبي، بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر.
- بيومي، زكريا سليمان (2009). العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني. دمشق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- توفيق، سعد حقي (2003). علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين. الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.
- حسين، خالد (2009). البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية. لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة اللبنانية.
- حنفي، سليمان (1995). فاعلية المنظمة. القاهرة: مكتبة غريب.
- رينوفان، بيير وباتيت، جان (د.ت). مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز نقش، منشورات عويدات.

- زاده، بيروز مجتهد (1996). **الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين**. عجمان: المستقبل العربي، دار الشرق.
- سالنجر، بيار ولوران، إيريك (1993). **حرب الخليج**. منشورات أوليفيه أوربان، باريس.
- السويدي، جمال سند (1996). **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**. الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- شاكور، محمود (2012). **مواطن الشعوب الإسلامية في آسيا**. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.
- صلاح، رأفت (1999). **العلاقة بين العرب وإيران، مصر نموذجاً**. القاهرة: دار الشروق.
- عباس، عبد الرزاق (1976). **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**. بغداد: مطبعة اسعد.
- عبد الوهاب، عبد المنعم (د.ت). **جغرافية العلاقات السياسية**. منشورات مؤسسة الوحدة العربية للنشر والتوزيع.
- عطية، ممدوح حامد (2003). **البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج**. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
- العيدروس، محمد حسن (2002). **جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية**. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- عيسى، علي (2011). **العلاقات العمانية الإيرانية**. سلطنة عمان: دار المستقبل.
- غوساريف، ف. ي (2002). **العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا** على عتبة القرن الحادي والعشرين، دمشق: دار المساعدة السورية.
- فودة، محمد رضا (د.ت). **العلاقات الإيرانية الخليجية**. مركز الدراسات العربي، باريس.

- القاسمي، خالد محمد (1997). *الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات*. القاهرة: دار الثقافة العربية دار الشباب.
- القصاب، عبد الوهاب عبد الستار (2000). *المحيط الهندي وتأثيره في لسياسات الدولية والإقليمية*. مراجعة د.علي المياح، بغداد: مطبعة بيت الحكمة.
- لازاريف. م.س (2002). *العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين*. دمشق: دار المساعدة السورية.
- محمود، احمد إبراهيم (2005). *البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية ومخاطر التصعيد*، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.
- المرهون، عبد الجليل (2007). *أمن الخليج وقضية لتسلح النووي*. البحرين: مركز البحرين للدراسات والبحوث.
- مهتدي، محمد علي (2004). *مشروع نظام الشرق أوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه*، الورقة الإيرانية. الطبعة الأولى. الرياض.
- النبالي، عبد الله (2003). *الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية*. عمان، الأردن.
- النبالي، عبد الله حسن (2005). *قراءات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتحديات العالمية*، دون ناشر، عمان.
- نصر، ولي (2007). *صحة الشيعة- الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط*. بيروت: دار الكتاب العربي.
- هنتر، شيرين (2001). *إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين*. الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- الهيتي، صبري فارس (1976). **الخليج العربي -دراسة في الجغرافية السياسية-**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
- هيكل، محمد حسنين (1992). **حرب الخليج**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

ثانياً: المنشورات

- أحمد، أحمد يوسف (2000). **ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران، الجزء الأول، الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.**
- الشايجي، عبدالله خليفة (1999). **عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الإسلامية الإيرانية المعوقات ونقاط الالتقاء**. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
- العزاوي، (2010). **الانسحاب الأمريكي الجزئي وبيئة الحرب القادمة، مقال منشور في كالة يقين للأبناء، الاثنين 30 آب 2010.**
- كشك، أشرف محمد (2008). **مختارات إيرانية "العلاقات الكويتية الإيرانية"**. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية.
- كوردزمان، انتوني (1996). **قدرات ايران العسكرية هل هي مصدر تهديد، الطبعة الاولى، أبو ظبي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.**
- الكيالي، عبد الوهاب، 1979، **الموسوعة السياسية الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.**
- لونغ، ديفد (1998). **التوجه الإسلامي الثوري وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- ليمبرت، جون (1992). **إيران حرب مع التاريخ**. ترجمة: حسين عبد الزهرة نجيد، جامعة البصرة، مركز الدراسات الإيرانية.
- يوريل، روم (1976). **الخليج العربي**. ترجمة: مكي حبيب، البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج.

ثالثاً: الدوريات

- إدريس، محمد السعيد (2006). **التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني**. مختارات إيرانية، العدد 66: 132.
- إسماعيل، محمد صادق (2010). **العلاقات الخليجية الإيرانية والحذر المتبادل**. مجلة دنيا الرأي، الرياض.
- باديب، محمد سعيد (2005). **العلاقات بين المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية**. مجلة آراء الخليج، العدد 24.
- تقي الدين، رنده (2011). **مخاطر النووي الإيراني**. مقال منشور، جريدة الحياة اللندنية، العدد 11، 3 كانون الثاني.
- جيمس، بيل (2003). **الولايات المتحدة الأمريكية وإيران**. مجلة دراسات عالمية (إيران والعراق)، العدد (48)، الطبعة الأولى، أبو ظبي: منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الحبيب، مهنا (2011). **موقع الإسلام اليوم، مجلة آراء** - مركز أبحاث الخليج، دبي تموز.
- حتي، ناصيف (2002). **النظام العربي بعد 11 سبتمبر: التحديات والفرص، شؤون عربية**، العدد 109، ربيع 2002، ص 20.

- حسين، بهاء بدري (1990). تحديد الأقاليم المناخية لإيران، مجلة الجمعية الجغرافية، العددان 25/24: 161.
- حماد، مدحت (2002). قضايا إيرانية. التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، العدد الثاني.
- خورشيد، فؤاد حمه (1996). الدول القارية الحبيسة رؤيا جغرافية سياسية. مجلة الجمعية الجغرافية، العدد(32): 135.
- خورشيد، فؤاد حمه (2002). أثر المناخ في المعارك الحربية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد العدد 59، 274 - 301.
- الراوي، صباح محمود محمد (2001). مملكة البحرين التسمية والأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2): 7.
- رشيد، فوزية (2009). إيران وخط الأوراق. أخبار الخليج، البحرين.
- زادة، محسن أمين (1999م). "التحولات الجيوبوليتيكية والأمن القومي في إيران"، ندوة شؤون الأوسط، عدد حزيران 84.
- الشمري، حمدان مجزع (د.ت). الملف النووي الإيراني إلى أين، بحث منشور، دولة الكويت.
- شهاب، مجيد حميد (2002). جيوبوليتيك بحر قزوين. مجلة كلية الآداب. جامعة بغداد، العدد 59: 408-409.
- الشيخ، نورهان (2010). التعاون الاستراتيجي الروسي- الإيراني الأبعاد والتداعيات. مجلة السياسة الدولية، العدد 180، المجلد 45: 38-49.
- الصمادي، فايز وبني ملحم، غازي (2009). البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي (دراسة تحليلية). مجلة المنارة، المجلد 15 - العدد 3: 93-130.

- العيسى، شمالن (1996). **الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث**. المستقبل العربي، عدد 206.
- الكعبي، حسين وحيد عزيز(2001). **المضامين الجغرافية لفكرة النظام الشرق أوسطي مالها وما عليها**. مجلة البحوث الجغرافية، العدد (2): 330.
- مبيضين، مخد (2007). **العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 - 2006 (السعودية حالة دراسة)**. مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 2: 341-382.
- محمد، زهير قاسم (2012). **احتلال الجزر العربية الثلاث واثره على العلاقات الاماراتية - الايرانية 1971م، مجلة الاسراء، مجلد 8، العدد 29، السنة الثامنة آذار 2012م: 130-131**.
- مزاحم، هيثم (2000). **عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية**. شؤون الشرق الأوسط، عدد 92، فبراير: 174-189.
- المطيري، نواف، 2012، **أثر متغير النخبة علي السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج (1989-2008)**. مجلة المنارة، المجلد 14، العدد2.
- المنصور، عبد العزيز شحادة (2009). **أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة صراع الرؤى والمشروعات**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 25 العدد الأول: 589-618.
- ميشيل تي. كلارك (2005). **النفط، الجغرافيا السياسية، والحرب القادمة مع إيران**. ترجمة: علي حسين باكير، دراسات السلام والأمن العالمي في جامعة هامشير كولدج، 2005/6/28م.

رابعاً: المراجع الإلكترونية

- الإدارة العامة (2010). **الملف النووي وأثاره الإقليمية والدولية**. استرجع بتاريخ 2013/3/10، المصدر: <http://www.l-7oob.com/vb/t322028.html>
- ويكيبيديا (2013) إيران، الموسوعة الحرة. استرجع بتاريخ 2013/2/25، المصدر: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86_%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86
- أبو عامود، محمد سعد (2009). **ملف خاص عن التهديدات الإيرانية للإمارات، صحيفة الوطن، البحرين**.
- حنفي، عبد العظيم (2012). **تهديدات إيران الجوفاء**. المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>
- الراصد نت (1428هـ). **الخلفية الدينية للسياسة الخارجية الإيرانية**. منتديات ماجدة موقع ياهو، المصدر: <http://majdah.maktoob.com/vb/majdah83052/>
- الرشدي، حسن (2007). **الديموغرافيا الإيرانية وأثرها على البيئة السياسية**. المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>
- الرمحي، محمد (2012). **المألوف والمخيف لأهل الخليج من الجار الإيراني**. الشرق الأوسط 2012/2/25، المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>
- شامية، فادي (2009). **كيف يهدد الحوثيون وحدة اليمن؟ شبكة الشفا الإلكترونية**، المصدر: www.ashefaa.com
- شحادة، أسامة (2013). **ليست سياحة دينية، وإيران ليست جمعية خيرية**. **مجلة الراصد صفر 1434هـ**. المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>
- الطنجي، عياد (2011). **السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة نقدية مقارنة**. موقع مركز الدراسات الاستراتيجية، استرجع بتاريخ 2013/2/28، المصدر:

http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=article&id=70:2011-07-26-09-55-40&catid=10:--130&Itemid=3

- طفله، سعد (2012). الحرب على إيران. جريدة الاتحاد الإماراتية 28 إبريل، استرجع بتاريخ

2013/2/28، المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>

- عبد الملك، أحمد (2010). حرب الحوثيين: أمن الخليج واليمن. استرجع بتاريخ

2013/2/15، المصدر: <http://marebpress.net>

- العلي، محمد (2013). جزيرة أبي موسى وصراعات الداخل الإيراني. الجزيرة، استرجع

بتاريخ 2013/2/27، المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>

- عون، مهى (2012). مضيق هرمز مقابل إنقاذ نظام بشار. السياسية الكويتية 13 يناير

2012، استرجع بتاريخ 2013/3/2، المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>

- فر، مرتضى ونسي، همايون (2005). إيران والخليج العربي وأسواق الطاقة العالمية.

اطلاعات سياسي اقتصادي (الأخبار السياسية الاقتصادية)، العدد 209، موقع البينة: 1-4،

المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>

- مفكرة الإسلام (2009). www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=31074.

- الموسوي، صباح (2013). أدوات المشروع الإيراني في المنطقة العربية. استرجع بتاريخ

2013/2/17، المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>

- النجدي، صالح (1999). التقارب السعودي الإيراني دوافعه وأبعاده. موقع فيصل نور،

استرجع بتاريخ 2013/3/4، المصدر: www.fnoor.com/main/articles.aspx?article_no=6118.

- الشراوي، باكينام (2001). السياسة الخراجية الإيرانية. موقع قناة الجزيرة، 2001/4/24،

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>

- عزيزي، يوسف (2002). **دراسة عن السكان**. استرجع بتاريخ 2013/3/7، المصدر:
<http://www.azzaman.com/azz/articles/2002/01/01-16/a99786.htm>
- حول نتائج الانتخابات البحرينية، صحيفة الأهرام القاهرية 25 أكتوبر 2010، على الرابط
 التالي: <http://www.ahram.org.eg/330/2010/10/25/31/45119.aspx>
- الموقع الرسمي للحركة، ضمن البرنامج العام، الرابط التالي:
[id=66&http://www.alwafaq.org/index.php?show=pages](http://www.alwafaq.org/index.php?show=pages&id=66)
- البيان على الموقع الرسمي للجمعية، الرابط التالي: <http://www.amal->
[id=3104&act=news_read&islami.net/index.php?plugin=news](http://www.islami.net/index.php?plugin=news&act=news_read&id=3104)
- زيدان، عصام (2013). **شيعة الخليج**. مظلّمون أم متأمرون، موقع البرق الاخباري،
 2013/10/22م.
- حول نتائج الانتخابات الكويتية، صحيفة الشرق الأوسط 18 مايو 2009، يمكن قراءة الخبر على
 الرابط التالي: [http://www.aawsat.com/details.asp?section=4](http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=519643&issueno=11129)
- **الزويري، محجوب، الوجود الإيراني في العراق: حقائق جديدة، أوراق مركز الدراسات
 الإستراتيجية بالجامعة الأردنية. المصدر: <http://www.judran.net/?p=195>**
- حول نتائج الانتخابات موقع البي بي سي العربي، على الرابط التالي: المصدر:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/03/100326_iraq_results_tc2.shtml
- المرهون، عبدالجليل زيد (2010). **الإنفاق العسكري في دول الخليج**، موقع الجزيرة.
 المصدر: www.aljazeera.net/.../0f14f76a-e056-47c4-bb47-4d6962d15aab
- الموقع الرسمي لجمعية أمل. استرجع بتاريخ 2013/3/15. المصدر: [http://www.judran.net/wp-](http://www.judran.net/wp-login.php?redirect_to=http%3A%2F%2Fwww.judran.net%2Fwp-admin%2Fpost-new.php&reauth=1#_edn37)
[login.php?redirect_to=http%3A%2F%2Fwww.judran.net%2Fwp-admin%2Fpost-new.php&reauth=1#_edn37](http://www.judran.net/wp-login.php?redirect_to=http%3A%2F%2Fwww.judran.net%2Fwp-admin%2Fpost-new.php&reauth=1#_edn37)
- عبد المؤمن، محمد السعيد (2005). **التقارب الإيراني الخليجي - سلاح ذو حدين**، شبكة إسلام
 أون لاين، عمان.

- الحسيني، موسى، ما هي احتمالات عدوان إيراني علة واحدة من دول الخليج، شبكة الدفاع عن السنة 14-مايو-2011م.

- الشمري، عبدالله محمد (2013). نعم... لتقوية القوة الخليجية. موقع الرأي، المصدر:
<http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=276940&date=02052011>

خامساً: المؤتمرات والندوات

- التدمري، احمد جلال (2002). اضاءة على العلاقات الايرانية العربية بين عهدين، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران، الجزء الأول، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت 2000م، ص226؛ المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، بيان الأربعاء 2/أكتوبر.

- حماد، مدحت (1999). " ايران 1999 - 2000م"، التقرير الاستراتيجي الخليجي، وحدة الدراسات، دولة الامارات العربية.

- الحمد، جواد (1999). البنية السياسية في دول الخليج ودور النخبة، ورقة عمل مقدمة لندوة التعاون العربي الايراني، طهران.

- الرشدي، مدروس (2000). أثر الجزر على عدم تحديد الحدود البحرية بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي وايران، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران، الجزء الأول، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت 2000م.

- الشايجي، عبدالله خليفه، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران، الجزء الأول، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت 2000م، ص98-99.

سادساً: الرسائل الجامعية

- الجرابعة، رجائي سلامة (2012). الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979-2011). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
- الخالدي، حمد عدنان (2007). التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية (1991-2006). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- الخرابشة، خالد ركان (2003). النزاع الإماراتي حول جزر ظنب الصغرى، ظنب الكبرى. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- الرشيدى، منصور بن عبد الرحمن (2012). الدور الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إقليمياً 2003-2012. رسالة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.
- الشمري، رضا عبد الجبار سلمان (2003). الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- المجالي، عصام نايل (2007). تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979. رسالة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2007.
- المطيري، عبد الله فالح (2011). أمن الخليج العربي والتحدى النووي الإيراني. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية.

- المهري، عبد العزيز (2010). التحولات السياسية في النظام الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010). رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.
- الناهي، فخري هاشم خلف (1999). العلاقات المكانية المتبادلة بين الخليج العربي وساحل إيران المطل عليه. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة البصرة.
- النصرات، عبد الرحمن محمد علي (2011). العلاقات العربية الإيرانية منذ عام 1991 وحتى عام 2009. رسالة ماجستير في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

سابعاً: المقالات الصحف

- جريدة أخبار الخليج البحرينية 28/12/2002م.
- جريدة أخبار الخليج البحرينية/ 28/12/2002م.
- الجزيرة، 12/آب/2000م.
- الحسن، بلال (2003). السعودية تفعل ما لا يجرؤ عليه الآخرون. الشرق الأوسط، لندن.
- الحمد، تركي، "حلفاء لا أتباع"، صحيفة الشرق الأوسط 4/7/2001م.
- حول نتائج الانتخابات العراقية في البي بي سي: " قائمة علاوي تحتل الموقع الأول في الانتخابات العراقية"، 26 آذار 2010.
- السعدي، حمدي، ايران. . ومحاولات ابتلاع الخليج، موسوعة الرشيد، 23/12/2009م.
- الشمري، عبدالله محمد (2013). نعم... لتقوية القوة الخليجية. موقع الرأي، المصدر: <http://www.alraimedia.com/alrai/Article.aspx?id=276940&date=02052011>
- صحيفة الأهرام القاهرية، 25 اكتوبر 2010

- صحيفة البيان الإماراتية، 21/فبراير/2001م.
- صحيفة الحياة اللندنية، "رفع الحصانة عن نائبين كويتيين ورفض رفعها عن ثالث"، 3 فبراير 2010.
- صحيفة الغد اليومية الأردنية 30-8-2007.
- العابد، صالح محمد (1967). القواسم في الخليج العربي 1745-1820م، بغداد.
- العزبي، عمر (2007). حديث عن مبادرة إيرانية بشأن جزيرة أبو موسى المحتلة، مقال منشور، صحيفة الشرق الأوسط، 2007/5/13.
- عمارة، محمد ناجي، "بين أولويات واشنطن والرياض..!"، الوطن العربي، 26/إبريل/2005م.
- فتحي، محمود أنيس (2006). الأمن القومي الإيراني، مصادر التهديد وآليات المواجهة، أبو ظبي، ص 365 .
- الكيلاني، هيثم (1996). مفهوم الأمن القومي العربي -دراسة في جانبه السياسي والعسكري: 53-78.
- اللباد، مصطفى، "خاتمي... أمن الخليج حجر الرحي"، الحياة 19/12/2003م.
- المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، بيان الأربعاء 2/أكتوبر/2002م.
- المزعل، محمد (2009). 8 فبراير، لصحيفة الأيام البحرينية.
- مصطفى، خالد (2011). إيران توجه صواريخها الى اسرائيل عفواً لدول الخليج، موقع المسلم 8-رجب-1432هـ / 10-يونيو.
- المناعي، شمسان عبد الله (2011). الأمن الخليجي بين القلية التامرية الايرانية والحكمة التركية، الشرق الأوسط اللندنية 23 من جمادى الأولى 1432هـ / 26 من إبريل.

- منبر الحرية، 11 فبراير/شباط 2011 .

- موسوعة الرشيد الالكترونية، 2012/3/18م.

المراجع الأجنبية:

Ashraf, Fouad (1993). **Iran Mines, Not Submarines**, Pose Threat In the Gulf, Reuters, 13 October.

Phillips, James (1994). **The Saddamization of Iran**, **Policy Review**, No. 69: 6-13.

Finnegan, Philip, Holzer, Robert & Munro, Neil (1994). **Iran Pursues Chinese Mine to Bolster Gulf Clout**, Defense News, January: 17-23.

Jehl, Douglas (1992). **Iran is Reported Acquiring Missiles**, New York Times, 8 April: 9A.

Kjeilen, Tore (2013). **Iran- Religions**. <http://looklex.com/e.o/iran.religions.htm>

Abootalebi. A. (2007). **Iran and the future of Persian Gulf Security**, paper prepared at **The Midwest Political Science Association Annual Meeting**, Chicago, Palmer House: 32.